

Special Edition

المصارف

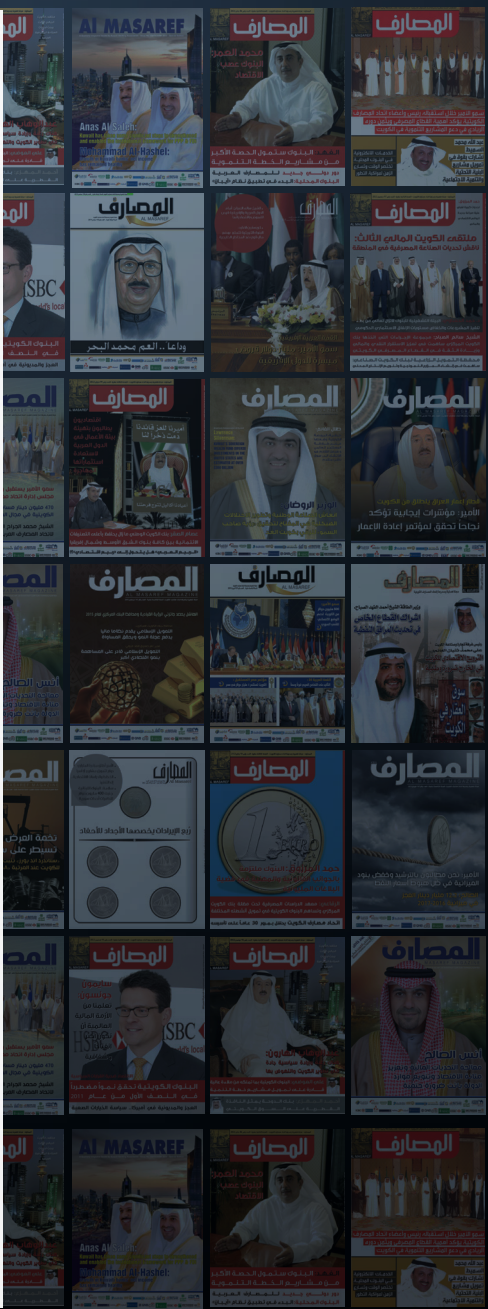
AL MASAREF ONLINE



80
عاماً منذ تأسيس البنوك

40
عاماً منذ تأسيس اتحاد مصارف الكويت

20
عاماً منذ تأسيس مجلة المصارف



EDITORIAL BOARD

العنوان:

دولة الكويت - برج التجارية الدور 24 - شارع السور - مدينة الكويت
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099
ص.ب 21141 الصفاة الرمز البريدي 13072 دولة الكويت

التوزيع والإعلانات:

masarefadv@kba.com.kw
هاتف: 22208090 فاكس: 22208099

المراسلات باسم رئيس التحرير

masaref@kba.com.kw
هاتف: 22208090
فاكس: 22208099

المقالات والبحوث المنشورة
في المجلة تعبر عن آراء أصحابها.

رئيس التحرير

الدكتور/حمد الحساوي

مدير التحرير بالوكالة

فجر القناعي

مساعد مدير التحرير بالوكالة

عبد الوهاب طارق

الهيئة الاستشارية

أ. عامر التميمي
د. صادق أبل
أحمد مشاري الفارس
د. عبدالعزيز التركي
طارق الصالح
هبه عيتاني

التصميم والإخراج الفني

محمد الحاج



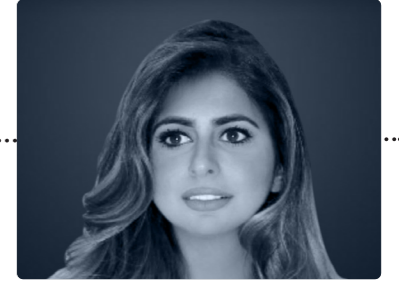
د. حمد الحساوي | رئيس التحرير



د. صادق أبل | اقتصادي كويتي وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير



أ. عامر التميمي | مستشار وباحث اقتصادي كويتي وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير



فجر القناعي | مدير التحرير بالوكالة مجلة المصارف



د. عبدالعزيز التركي | رئيس البحوث الاقتصادية لدى مجموعة بنك برفان وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير



طارق الصالح | نائب مدير عام وحدة البحوث الاقتصادية لدى بنك الخليج وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير



أحمد مشاري الفارس | عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير



هبة عيتاني | اقتصادي أول مركز كونفرس بورده الخليج وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير

من أهم الخدمات التي يقدمها البنك الصناعي:

التمويل الصناعي

التمويل الصناعي هو تمويل تمويلي للمشاريع الصناعية بشروط ميسرة من حيث المدة ومن حيث الأعباء المالية، فيكون عادة طويل أو متوسط الأجل وبأعباء أقل من الأسعار السائدة في السوق للتمويل التجاري.

التمويل التجاري

تسهيلات تمويل رأس المال العامل وتشمل السحب على المكشوف - دفعات مقابل كمبيالات - التمويل قصير الأجل للتدفقات النقدية - الإعتمادات المستندية المحلية والدولية - تمويل الإعتمادات المستندية - خصم أوامر الدفع - خطابات الضمان - عمليات القطع والتحويلات الأجنبية.

التمويل الزراعي

نحن الرواد في تمويل الزراعة ومشاريع الإنتاج الزراعي على اختلافها كمشاريع المواشي والدواجن والأسماك، ونقوم بتمويل هذه المشاريع عن طريق القروض الزراعية من المحفظة الزراعية التي أنشأتها الدولة لهذا الغرض لدى البنك عام 1988، ولدعم تطور وتوسعة المشاريع الزراعية القائمة.

تمويل المشاريع الصغيرة

ونحن نقوم أيضا بتمويل المشاريع الصغيرة التي يكون لها طابع النشاط الحرفي أو الخدمات التجارية، وذلك من المحفظة المالية التي أنشأتها الدولة لدى البنك عام 1998 لتمويل المشاريع الصغيرة للكويتيين طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ولتشجيع الشباب الكويتي على العمل الخاص.

خدمات الخزينة

وتزود دائرة الخزينة بالبنك عملائه في القطاع الصناعي وتقدم لهم مختلف الخدمات المصرفية المالية والاستثمارية وذلك وفقاً للمعايير الدولية للحماية والأمان، وبما يشمل:
• خدمات الإيداع والسندات في الأسواق المحلية والدولية.
• خدمات الصرف الأجنبي.
• أنشطة الخزينة الأخرى المتنوعة.

الاستثمار المباشر والترويج

خدماتنا المحلية:
• البحث والتعرف على فرص الاستثمار المحتملة في القطاع الصناعي.
• الترويج والتأسيس للشركات الصناعية للمساعدة على تنويع القاعدة الصناعية بالبلاد ودعوة القطاع الخاص للمشاركة.
• الاستثمار في القطاع الصناعي المحلي لخلق قيمة مضافة ومنفعة للإقتصاد الوطني.
• الخدمات الاستشارية للمستثمرين المحليين فيما يخص استثماراتهم المحلية أو الإقليمية أو الدولية في القطاع الصناعي.
• التأسيس والترويج للصناديق المحلية للأنشطة الصناعية وذلك بالتعاون مع الهيئات المتخصصة ومديري الصناديق، وهيكله وتقديم الخدمات الاستشارية والدعم لهذه الصناديق.



COVER MAGAZINE

80 عاماً منذ تأسيس البنوك

16

تزكية الشيخ أحمد الدعيج رئيساً

لـ «اتحاد المصارف» لمدة 3 سنوات مقبلة

62

مصرف الإمارات للتنمية والوكالة

المالية للتنمية في باراغواي

يناقشان علاقات التعاون الثنائية

70

الشيخ الدكتور / مشعل الصباح..

البنوك شريك استراتيجي في جهود

تشجيع وجذب الاستثمارات

72

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت

محمد جاسم الصقر

مصارف الكويت.. الخطى الوثيقة في

عالم متغير

74

ناصر النفيسي القطاع المصرفي..

نجاح متواصل في الأداء والنمو

76

مسعود حيات.. القطاع المصرفي

الكويتي بين الأقوى في المنطقة

80

مقالة الدكتور / حمد الحساوي

«80 عاماً من مسيرة العمل المصرفي»..

إرثٌ يدعوننا للتفاخر

06

تصريح صحفي حول أبرز ما تناوله اللقاء

الإفتراضي لبنك الكويت المركزي

«التمكن والتمكين»

10

«80 عاماً من مسيرة العمل المصرفي» .. إرث يدعو للتفاخر



تحت عنوان «80 عاماً من مسيرة العمل المصرفي»، أحيانا اتحاد مصارف الكويت مؤخراً الذكرى الثمانين لنشأة القطاع المصرفي في البلاد، ومنذ عام 1941 وحتى يومنا هذا نجحت البنوك الكويتية في ترسيخ مكانتها على مختلف الأصعدة محلياً وإقليمياً وعالمياً، وتمكنت من تحقيق نجاحات ملهمة وإنجازات هامة داخل الحدود وخارجها تدعو للتفاخر بإرث مصرفي كويتي له بصمته الواضحة في نهضة الكويت وتطور اقتصادها ورؤية طموحة لمستقبل زاهر وواعد.

الحديث عن القطاع المصرفي في الكويت حديثٌ ذو شجون، كيف لا وهو القطاع الحيوي بحكم ارتباطه الوثيق بالتنمية الاقتصادية، وشريك موثوق في التصدي للأزمات وعبورها بسلام، وأكبر موظف للكويتيين في القطاع الخاص، ومساهم فاعل في رفعة المجتمع وتحسين جودة الحياة.. وتكثر الأمثلة على ما سبق منذ أحداث الغزو الغاشم مروراً بالأزمات المالية والاقتصادية وأخيراً أزمة الجائحة التي أثبتت متانة وصلابة بنوك البلاد فرأينا فيها دور المنقذ والتكفل والمحصن معاً وساهمت بجهودها المضيئة الى جانب خطط الحكومة في تجاوز واحدة من أصعب الأزمات في العالم إلا وهي جائحة كورونا.

الاحتفال بالذكرى الثمانين لتأسيس البنوك تزامن مع مرور 40 عاماً على اتحاد مصارف الكويت الذي تأسس في مايو من عام 2001 ويواصل مسيرته برؤية مستقبلية تواكب المتغيرات

التي يشهدها العالم في الصناعة المصرفية الى جانب التركيز على تحقيق أهدافه الاستراتيجية بما يتسق مع مصالح البنوك ورؤيتها المستقبلية وتعزيز التعاون مع بنك الكويت المركزي والمؤسسات الحكومية والتشريعية والاقتصادية في البلاد وخارجها.

كما يتزامن الاحتفال بإرث مصرفي عمره 80 عاماً مع ذكرى مرور 20 عاماً على تأسيس مجلة المصارف ثنائية اللغة التي تصدر عن اتحاد مصارف الكويت ولها مكانة مرموقة بين الاصدارات الاقتصادية المتخصصة في الكويت والمنطقة، وتهتم بالشؤون المصرفية وتغطي ابرز فعاليات البنوك والاستثمار والعقار واسواق المال فضلاً عن مواكبتها للأحداث الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وعلى مدى الـ 20 عاماً الماضية، كانت مجلة المصارف ولا تزال مصدراً موثوقاً للموضوعات والتحليلات المتخصصة بالشؤون

المصرفية، ولعبت دوراً مهماً في إثراء الصحافة الاقتصادية بمحتوى متميز ومتخصص بمجالات الاقتصاد والمال والاعمال، واليوم، ونجحت مجلة المصارف في مواكبة التحول الرقمي، عبر خطة رقمية استهدفت التوسع على منصات التواصل الى جانب النسخة الورقية، بهدف الوصول الى اكبر شريحة من المجتمع، والمساهمة في تعزيز الثقافة المالية والاقتصادية لدى الجمهور.

وختاماً، يُوثق هذا العدد من مجلة المصارف محطات تاريخية في العمل المصرفي الكويتي يستعرضها رؤساء مجالس ادارات البنوك المحلية وشخصيات اقتصادية بارزة ضمن سلسلة حوارات خاصة تلخص مسيرة حافلة بالإنجازات وتستشرف ملامح مستقبل القطاع في ظل تسارع التطورات والمتغيرات التي يشهدها عالمنا.

تصريح صحفي لبنك الكويت المركزي بشأن نتائج دراسة البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2021

صرّح محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل بأن البيانات المالية للبنوك الكويتية لعام 2021 تؤكد مجدداً ما يتمتع به القطاع المصرفي من مرونة وقدرة عالية على تخطي الأزمات ومواصلة خدمة الاقتصاد الوطني بكفاءة عالية دون انقطاع، يدل على ذلك قوة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الكويتي من حيث كفاية رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول، والربحية، مدعومة بنتائج إيجابية لاختبارات الضغط المالي التي يقوم بها بنك الكويت المركزي بشكل منتظم.

المخصصات في تحقيق هذه النسبة حيث استخدمت البنوك جزءاً من تلك المخصصات لشطب القروض الرديئة. وفي ذات السياق، ارتفعت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتبلغ 310% في عام 2021، وهو المستوى الأعلى تاريخياً لتلك النسبة كذلك.

وعلى صعيد الملاءة المالية، فقد بلغ معدل كفاية رأس المال للبنوك الكويتية 19.2%، وهو ما يفوق

بشكل واضح المتطلبات الدولية وقدرها 10.5%. وفي هذا المجال، نوه المحافظ إلى أن نسبة كفاية رأس المال لعام 2021 هي الأعلى على الإطلاق منذ البدء بتطبيق تعليمات بازل (3).

وعلى صعيد معايير السيولة، أوضح المحافظ أن القطاع المصرفي يتمتع بسيولة وفيرة مدعومة بالسياسة الحكيمة للبنك الكويت المركزي على صعيد سعر الفائدة وسعر

وقد أشار المحافظ إلى أن الميزانية المجمع للقطاع المصرفي الكويتي واصلت نموها من نحو 85.4 مليار دينار إلى نحو 91.0 مليار دينار لتبلغ بذلك أعلى مستوى تاريخياً، وبنسبة نمو تبلغ 6.5%، مضيفاً أن تلك الزيادة في الأصول جاءت مدفوعة بمعدلات النمو الإيجابية لأرصدة التسهيلات الائتمانية، حيث بلغ صافي هذه التسهيلات على المستوى المجمع نحو 56 مليار دينار كما في نهاية 2021، بزيادة مقدارها 4.1 مليار دينار مقارنة بعام 2020 وبنسبة نمو 8%.

وعلى صعيد مؤشرات السلامة المالية، وبدءاً من جودة الأصول، أوضح المحافظ أنها في أفضل أحوالها على الإطلاق، حيث بلغت القروض غير المنتظمة مستوى هو الأدنى تاريخياً بنسبة قدرها 1.4% لعام 2021 مقارنة بنسبة 2% في عام 2020، وقد ساهمت وفترة

واصل القطاع المصرفي نموه ليصل إجمالي أصوله إلى نحو 91 مليار دينار، مدفوعاً بزيادة التسهيلات الائتمانية التي نمت بنسبة 8%

الصرف التي تعزز من توظيف المدخرات، والتدفق المنتظم والمستمر لسيولة قطاعات الاقتصاد الوطني، وفي هذا الشأن بلغ معيار تغطية السيولة لعام 2021 نسبة 183%، وبلغ معيار صافي التمويل المستقر نسبة 111%، وكلاهما أعلى من المتطلبات الدنيا وقدرها 100%.

كذلك وفيما يتعلق بربحية القطاع المصرفي، أشار المحافظ إلى أن صافي أرباح البنوك لعام 2021 ناهز مستويات ما قبل الجائحة، حيث بلغ صافي الأرباح نحو 961 مليون دينار.

وفي إطار دراسته لنتائج البيانات المالية لعام 2021، ولمزيد من الاطمئنان على متانة أوضاع الجهاز المصرفي، نوه المحافظ إلى حرص البنك المركزي على تطبيق اختبارات ضغط متحولة وفق آلية متطورة تراعي عديداً من المتغيرات على المستوى المالي وعلى مستوى الاقتصاد الجزئي والكلّي، وفق سيناريوهات متفاوتة الشدة ولمنظور مستقبلي مدته ثلاثة سنوات، وذلك لاستشراف قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات، ومواصلة العمل تحت أصعب الظروف. وقد أسفرت نتائج اختبارات الضغط وفق أشد السيناريوهات عن متانة عالية للقطاع المصرفي الكويتي حيث حافظ على متوسط كفاية رأسمالية يبلغ 12.6% في نهاية عام 2024 وهو مستوى مرتفع نسبياً ويفوق المتطلبات الدولية، على الرغم من شدة السيناريوهات المطبقة.

أخيراً، اختتم المحافظ تصريحه الصحفي بالتأكيد على

البنوك الكويتية تحقق نتائج استثنائية
عام 2021

كفاية رأس المال
وفق بازل III
الأعلى تاريخياً
19.2%

نسبة تغطية القروض
المتعثره
الأعلى تاريخياً
310%

نسبة القروض
المتعثره
الأدنى تاريخياً
1.4%



القطاع المصرفي يتمتع بأوضاع ممتازة تمكنه من مواجهة التحديات من موقع قوة

د. محمد يوسف الهاشل
محافظ بنك الكويت المركزي
2022-05-20

معدل النمو
نمو إيجابي في الائتمان
المصرفي
8%

ربحية جيدة تناهز
معدلات ما قبل
الجائحة
961 مليون دينار

معدل تغطية السيولة
معدلات سيولة مرتفعة تفوق المتطلبات الدولية
183%

معدلات صافي التمويل المستقر
معدلات سيولة مرتفعة تفوق المتطلبات الدولية
111%

نتائج اختبارات الضغط أسفرت عن متانة عالية
للقطاع المصرفي

أن القطاع المصرفي الكويتي، وبعد سنتين من جائحة كورونا، أصبح يتمتع بأوضاع أفضل ومرونة أكثر تمكّنه من مواجهة التحديات القادمة من مركز قوة، مؤكداً كذلك على استمرار الرقابة اليقظة واللصيقة لبنك الكويت المركزي لتحسين وحدات القطاع المصرفي مستنداً بذلك على نهجه الاستباقي في تعزيز قوة القطاع ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الاستقرار النقدي والمالي.

تصريح صحفي حول أبرز ما تناوله اللقاء الإفتراسي لبنك الكويت المركزي «التمكن والتمكين»

الرئيسي لبنك الكويت المركزي المتمثل في تعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتمكين القطاع المصرفي والمالي، سعياً لاستدامة الرفاه للجميع، ومن هنا جاء شعار «التمكن والتمكين».

وتابع الدكتور الهاشل بالقول إنه على جانب تحقيق مزيد من التمكين لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، فقد قام بنك الكويت المركزي بتطوير أدوات تحليلية متقدمة وأطر عمل متطورة، سواء في مجال أبحاث الاقتصاد الكلي أو السياسة النقدية أو سياسات التحوط الكلي والجزئي، وذلك لرفع كفاءة التدخلات الاستباقية، لترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي، ولزيد من الحوكمة المؤسسية أنشأ بنك الكويت المركزي لجنة الاستقرار النقدي ولجنة الاستقرار المالي وأسند إليهما مهمة الإشراف على تلك التدخلات الاستباقية وتنسيقها.

وانتقل الدكتور الهاشل للحديث عن تمكين الصناعة المالية مشيراً إلى أن المؤتمر المصرفي العالمي (صياغة

في إطار حرص بنك الكويت المركزي على ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي في ظل بيئة عمل تشهد تعقيدات متزايدة ومخاطر متنامية، وسعيه الدؤوب لدعم استفادة القطاع المصرفي والمالي من التقنيات الحديثة على مستوى نماذج أعمال القطاع المصرفي والمالي، وعلى مستوى بيئة عمل القطاع، في ضوء ما تعيشه الصناعة المصرفية والمالية اليوم من تحولات جذرية تعيد صياغة نماذج أعمالها، أقام بنك الكويت المركزي لقاءً افتراضياً يوم 31 يناير 2022 تحت شعار «التمكن والتمكين».

جاء ذلك في بيان صحفي لمحافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل أشار فيه إلى الدور



معالي الدكتور / محمد يوسف الهاشل | محافظ بنك الكويت المركزي

تصريح بنك الكويت المركزي



عبدالله فهد الخزام | مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي لتقنية المعلومات

المستقبل) الذي عقده بنك الكويت المركزي في 2019 قد شكل محطة لتسريع جهود التحول الرقمي على مستوى بنك الكويت المركزي وكذلك على مستوى القطاع المصرفي والمالي، حيث ترجم بنك الكويت المركزي نتائج المؤتمر إلى مجموعة من الخطوات العملية للحصول على نتائج ملموسة ومباشرة، من بينها إصدار بنك الكويت المركزي الإطار العام لمتطلبات الأمن السيبراني، وتوجيه البنوك لصياغة استراتيجيات مستقبلية، ومراجعة هذه الاستراتيجيات باستفاضة من جانب فريق مختص لدى البنك المركزي لاستكمال أي نواقص. وامتد هذا التوجيه كذلك لشركة شبكة المعلومات الائتمانية (ساي نت) بهدف تطويرها إلى مركز معلومات ائتمانية متكامل ومتقدم. ومن خلال تعاون وثيق بين البنك المركزي وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية (كي نت) تم إعداد مبادرات للاستفادة من أحدث التقنيات، لتطوير البنية التحتية لأنظمة الدفع في الكويت.

في المستقبل.

كما نوه المحافظ بسرعة تطبيق الحلول والخدمات المالية الرقمية في فترة 2020/2021 التي شهدت فترات من الإغلاق لمواجهة جائحة كورونا، حيث وافق بنك الكويت المركزي على 74 منتجاً وخدمة رقمية خلال هذه الفترة، وكان القطاع المصرفي يتمتع بجاهزية عالية لتقديم الخدمات الرقمية بأمان، بالاستفادة من إطار الأمن السيبراني الصادر عن بنك الكويت المركزي. إلى جانب تطوير بنك الكويت المركزي للبنية التحتية لأنظمة الدفع مثل (نظام التسويات الآنية الإجمالية RTGS)، ونظام المدفوعات الحكومية الإلكترونية، ونظام المقاصة الإلكترونية، وغيرها).

وأضاف المحافظ الهاشل أن اللقاء الافتراضي يعرض جهود بنك الكويت المركزي التي ركزت على أربعة أركان أساسية هي التحول الرقمي في بنك الكويت المركزي، والعمل المصرفي الرقمي (Digital Banking) والتقنيات المالية (Fintech) وتمكين البيئة الرقمية، بما يخدم جميع مكونات الصناعة المصرفية والمالية.

من جانبه تناول مدير إدارة التخطيط الاستراتيجية لتقنية المعلومات في بنك الكويت المركزي عبد الله فهد الخزام عملية التحول الرقمي في بنك الكويت المركزي، مشيراً إلى أنها تعتمد على ست ركائز تتضمن منصة بيانات متكاملة لاستخلاص المعلومات والتقارير رقمياً، ورؤية

تصريح بنك الكويت المركزي



الدكتور / محمد الخميس | مدير إدارة الرقابة المكتبية

أفضل الممارسات العالمية، وجاء إطار العمل ليمسح بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية وفق ثلاثة نماذج أساسية للعمل المصرفي الرقمي، حيث يتيح المجال للبنوك القائمة لتقديم وتطوير خدماتها الرقمية من خلال وحدات مصرفية رقمية ضمن تلك البنوك أو بالتعاون مع طرف ثالث، أو من خلال تأسيس بنوك رقمية جديدة.

وأعلن الدكتور الخميس عن فتح الباب لاستقبال طلبات لتأسيس بنوك جديدة، تقدم خدماتها رقمياً بالكامل، من خلال رخصة مصرفية عامة. وسيقوم البنك المركزي بتقديم الدعم والتوجيه للمتقدمين، لشرح متطلبات التأسيس والرد على الاستفسارات. كما أكد على ضرورة توفر الرؤية الواضحة والمؤهلات الكافية للمتقدمين بحيث تشكل البنوك الرقمية الجديدة قيمة مضافة للعملاء والقطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل. مشيراً إلى أن متطلبات التقديم منشورة بالتفصيل على موقع بنك الكويت المركزي.

كما حدد الإطار الزمني لتأسيس البنوك الرقمية من خلال مهلة لاستقبال طلبات التأسيس تنتهي في 30 يونيو 2022 فيما سيعلم بنك الكويت المركزي عن الطلبات المستوفية للشروط والمعايير مع نهاية العام الجاري.

وكما اعتنى بنك الكويت المركزي

تحت إشراف لجنة توجيه مركزية مع خارطة طريق مفصلة للسنوات الثلاث القادمة.

بدوره أعلن مدير إدارة الرقابة المكتبية في بنك الكويت المركزي الدكتور محمد الخميس، عن انتهاء بنك الكويت المركزي من وضع إطار للعمل المصرفي الرقمي بهدف تحفيز الابتكار وتقديم تجربة غير مسبقة لعملاء القطاع. مضيفاً أن الإطار التنظيمي هو نتيجة لدراسة شاملة للممارسات الرقابية المتبعة في أكثر من 25 بنكاً مركزياً بخصوص البنوك الرقمية، وتحليل تجارب 40 بنكاً رقمياً حول العالم، لاستخلاص الدروس من نجاحاتها والوقوف على جوانب ضعفها والخروج بإطار عمل يتوافق مع

شاملة للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وخدمات رقمية بالكامل بأعلى درجات الكفاءة، وقدرة على استشراف المستقبل والتنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية والمالية من خلال أدوات متقدمة لتحليل البيانات بعمق ودقة، وتبني التقنيات المستقبلية لتشكيل أساس لمنظومة عمل رقمية جديدة، وأخيراً دعم كل ذلك بقدرات متميزة وهيكل تنظيمي مرن.

مشيراً إلى آلية تطبيق الاستراتيجية الرقمية لبنك الكويت المركزي التي تضمنت 16 مبادرة تقودها 16 جهة في البنك، ويشترك في تنفيذها أكثر من 100 موظف من مختلف الاختصاصات، ويقاس أداءهم وفق أكثر من 60 مؤشراً محددًا بوضوح،

تصريح بنك الكويت المركزي



أنفال عبد الرحمن العسوسي | رئيسة وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية

بالمؤسسات المصرفية الرقمية، حرص كذلك على دعم وتمكين شركات التقنيات المالية الحديثة من خلال إطار عمل معزز لترخيص وعمل شركات التقنيات المالية في مجال خدمات الدفع والتمويل والعمليات والبنية التحتية، بهدف تعزيز التكامل بين البنوك وشركات التقنيات المالية لإيجاد بيئة تشجع الخدمات المالية الرقمية وتدعم تطورها.

وفي هذا الشأن أشارت رئيسة وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية أنفال عبد الرحمن العسوسي إلى أن بنك الكويت المركزي - بهدف تمكين التقنيات المالية (Fintech) وتشجيع الابتكار، قام بتحديث الإطار التنظيمي لعمل تلك الشركات في مجال خدمات الدفع الإلكتروني والتمويل المصغر، بما يعزز التكامل بين البنوك وشركات التقنيات المالية وإيجاد بيئة تشجع الخدمات المالية الرقمية وتدعم تطورها.

كما ذكرت أن هنالك مجموعة من التطورات المتوقع إنجازها قبل نهاية العام، في ثلاثة مجالات رئيسية هي الدفع الإلكتروني، والتمويل المصغر، والبنية الرقابية التجريبية.

بداية من الدفع الإلكتروني أعلنت السيدة أنفال العسوسي عن طرح مسودة لتعليمات جديدة في مجال الدفع الإلكتروني متوفرة على موقع بنك الكويت المركزي وذلك

لاستطلاع الآراء حول تلك التعليمات تمهيداً لإصدارها بصورتها النهائية منتصف العام الحالي، وأشارت إلى أن تلك التعليمات تهدف إلى تحفيز الابتكار وتشجيع المشروعات القائمة والناشئة في هذا المجال، من خلال قيام بنك الكويت المركزي بالدعم والترخيص والإشراف مباشرة على هذه الشركات بما يمكنها من ممارسة نشاطها في بيئة تشغيلية محفزة ويعزز تنافسيتها، وكذلك تحديد متطلبات رقابية تتناسب مع حجم المخاطر لتلك الشركات، إلى جانب تسهيل الوصول إلى البنى التحتية المكتملة لأعمالها.

أما على جانب التمويل المصغر، فقد ذكرت أنفال العسوسي أن بنك الكويت المركزي يعمل مع الجهات

الرقابية الأخرى على وضع إطار قانوني ورقابي يدعم الشركات الناشئة لتقديم نماذج جديدة من التمويل مثل عمليات الشراء بالدفع الأجل، مع المحافظة على أعلى معايير حماية العملاء.

كما أشارت رئيسة وحدة الرقابة على نظم الدفع والتسوية الإلكترونية إلى دور البنية الرقابية التجريبية لدى بنك الكويت المركزي في تمكين التقنيات المالية، ولذا يحرص بنك الكويت المركزي على تطويرها باستمرار وفق أفضل الممارسات العالمية، وأشارت إلى أن التحديثات الأخيرة في إطار عمل البنية الرقابية التجريبية تحقق مزيداً من الكفاءة في جميع مراحل البنية الرقابية التجريبية، إلى جانب تقديم

ورش عمل ولقاءات لدعم شركات التقنيات المالية الناشئة، إضافة إلى تسهيل الإطلاق التجريبي للمنتج أو الخدمة في السوق المحلي.

وفي ذات السياق أكدت رئيسة قسم السياسات والدراسات الفنية داليا عبد الرحمن السالم أهمية تمكين البيئة التقنية لتحقيق التحول الرقمي على مستوى كل من بنك الكويت المركزي والقطاع المصرفي والمالي، وأشارت إلى أن منهجية بنك الكويت المركزي لإيجاد بيئة عمل حيوية للعمل المصرفي الرقمي والتقنيات المالية تقوم على تبني نهج حديث ومرن للرقابة، وتشجيع الابتكار المسؤول والمستدام، والمساهمة في تطوير المعرفة الرقمية والتقنية. وفي هذا الجانب أشارت إلى أهمية

تطبيق الإشراف الرقمي (Digital Onboarding) حيث أصبح من الممكن للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي الاستفادة من الحلول المقدمة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية لتطبيق إطار عمل (اعرف عميلك) إلكترونياً، من خلال التحقق من الهوية الرقمية وتسهيل عملية مشاركة البيانات، إلى جانب قبول التوقيع الإلكتروني لتفعيل الخدمات والمنتجات رقمياً. ولمزيد من تمكين البيئة التقنية أصدر بنك الكويت المركزي إرشادات للجهات الخاضعة لرقابته في شأن الاستفادة من الحوسبة السحابية (Cloud) لمزيد من الكفاءة وتوسيع البنية التحتية الرقمية، وزيادة القدرة على الاستفادة من الجيل

تصريح بنك الكويت المركزي



داليا عبد الرحمن السالم | رئيسة قسم السياسات والدراسات الفنية

الجديد من البرمجيات.

إلى جانب ذلك حدد البنك المركزي مساراً واضحاً لتمكين العمل المصرفي المفتوح في دولة الكويت، وأنشأ لجنة توجيهية من البنك المركزي والبنوك لمباشرة التنفيذ، ووضع أطر العمل ومعايير الحوكمة في هذا المجال، بما يوفر للعملاء خدمات أفضل في بيئة قانونية آمنة مع الحفاظ على خصوصية بياناتهم وسريتها.

كما تناولت جهود بنك الكويت المركزي مع البنوك وشركة كي-نت لتطوير مدفوعات الـ (QR code) وإتاحتها في جميع نقاط البيع. فضلاً عن تحسين سرعة المعاملات مع الدول الأخرى وكفاءة تلك المعاملات عبر تطبيق نظام المدفوعات الخليجية الآني (أفاق).

هذا واختتم محافظ بنك الكويت المركزي بالتأكيد على استمرار بنك الكويت المركزي في تطوير أعماله وتعزيز قدراته لأداء أدواره ومسؤولياته في ترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي وتمكين القطاع المصرفي والمالي معرباً عن أمله في أن تشكل خطوات بنك الكويت المركزي في هذا الجانب فاتحة مرحلة جديدة من التقدم والتطور والابتكار في العمل المصرفي والمالي في الكويت. ●

المصارف

المصارف



80 عاماً منذ تأسيس البنوك





100 مليار دولار حجم أصوله

وفي ما يخص التوسع بالدول العربية، أكد أن وجود البنك ضمن نطاق المنطقة يعتبر الأهم، خصوصاً في مصر بعد أن استطاع «بنك الكويت الوطني - مصر» الوصول إلى شرائح العملاء الأكثر حيوية في المنطقة في ظل بيئة مصرفية تنافسية متزايدة. وهذا ما ينطبق أيضاً على السعودية التي تعتبر من الأسواق الرئيسية خارج الكويت، بالإضافة إلى وجوده

وزّع 6 مليارات دينار ما بين منحة ونقدي منذ تأسيسه

استحواذ مجدٍ

وقال الساير إن استحواذ «الوطني» على حصة تبلغ 60 في المئة في بنك بوبيان عزز من إستراتيجية «الوطني» الرامية إلى تنوع مصادر الدخل والخدمات التي يقدمها للعملاء، مؤكداً التزام البنك المستمر تجاه دعم «بوبيان» وتعزيز موقعه في سوق الصيرفة الإسلامية.

توسعات حول العالم

وفي حديثه عن توسعات «الوطني» في دول المنطقة والعالم، أوضح الساير أنه تم تأسيس فرع له في نيويورك عام 1984، وذلك في إطار إستراتيجية البنك الهادفة إلى تسهيل أعمال الشركات الكويتية التي تتعامل مع البنوك الخارجية، وجذب الشركات الأجنبية العاملة في البلاد، وخدمة عملائه الكويتيين عن طريق توفير ملاذ آمن لودائعهم، سواء تلك المخصصة لتغطية نفقاتهم الشخصية خلال السفر إلى الولايات المتحدة الأميركية، أو تلك المخصصة للأغراض الاستثمارية.

«قصة نجاح ملهمة عمرها 70 عاماً»

الساير: إنجازات «الوطني» عابرة للقارات

استعرض رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر الساير، أبرز محطات «الوطني» التاريخية منذ نشأته في عام 1952 كأول بنك وطني في البلاد، إلى أن أصبح أحد أهم وأكبر مصارف المنطقة وضمن الأفضل عالمياً، حيث ينفرد حالياً بأوسع شبكة فروع خارجية منتشرة في أربع قارات بأهم عواصم المال والأعمال.



ناصر مساعد الساير
رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني

الساير تحدث خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، سارداً قصة نجاح «الوطني» طيلة السنوات الـ70 من عمره، ولاقياً إلى أن الفضل لما وصل إليه من إنجازات نراها اليوم تعود إلى «الأساس المتين» للبنك منذ بداية تأسيسه من قبل «الأباء المؤسسين» خلال مرحلة الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، حيث لم يكن حينها وجود للبنوك في الكويت، باستثناء البنك البريطاني الذي كان المتحكم الوحيد في مصير أعمال التجار وتعاملاتهم المصرفية.

وتابع حديثه: تدمر التجار في ذلك الوقت من احتكار البنك الأجنبي، مما جعلهم يتفقون على تأسيس بنك كويتي، وفعلاً ذهب وفد منهم إلى الشيخ عبدالله السالم - رحمه الله - وأوضحوا له أن من المستحيل أن يبقوا تحت رحمة البنك البريطاني

البنك تجاوز أصعب الأزمات بفضل سياسته المتحفظة

مستوى مرموق

ولابد أن يكون لديهم مصرف كويتي. ورحب الشيخ عبدالله السالم بالفكرة، لكن المعضلة كانت تتمثل بأحد قوانين الانتداب البريطاني آنذاك، التي تمنع فتح أي بنك آخر يمارس نشاطه داخل الكويت إلا بعد موافقتهم، لكن الشيخ عبدالله السالم أصر على المعتمد البريطاني بأن التجار ينوون إنشاء بنك وطني مع تأكيده استحالة حصر كل نشاطات الكويت التجارية والاقتصادية في بنك أجنبي واحد. وهكذا فشلت محاولة المنتدب البريطاني للحيلولة دون إنشاء البنك الوطني، وتم تأسيس بنك الكويت الوطني، حيث صدر المرسوم الأميري بذلك في عام 1952.

وقد وصل حجم أصوله حالياً إلى نحو 100 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين أكثر من 11 مليار دولار، مبيناً أنه تم توزيع ما يقارب 6 مليارات دينار ما بين منحة ونقدي منذ تأسيس البنك، مبيناً أن حصته في السوق المحلي تتراوح بحدود 40 في المئة.

الإقليمي في لبنان، والأردن، والبحرين ومناطق أخرى، وهو مستمر بالتوسع في تلك الدول إذا ما أتاحت له الفرصة. وأشار إلى أنه بعد تحول الصين إلى لاعب رئيسي على مستوى الاقتصاد العالمي، قام «الوطني» بافتتاح مكتب متكامل في مدينة شنغهاي، بهدف تقديم تسهيلات مصرفية لتلبية احتياجات قاعدة عملائه من المصدرين وشركات المقاولات الصينية المرتبطة بمشاريع وأنشطة تجارية في الكويت والمنطقة.

الأزمات تخلق فرصاً

الساير تابع حديثه خلال اللقاء، مستعرضاً أبرز الأزمات التي تأثر بها اقتصاد الكويت على مدار السنوات الـ70 الماضية، أبرزها أزمة «سوق المناخ»، التي - حسب وصفه - كان لها تداعيات جسيمة على البنوك والاقتصاد الكويتي عموماً، وتداعت آثارها أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي، ولكن بفضل سياسة البنك المتحفظة استطاع تجاوز تبعاتها الاقتصادية. وهذا ما ينطبق أيضاً على الأزمة المالية العالمية عام 2008، وصولاً إلى جائحة كورونا، التي كان البنك داعماً وسنداً للحكومة في تخطي تداعياتها من خلال مساهمته في صندوق بنك الكويت المركزي البالغ 10 ملايين دينار، إلى جانب تأجيل سداد أقساط العملاء وغيرها من المساهمات الاجتماعية. وأوضح



مفاوضات مع وزارة الصحة لبناء مستشفى ثالث للأطفال

الساير أنه خلال 20 سنة ساهم البنك في الكويت بنحو 220 مليون دينار في مجال التنمية وبناء المستشفيات، كاشفاً عن مفاوضات مع وزارة الصحة لبناء مستشفى ثالث للأطفال.

تحديات الغزو

وفي معرض حديثه عن التحديات التي واجهت «الوطني» أثناء الغزو العراقي عام 1990، قال الساير إن ما قام به البنك خلال هذه الأزمة

«الدين العام».. ضرورة

رداً على سؤال حول رأيه بقانون الدين العام، أكد الساير ضرورة إقراره من أجل تخفيف الضغط عن صندوق الاحتياطي العام. ولكن في المقابل حذر ألا يمر القانون من دون تعديل الخلل في الميزانية، ووضع ضوابط لترشيد الانفاق. ●

«الرهن العقاري».. أخذ أكثر من حجمه

رأى الساير أن قانون الرهن العقاري أخذ أكثر من حجمه، وتعطيله يعود إلى مشاكل سياسية، مستغرباً عدم إقراره في الكويت حتى الآن رغم تطبيقه في أغلب دول العالم. وقال إن القانون من شأنه أن يسرع في امتلاك بيت العمر، بدلاً من الانتظار لسنوات طويلة، كما سيرفع عن كاهل الشباب عبء الإجراءات المرتفعة. ●

ضمان الودائع

حول قانون ضمان الودائع، قال الساير إن الوقت حان لإلغائه، بعد أن كان قد أقر لظروف استثنائية خلال الفترة الماضية، واليوم السبب انتهى. ●

تمويل مشاريع ضخمة

ذكر الساير أن «الوطني» يقدم حلاً متكاملاً لتمويل المشاريع الضخمة في قطاعات مختلفة، على رأسها النفط والكهرباء والبنية التحتية، وأضاف أن البنك يعتبر من أوائل وأكبر الممولين للمشاريع الحكومية، وهو مساند رئيسي لخطة التنمية الوطنية «رؤية 2035». ●

11 مليار دولار حقوق المساهمين

لزاماً على «الوطني» في ذلك الحين أن يقوم بنقل السجلات من الكويت إلى فرعه في لندن، وبفضل جرأة وشجاعة بعض الموظفين، والقياديين في البنك، ومن بينهم عصام الصقر وشيخة البحر، نجح البنك في تهريب سجلاته إلى لندن عبر الأردن.

إعادة الإعمار

وفي سؤاله عن دور «الوطني» في إعادة إعمار الكويت عقب التحرير، أوضح الساير أن البنك قام بـ «عمل ضخم» في تلك الفترة من خلال ترتيب قرض للحكومة الكويتية بقيمة 5.5 مليارات دولار من «وطني - لندن» لتمويل مشاريع ضخمة.

الاستثمار في التكنولوجيا

وعلى صعيد استراتيجية البنك تجاه الاستثمار في التكنولوجيا، أكد الساير أن «الوطني» منذ سنوات طويلة سارع إلى الاستثمار في التكنولوجيا المتطورة، وضح استثمارات كبيرة لدعم بنيته الرقمية، وما زال مستمراً بمواكبة أحدث التقنيات التكنولوجية في الصناعة المصرفية. ●

«مستقبل الاقتصاد الوطني واعد.. وسيكون أفضل من اليوم»

الدعيج: البنك التجاري يمضي بخطوات راسخة

قدم رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الشيخ أحمد دعيج الصباح، لمحة عامة عن أهم مراحل البنك وإنجازاته التاريخية منذ نشأته خلال عام 1960، وصولاً إلى أزمة جائحة كورونا وانعكاساتها على البنك والقطاع المصرفي عموماً.



الشيخ / أحمد الدعيج
رئيس مجلس إدارة البنك التجاري
الكويتي ورئيس اتحاد مصارف الكويت

وقال الدعيج خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، إن «التجاري» يعتبر ثاني أقدم البنوك الكويتية، تأسس قبل الاستقلال من قبل مساهمين كويتيين، وقد أصدر مرسوم تأسيسه المغفور له الشيخ عبدالله السالم، ومنذ ذلك الحين يمضي قدماً وبخطوات راسخة مواكبة للتطورات في الصناعة المصرفية العالمي.

وسلط الضوء على الاستثمار في التكنولوجيا، مشيراً إلى أن «التجاري» كان سباقاً في طرح أجهزة السحب الآلي في الكويت ATM عام 1979.

وقال: إن المنافسة البناءة ما بين البنوك المحلية جعلت من التكنولوجيا الحديثة محور اهتمامها لتلبية العملاء، في ظل المتغيرات التي كرسها كورونا، مؤكداً مواصلة البنك مسيرة الابتكار حرصاً منه على

نسب كفاية رأسمال البنوك المحلية تعادل 3 أضعاف العالمية

وأوضح أن التطور التكنولوجي فتح الباب أمام توظيف عدد من المهندسين والفنيين الكويتيين في أقسام مختلفة من البنك، مشيراً إلى أن عدد العاملين في «التجاري» يقارب 1600 موظف وهو عدد لا بأس فيه، كاشفاً عن خطط لـ«تكويث» أكثر من 70 في المئة من موظفي «التجاري».

تجاوز الجائحة

بين الدعيج أن البنك التجاري تخطى أزمة كورونا بأريحية، من خلال قراراته الاستباقية قبل الجائحة، ومنها عدم توزيع أرباح، وهو التوجُّه الذي برهن صحته وأهميته في مواجهة الصدمات.

فرص وظيفية

وأكد الدعيج عدم تأثير التطور التكنولوجي في حصول المواطنين على فرص وظيفية، إنما أدت إلى خلق فرص نوعية جديدة من الوظائف التي تواكب حجم النمو السريع للسوق.



نسعى لتوزيع أرباح فصلية في السنوات الخمس المقبلة

وأضاف أن احتياطات البنك زادت، وتمت الاستفادة منها خلال الأزمة بفضل الأرباح المحتجزة لمدة سنتين، على أن تظهر ثمار تبني هذه السياسة خلال السنوات المقبلة، مشدداً أن القطاع الخاص في الكويت تخطى الجائحة. وأفاد بأن معظم الشركات بدأت تحقق نمواً، وهذا ما تم ملاحظته من خلال مبيعات «كي نت»، وزحمة الأسواق.

توزيع أرباح فصلية

وحول إستراتيجية البنك المستقبلية، كشف الدعيج أن خطط البنك خلال السنوات الخمس المقبلة توزيع أرباح فصلية، كما هو معمول به في شركة زين للاتصالات، لكن هذا الأمر يحتاج إلى بعض الإجراءات وموافقة وزارة التجارة والمساهمين.

الدين العام

وأشار إلى أن البنك مستمر في تطوير معاملته الرقمية ومواكبة التكنولوجيا المصرفية العالمية، وكل ما من شأنه خدمة القطاعين العام والخاص.

خطط «التكويث» تصل إلى أكثر من 70% من الموظفين

لذا فإن «التجاري» يقف محايداً في هذا الموضوع، معرباً عن تفاؤله بمستقبل الاقتصاد الكويتي الذي سيكون «100% أفضل من اليوم»، على حد وصفه.

رداً على سؤال حول رأي البنك بقانون الدين العام، قال الدعيج إن الحكومة هي أدرى بحاجاتها للاستدانة، وبمدخولاتها ومصروفاتها،



وأضاف أن البنك كان شارك في عدة مساهمات اجتماعية لخدمة الكويت وأهلها، أهمها جدولة القروض ودعم الشركات خلال الجائحة، بالإضافة إلى تبرعات ومساهمات خيرية متنوعة.

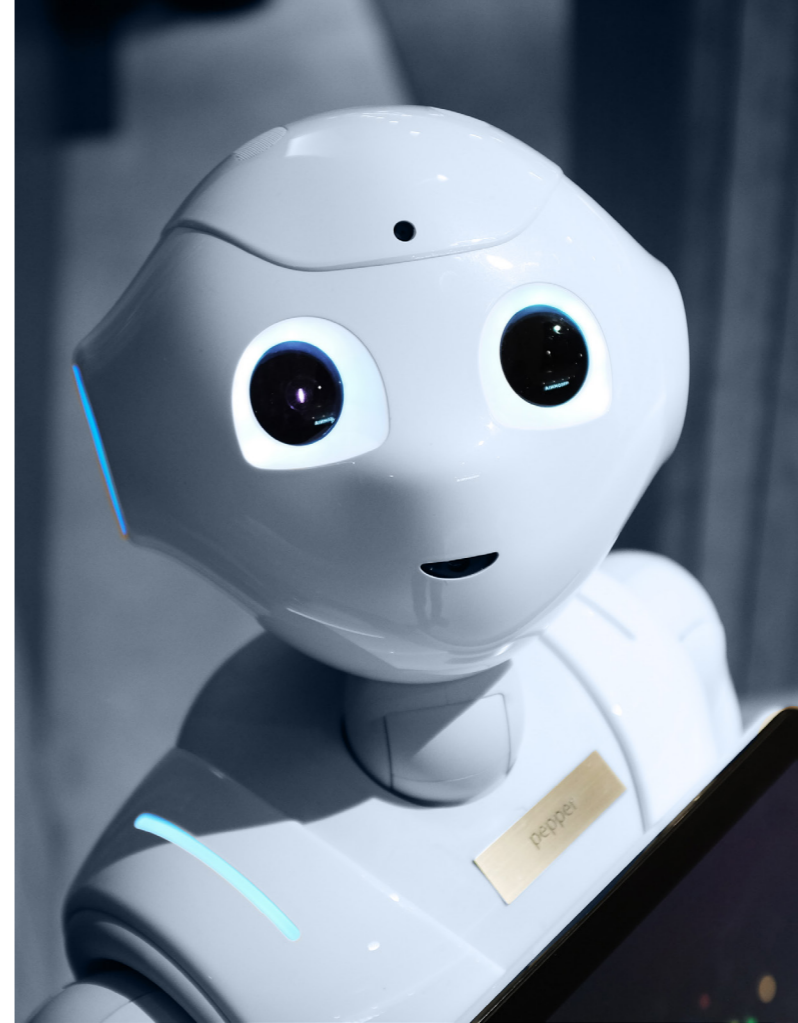
السوق المحلي أفضل من الخارجي

رداً على سؤال حول سبب عدم توسع «التجاري» في الخارج، أشار الدعيح أن البنك ومن خلال عدة دراسات قام بها، كان مقتنعاً تماماً بأن العمل ضمن السوق المحلي أفضل بكثير من غيره، لاسيما أن مستقبل الكويت واعد، مبيناً أن تشتت العمل في دول مختلفة قد لا يعطي القدرة على إعطاء كل جهة حقها. ●

مساهمات تنموية واجتماعية
أفاد الدعيح بأن «التجاري» ساهم في كثير من المشاريع التنموية مثل طرقات، ومستشفى الولادة الجديدة، ومستشفى الجهراء، وقصر العدل وغيرها الكثير، وسيكون له دور أيضاً في خطة الكويت 2035.

وعن سبب تواجد البنك التجاري خارج السوق الأول في البورصة، قال إن ذلك تحدده معايير معينة تحددها البورصة، ولا يدل على ضعف أو قوة المؤسسة، فحسب بل هناك شركات كبرى معروفة بالكويت وهي خارج البورصة نهائياً ولها مكانتها المرموقة.

القطاع الخاص تخطى الجائحة.. وشركات بدأت تحقيق النمو



التطور التكنولوجي خلق فرص عمل جديدة في البنك

ضمان الودائع

أكد رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الدور الكبير الذي لعبته الحكومة خلال أزمة كورونا من خلال القرارات التي اتخذتها لمواجهة تداعيات الجائحة، ومنها قرار ضمان الودائع، ولكن بعد تخطي المرحلة الصعبة وعودة الأمور إلى طبيعتها، أصبح لزاماً على كل بنك أن يعتمد على نفسه في جذب العملاء.

وأوضح أن قطاع البنوك في الكويت محصن بشكل كبير، ونسب كفاية رأس المال لديه تتراوح ما بين 18% و19%، وهي أكثر من 3 أضعاف كفاية رأس المال للبنوك الأميركية والغربية التي تبلغ من 3% إلى 5%، لذلك يجب أن تتحمل البنوك ضمان الودائع نظراً لمثانتها والثقة التي تتمتع بها.

التمويل العقاري

قال الدعيح إن «التجاري» واتحاد المصارف عموماً يدعم قانون التمويل العقاري، عبر منح قروض طويلة

محلي يتبنى هذا النظام (يمنح كل مساهم قدرة تصويتية بعدد الأسهم التي يملكها، بحيث يحق له التصويت بها المرشح واحد أو توزيعها بين من يختارهم من المرشحين دون تكرار لهذه الأصوات)، مما عزز الشفافية والحوكمة، وأعطى عدالة أكبر لصغار المساهمين لناحية تعزيز المشاركة في مجلس الإدارة.

الأجل ضمن أطر تشريعية تحددها السلطات المختصة، وقد يسهل ذلك من امتلاك «بيت العمر»، وبالتالي حل الأزمة الاسكانية.

تعزيز دور صغار المساهمين

لفت الدعيح إلى أن «التجاري» تبني سياسة التصويت التراكمي، كأول بنك



نجحنا في تخطي الأزمة وتحقيق أرباح مع توزيعات مُرضية للمساهمين في 2020

ظهرت أهميتها لنا بشكل مضاعف خلال كورونا تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، التي كانت على جدول التطبيق قبل الأزمة، جاءت كورونا لتعجل بها. وأضاف: شهدت بداية الأزمة ضغوطاً كبيرة على الخدمة الهاتفية والرقمية، التي تمكنا من استيعابها بفضل جهود موظفينا، مما حفزنا بشكل أكبر على الإسراع بخطط التحول الرقمي، والتي شهدت قفزات كبرى. وأشار إلى أنه بظهور البنوك الرقمية التي انتشرت حول العالم، فإن الحديث جارٍ عن إصدار رخص لإنشائها في الكويت، وبالنسبة لنا في بنك الخليج، فنحن نوفر كل ما يقدمه البنك الرقمي، بالإضافة إلى الخدمات التقليدية. وأكد بودي أن التواصل الانساني والشخصي سيظل مطلوباً في الخدمات المصرفية لفترة أطول في مجتمعاتنا، مضيفاً: «على الرغم من أننا نوفر الخدمات التي تتطلبها الأجيال الحالية والمستقبلية، فإن الخدمات التقليدية والفروع ستظل موجودة لإدارة العلاقة مع العميل وحل مشكلاته والاستماع

الأرباح الصافية للبنك قفزت بنسبة 50% في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021

إليه، فمهما كان الكمبيوتر يساعدك في الكثير من الخدمات، فلن يتمكن من تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة التي يقدمها الفرع». إلى، فمهما كان الكمبيوتر يساعدك في الكثير من الخدمات، فلن يتمكن من تقديم الخدمات المصرفية المتكاملة التي يقدمها الفرع». أفاد بودي بأن إستراتيجية البنك، التي أعلن عنها لعام 2025، تستهدف

رئيس مجلس الإدارة جاسم مصطفى بودي:

«الخليج» نحو تأسيس ذراع استثمارية قوية

لعب بنك الخليج منذ تأسيسه عام 1960 دوراً محورياً على الساحة المصرفية الكويتية، ليصبح واحداً من كبرى المؤسسات المالية في البلاد، وإحدى الدعامات الأساسية للاقتصاد الوطني.

«كورونا» أثبتت أن البنك لديه قدرة عالية على الاستجابة السريعة للتعامل مع الأزمات

على المساهمين في 2020، وهو الأمر الذي لاقى استحسان المساهمين والسوق عموماً، وكذلك حققنا نمواً بنسبة 50% في أرباح التسعة أشهر الأولى من عام 2021، مقارنة بالفترة ذاتها من 2020. ولفت إلى أن بنك الخليج أثبت قدرته العالية على الاستجابة السريعة للتعامل مع كافة التداعيات التي خلفتها الجائحة، واستطاع أن يطور أنظمتها التكنولوجية ويقدم مستويات عالية من الخدمات الإلكترونية لعملائه.

دولة أو منطقة، ولهذا لم يتمكن أحد في الأشهر الأولى من توقع مداها، مما أصاب الأسواق ببركة في بدايتها. وأضاف: منذ بداية الجائحة شكّل البنك فريق عمل لدراسة الموقف والتخطيط لكيفية تجاوز هذه المرحلة الصعبة، ولأن الأزمة كما ذكرت فريدة من نوعها، قررنا اتباع سياسة متحفظة، لحين اتضح الصورة، وهو ما ساعدنا على تجاوزها بحمد الله.

أرباح وتوزيعات

التحول الرقمي وتابع: الأزمة جعلتنا نلتفت لأمر لم نكن نلتفت لها من قبل، أو لم نكن ننظر إليها بالطريقة التي رأيناها بها عقب كورونا، ومن الأشياء التي

واستطرد بالقول: ركز البنك على متابعة المصروفات والنظم المعمول بها وإعادة دراستها، و«رب ضارة نافعة»، فقد تم تعديل الكثير من الأشياء، وبحمد الله تجاوزنا الأزمة، وتمكنا من تحقيق أرباح، والتوزيع



جاسم مصطفى بودي
رئيس مجلس إدارة بنك الخليج

استعرض رئيس مجلس إدارة بنك الخليج جاسم مصطفى بودي خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، التطورات المتسارعة التي يشهدها بنك الخليج على مسار التحول الرقمي، ليرسخ مكانته كبنك المستقبل، متطرقاً إلى تداعيات أزمة كورونا على الاقتصاد وقدرته على مواجهة تحدياتها.

قال جاسم مصطفى بودي: جائحة كورونا غيرت الكثير، كونها أزمة غير مسبوقة، لم تقتصر تداعياتها علي

إستراتيجية 2025

تستهدف ترسيخ مكانة «الخليج» الرائدة..
كبنك المستقبل



نسب «التكويت» تفوق المتطلبات الرقابية

أكد بودي اهتمام بنك الخليج بتطبيق خطط «تكويت» العمالة لديه، وينسب تفوق النسب المطلوبة من بنك الكويت المركزي، مشيداً في الوقت ذاته بدور الموظفين غير الكويتيين في نهضة البنك والقطاع المصرفي بشكل عام. ●

السوق الكويتي فقط، كونه مربحاً ومنظماً، دون الخوض في مشاكل تقلبات العملات في بلدان أخرى، وإن كان هذا لا يقلل من نجاح بعض البنوك المحلية في تعزيز ربحيتها عبر فروعها الخارجية.

بورصة الكويت جاذبة للاستثمارات الأجنبية

أشار بودي إلى أن التطور الذي شهدته بورصة الكويت وهيئة أسواق المال، ساهم في تشكيل وعاء استثماري جاذب للاستثمارات الأجنبية، ومنها الصندوق السيادي النرويجي، والتي تركز استثماراتها في البنوك المحلية، بفضل قوتها وسلامة أوضاعها المالية. ●

دور محوري لـ «المركزي»

أشار بودي إلى الدور المحوري الذي لعبه بنك الكويت المركزي في تجاوز القطاع المصرفي للأزمة، من خلال توجيهاته اليومية التي ساهمت في تنظيم الأمور الفنية، حتى اتضحت الصورة بشكل أفضل، وبدأت تشير التوقعات إلى مدى معين للجائحة، وأنها ستخف تدريجياً، وإن كانت الآثار سوف تستمر مدة طويلة. ●



الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، وجارٍ حالياً اختيار فريق عمل من الكفاءات الوطنية.

المشروعات التنموية

قال بودي إن «الخليج» يولي أهمية قصوى لتمويل المشاريع التنموية الحكومية، من خلال التمويل المباشر أو بالمشاركة مع بنوك أخرى، مشيراً إلى أن «كورونا» أدت إلى تراجع المشاريع التنموية، نتيجة تراجع أسعار النفط وعجز الموازنة العامة للدولة. ولفت إلى أن الخطط التوسعية للبنك تتركز بشكل رئيسي على

لدى الكثير من العملاء. ولفت إلى أن الأزمة رغم تداعياتها، كانت أحد الدوافع الرئيسية للإسراع بخطط البنك في مسار التحول الرقمي، موضحاً أن «الخليج» يعد أحد أكبر البنوك المحلية في تمويل الأفراد.

زراع استثمارية

وكشف بودي عن توجه بنك الخليج نحو تأسيس شركة استثمارية، لتكون بمنزلة زراع استثمارية قوية للبنك تدير أصول العملاء، وذلك بعد الحصول على موافقات الجهات الإشرافية والرقابية المتمثلة في بنك

ترسيخ مكانة بنك «الخليج» الرائدة كبنك المستقبل، والقائم على التحول الرقمي لخدمة الأجيال القادمة، ولهذا حريصون تطوير قدرات الموظفين وتدريبهم لمواكبة المتغيرات السريعة في القطاع المصرفي.

البنوك الرقمية

وحول إطلاق البنوك الرقمية في الكويت، قال بودي: يواكب بنك الخليج كل ما تقدمه البنوك الرقمية من خدمات، إلى جانب حرصه على توفير الخدمات التقليدية، التي مازالت مطلوبة ولها أهمية كبرى

«بعد النجاح الكبير في مصر»

بهبهاني: إستراتيجية «الأهلي».. التوسع خارجياً

منذ تأسيسه خلال عام 1967 استطاع البنك الأهلي الكويتي أن يقدم نموذجاً ناجحاً من المنتجات والخدمات المصرفية، ليصبح واحداً من أهم البنوك الكويتية الرائدة.



طلال محمد رضا بهبهاني
رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي

تناول رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي الكويتي طلال بهبهاني خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، توسعات البنك في المنطقة، مشيراً إلى أن استحواذ «الأهلي» على بنك بيربوس في مصر منذ 6 سنوات تقريباً كان ناجحاً بكل المقاييس، حيث وصلت شبكة فروعه هناك إلى 44 فرعاً يقدمون الخدمات المصرفية كافة لقطاع الأفراد والشركات.

وأضاف أن «الأهلي الكويتي - مصر» يشكل 20 في المئة من مجمل أرباح البنك، مؤكداً أن السوق المصري في نمو مستمر في ظل الزيادة السكانية، إلى جانب الصرف الحكومي المتواصل.

وحول تقلبات الجنيه، أكد بهبهاني

أن تقلبات العملة المصرية لم تضر البنك؛ لأن رأسماله بالدولار، مبيناً أن قرار تعويم الجنيه كان صائباً وبانت نتائجه لاحقاً.

فرع دبي

ولفت بهبهاني أن تجربة «الأهلي» في دبي مختلفة تماماً مقارنة مع مصر، حيث إن نشاط البنك في الإمارة محدود، كونه فرعاً واحداً فقط والمنافسة كبيرة، وليس بنكاً متكاملًا كما مصر.

إستراتيجية جديدة

كشف بهبهاني عن إستراتيجية

«الأهلي الكويتي - مصر» يشكل 20% من أرباح المجموعة

جديدة للبنك للتوسع خارج الكويت، بعد النجاح الكبير في مصر. وأضاف أنه لا بد أن يكون التوسع بشكل مدروس ومتأن، وبحجم استحواذ يناسب إمكانات البنك، بحيث يستطيع امتصاص أي تقلبات مستقبلية.

خطط مستقبلية

وفي حديثه حول «أهلي كابيتال»، أشار بهبهاني إلى أن الشركة مملوكة للبنك، وتقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية وإدارة الصناديق، كاشفاً عن خطط مستقبلية متطورة للشركة بهدف تحقيق عائد أفضل.

«تكويت» 70% من الموظفين.. وحاجة ملحة لكفاءات خارجية

تحديات الجائحة

قال بهبهاني إن جميع البنوك الكويتية كانت مستعدة لأزمة الجائحة، من خلال اتباعها سياسات أكثر تحوطاً في ما يتعلق باقتطاع مخصصات احترازية استباقية، وذلك بتوجيهات من بنك الكويت المركزي والمحافظ.

وتابع: «في سنة كورونا أخذ البنك الأهلي مخصصات إضافية استباقية، وعند تحليل نتائج البنك في 2021 لغاية الربع الثالث من العام نفسه، نلاحظ أن البنك استطاع أن يحقق أرباحاً كما الحال في مستويات ما قبل عام 2019»، مشيراً إلى أن الفوائد تعتبر من أدنى المستويات تاريخياً بواقع 1.5 في المئة، وهذا ما قلل من الأرباح.

مشاريع التنمية

أفاد بهبهاني بأن البنك الأهلي الكويتي شارك في عدد من مشاريع

البنية التحتية في البلاد، وكان من ضمنها مشاركته في تحالف مشترك مع بنوك أخرى لتمويل إنشاء



خط متطورة مستقبلية ل«أهلي كابيتال» لتحقيق أفضل العوائد

وتشغيل محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي بقيمة 650 مليون دولار.



استقطاب خبرات خارجية أجنبية، خصوصاً في بعض الوظائف المعقدة.

التأخير في إصدار «الدين العام» خلق مشكلة بترسية المشاريع

«الرهن العقاري»... ضرورة

استغرب بهباني عدم إقرار قانون الرهن العقاري في الكويت رغم تطبيقه في أغلب دول العالم. وأكد على ضرورة إصداره، لأن المستهلك يحتاج إلى «قرض موسع»، بحيث تكون الأقساط قليلة ومدة تسديدها أطول، لافتاً إلى أن الشروط الحالية لا تلبي طموحات المواطن.

تعديل التركيبة السكانية في رأيه حول تعديل التركيبة السكانية، قال بهباني إنه باستثناء العمالة السائبة، فإن الكويت مازالت بحاجة إلى مقيمين يؤدون وظائف معينة، الكويتيون بعيدون عنها. وأضاف أن البلاد بحاجة أيضاً إلى

ولفت إلى أن هناك تأميناً على عمليات العملاء وتعويضهم في حال اختراقها، فيما لو كان الإهمال من قبل العميل فإن التأمين لا يغطيه، مؤكداً أن «الأهلي» يتبع نظاماً رقابياً آمناً للحد من الهجمات الاحتيالية.



أكد بهباني حرص «الأهلي» على دعم وتشجيع العمالة الوطنية وتطبيق سياسة الاحلال، كاشفاً عن «تكويت» أكثر من 70 في المئة من موظفي البنك. وقال إنه لاتزال هناك حاجة ملحة لكفاءات خارجية، خصوصاً في إدارات المخاطر والتدقيق وتكنولوجيا المعلومات IT، لأن تلك التخصصات نادراً ما تجدها عند الكويتيين. وأضاف أن الاهتمام بالخريجين الجدد يعتبر من أولى اهتمامات البنك، الذي قام بتأسيس «أكاديمية الأهلي» للارتقاء بالتدريب إلى مستويات عالية وحث الشباب الكويتي وتشجيعه على العمل في القطاع المصرفي.

نوفر للعملاء كل ما تقدمه البنوك الرقمية.. ومشروعنا للتحول الرقمي يشهد قفزات كبرى

الكويتي غير Core Banking في عام 2017 بنجاح، وأصبحت خدمات البنك المصرفية متوافرة على الهواتف الذكية والإنترنت عموماً، وهي آمنة وسهلة للغاية.

أن الفرصة مواتية حالياً للاقتراض بسبب انخفاض الفوائد.

التحول الرقمي

ذكر بهباني أن البنك الأهلي

«الدين العام»

حول رأيه بقانون الدين العام - الذي لا يزال موضع اختلاف بين الحكومة ومجلس الأمة - رأى بهباني أن إقراره كان يجب أن يتم منذ زمن بفائدة بسيطة لتوفير السيولة اللازمة لمواجهة العجز في الميزانية، باعتباره أفضل من تسييل الأصول. وأضاف أن التأخير في إصدار القانون خلق مشكلة في ترسية المشاريع المستقبلية، التي تعاني من تباطؤ ملحوظ، مؤكداً



احتل موقعاً بين أوائل البنوك المحلية في ثبات ربحيته واستدامتها

المئة، وهو نفس العائد خلال الأزمة العالمية، وفي هاتين الأزميتين لم يتأثر البنك كثيراً مقارنة بالبنوك الأخرى. ولفت إلى أن البنوك المركزية تعلمت الدروس من أزمة 2008، وأكدت حينها على أهمية رفع كفاية رأس المال والاحتفاظ بسيولة عالية لدى المصارف لمواجهة الأزمات المستقبلية، لذلك نرى أن تداعيات الجائحة كانت أقل وطأة على البنوك من الأزمة العالمية عام 2008.

2023 عام التعافي

وقال المصنف إن هناك مؤشرات إيجابية كبيرة للخروج من تداعيات كورونا الاقتصادية، متوقفاً أن يشهد العالم تعافياً من الأزمة خلال عام 2023.

المنافسة بين البنوك

في سؤاله عن مدى المنافسة ما بين البنوك الإسلامية، أفاد المصنف بأن المنافسة تكمن من خلال تقديم كل

قرار التحول إلى بنك إسلامي كان صائباً.. وحقق توسعاً في النمو

طرف للتسهيلات المختلفة، لتواكب متطلبات واحتياجات العملاء بشكل أفضل وأسرع، وأيضاً تتمثل في جائحة كورونا.

كشف عن مؤشرات إيجابية كبيرة للخروج من التداعيات الاقتصادية للجائحة

المصنف: «المتحد» متميز في تحمل الصدمات

استعرض د.أنور المصنف رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد، المصرف الأول في الكويت، الذي تم تأسيسه عام 1941 أبرز محطات البنك التاريخية منذ انطلاقة عام 1941، ورحلة التحول في عام 1971 إلى «بنك الكويت والشرق الأوسط» عندما أصبح مملوكاً بالكامل للحكومة الكويتية.



د. أنور علي المصنف
رئيس مجلس إدارة بنك الأهلي المتحد

1.6 مليار دينار ارتفاع في محفظته الائتمانية خلال 10 سنوات

صامد أمام الأزمات وأكد المصنف أن «الأهلي المتحد» حافظ على أدائه المميز، وقدرته على تحمل الصدمات خلال الأزمات الاقتصادية والمالية التي مر بها القطاع المصرفي على مرور السنوات الماضية، وآخرها أزمة كورونا.

وأوضح أن الجائحة وما خلفتها من تداعيات صحية واقتصادية ليست مصدرها البنوك كما حصل إبان الأزمة العالمية عام 2008 عندما تدهورت قيمة أصولها وأغرقت الاقتصاد العالمي في ركود، مؤكداً أنه رغم ذلك حقق «الأهلي المتحد» عائداً على حقوق المساهمين أثناء جائحة كوفيد 19 بنسبة 60 في

بمقدار 1.6 مليار دينار بين عامي 2011 و2021، بينما زادت بنحو مليار دينار فقط خلال الأعوام من 2002 إلى 2011، لذلك نجد أن تحوله إلى بنك إسلامي كان مجدياً، ومن اتخذ القرار آنذاك كان الهدف منه التوسع في النمو، وقد تحقق ذلك.

وشدد على أن نجاح أي مؤسسة يعتمد على الإدارة، وأهم إجراء لدى مجلس الإدارة هو اختيار الرئيس التنفيذي المناسب بمقومات جيدة تخوله إلى قيادة البنك وتحقيق جميع أهدافه الإستراتيجية، وهذا ما قام به «الأهلي المتحد» طيلة سنوات عمله ليصل إلى ما وصل إليه الآن.

وقال المصنف خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، إن الرحلة تابعت مسارها نحو المزيد من النجاحات في عام 2002، حيث تم بيع البنك إلى «مجموعة الأهلي المتحد»، وبقي بنكاً تقليدياً تحت اسم «بنك الكويت والشرق الأوسط»، لغاية عام 2010، الذي يعتبر المحطة المفصلية الأبرز والأهم بتاريخه، حيث تحول البنك الأهلي المتحد - الكويت، إلى مصرف متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تبدل الإستراتيجية

وأفاد المصنف بأنه خلال تلك المراحل كان من الطبيعي أن تتبدل إستراتيجية البنك بسبب تغيير الملكية وتحويله إلى مصرف إسلامي، حيث شهدت محفظته الائتمانية ارتفاعاً



المراجعة وبأثر رجعي. وأضاف أنه نتيجة ما سبق، فإن «الأهلي المتحد» احتل موقعه ضمن أول أربعة بنوك كويتية، في ثبات الربحية واستدامتها، إلى جانب العائد على حقوق المساهمين، الذي أقل نسبة يصل إليها في وقت الأزمات 60 في المئة وهذا يعتبر جيدا. ●

إدارة مصاريفه وتكاليفه، إلى جانب امتلاكه فريقا إداريا قويا متمكنا في فهم المخاطر الائتمانية وإدارتها بصورة فعالة، أضف إلى ذلك، تبني البنك لبعض مؤشرات قياس الأداء المالي، مثل الأهداف المتعلقة بالإيرادات، والربح، والدخل، والتدفق النقدي والعائد على حقوق الملكية، وغالبا ما تستند التدابير المستخدمة إلى

تداعيات «كورونا» كانت أقل وطأة على البنك من أزمة 2008

عوامل النجاح

ذكر المضيف أن أهم عوامل نجاح البنك الأهلي المتحد تتمثل في انضباطيته وقدرته الكبيرة على

حقق جزءاً كبيراً من الأهداف الإستراتيجية.. وتمكّن من تخطي الجائحة

النصف: «الصناعي» الخيار الأفضل لتمويل المشاريع

أسست الحكومة الكويتية في عام 1973 بنك الكويت الصناعي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبرأسمال يبلغ 20 مليون دينار، حيث يعتبر إنشاؤه نقلةً نوعيةً متقدمة لتشجيع الصناعة المحلية.



مصعب النصف

رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الصناعي

البنك يموّل المشروع.. ويتابعه خطوة بخطوة بعد دراسته من الإدارة التنفيذية

الصناعي بقيمة 100 مليون دينار.

تجاوز الأزمة

في حديثه حول تداعيات أزمة كورونا على البنك، أكد النصف أن «الصناعي» تمكن من تخطي السنة الأولى من الجائحة بنجاح، حيث حقق في 2020 أرباحاً بلغت نحو 10 ملايين دينار، مقارنة بـ 8.4 ملايين دينار للسنة السابقة، وبارتفاع 14%، ناهيك عن أن الاستثمارات والإيرادات التشغيلية في التمويل الصناعي كان أداءها جيداً، لتنعكس بشكل إيجابي على الميزانية في الربع الثالث 2021، ويعود الفضل بذلك إلى مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية التي تتمتع بخبرات متراكمة.

مزايا التمويل

في سؤاله حول الفرق بين القرض الممنوح من المصارف التجارية، والقرض من البنك الصناعي، أوضح النصف أن البنك الصناعي يقوم بتمويل المشروع ومتابعته خطوة بخطوة، بعد دراسته من قبل اختصاصيين من ذوي الخبرات المتراكمة.

وأضاف أنه ضمن مزايا التمويل من البنك الصناعي سداد القرض عبر أقساط تصل إلى 7 سنوات للمديونية، إلى جانب تمويل توسعات للمشاريع الناجحة بنسب قد تصل إلى 100%، مشيراً إلى أن هناك مشاريع صناعية كبيرة لا يزال البنك يمول توسعاتها من خلال شراء المعدات والآلات



وخطوط الإنتاج الجديدة لها.

وفي ما يخص تمويل المشاريع الصغيرة، قال النصف إن البنك يقوم بإجراء دراسة جدوى قبل أن يقرر تمويل تلك المشاريع من عدمه، وهذا ما يميز «الصناعي» عن القطاعات الأخرى أو عن «الصندوق الوطني».

ولفت النصف إلى أن البنك الصناعي قد يسمح بإعادة تمويل المشروع الرباح من جديد بحد أقصى 400 ألف دينار. وضمن حديثه خلال اللقاء، أفاد النصف بأن مستوى التعثر في المشاريع الصناعية الخاصة بالمحفظة الحرفية كان يتراوح بالسابق ما بين 8% و10%، وهي محفظة مولها البنك الصناعي بنحو 2019 مشروعاً منذ انطلاقتها.

وتابع بالقول إنه بسبب أزمة كورونا وتداعياتها تجاوز التعثر الـ 20%، مع الأخذ بالاعتبار أنه تم تأجيل الأقساط 3 مرات، ولمدة 6 أشهر كل مرة، ابتداءً من مارس 2020 حتى أكتوبر 2021.

وأشار إلى أن معظم المشاريع المتعثرة خرجت من السوق وأغلبها مشاريع غذائية، أما المشاريع الصناعية فقد تعثر جزء منها لكن ليس بالنسبة الكبيرة.

مزادات المصانع

وحول آلية رهن المشاريع، أشار النصف أن البنك الصناعي يقوم برهن المشروع ككيان كامل، رغم

تمويل المشاريع الصغيرة يخضع إلى دراسة جدوى قبل إقراره رسمياً

أن البنك يحاول قدر الإمكان إنقاذ بعض المشاريع المتعثرة ومساعدتها قبل بيعها بالمزاد. وأشار إلى أن الغاية من طرح المشروع المتعثر في المزاد العلني يعود إلى عاملين أساسيين وهما:



توسعات المشاريع الناجحة تُموّل بنسبٍ قد تصل

إلى 100%

• الأول: سداد المديونية الخاصة بالبنك.

• الآخر: انتقال الكيان أو المنشأة الصناعية نفسها من إدارة إلى أخرى لتكمل مسيرته الصناعية ومباشرة الإنتاج نفسه، وتقوم في الوقت ذاته بسداد مستحقات البنك.

تمويل البنية التحتية

تمنى النصف أن يكون هناك دور أكبر للبنك في تمويل البنية التحتية للمشاريع الصناعية، لتعزيز دوره في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الخصوص، كشف عن بعض الدراسات التي أجريت بهذا الصدد بالتعاون مع بعض الوزراء السابقين، بهدف إعطاء دور للبنك كذراع تمويلية للبنى التحتية للمشاريع

الصناعية، لكن تم الاصطدام ببعض القوانين في هذا الشأن. وكان العائق الآخر التغيير المتكرر للوزراء المعنيين، وعدم التمكن من متابعة الملف إلى نهايته.

عوائد استثنائية

أكد النصف أن استثمار الحكومة في بنك الكويت الصناعي عاد عليها بالربح بشكل كبير، رغم أن الهدف

الأساسي للبنك تنموي وليس ربحياً، لكنه أتى بعوائد استثنائية للدولة.

شح الأراضي العائق الأبرز

في سؤاله حول مدى قدرة الصناعة الكويتية منافسة العالمية، أكد النصف أن الدور هنا يقع على عاتق الدولة ووزارة التجارة تحديداً من خلال حماية المنتج الوطني، وإعطائه الأولوية في المشاريع الصناعية.

وقال إن أبرز العوائق أمام تنمية المشاريع الصناعية في الكويت هو شح الأراضي، والذي يتسبب في تأخير تنفيذ بعض مشاريع القطاع الصناعي.

المحفظة الزراعية أقل تضرراً

قال النصف إن المحفظة الزراعية من أبرز المحافظ التي يديرها البنك الصناعي، والتي يبلغ رأسمالها 50

مليون دينار، مضيفاً أنه خلال أزمة كورونا كانت المشاريع الزراعية الأقل تضرراً بسبب دعم الدولة المزارعين.

وأوضح أن أبرز المشاريع الممولة من المحفظة الزراعية مشاريع استزراع الأسماك، مشيراً إلى أن بعض المزارعين اتجهوا للتكنولوجيا في العمل الزراعي، وكان انعكاسات ذلك جيدة في توفير المياه والطاقة. ●



40% حصة أرباح «برقان» من بنوكه في تركيا والعراق والجزائر وتونس



تفوق 7 مليارات دينار، فيما تبلغ حقوق المساهمين أكثر من 750 مليون دينار.

وأضاف أن حصة أرباح بنوك «برقان» الخارجية في تركيا والعراق والجزائر وتونس تشكل نحو 40 في المئة، وهي بنوك قائمة بحد ذاتها ومستقلة ولها مجالس إدارات منفصلة.

المخاطر الخارجية

وفي سؤاله حول المخاطر التي تواجهها تلك البنوك من جراء الاضطرابات السياسية أو الاقتصادية في بعض البلدان، أوضح العجيل أنه لا يوجد استثمار يخلو من مخاطر، لكن بفضل الاحتياطات والميزانيات الضخمة نستطيع تجاوزها.

زيادة رأس المال

وفي حديثه عن زيادة رأس المال التي أعلن عنها البنك بنحو 71

مليون دينار، أشار إلى أنها تهدف إلى التوسعة بأعمال البنك بهدف خدمة الأفراد والشركات، إلى جانب

الاستمرار في زيادة عدد الأفرع في مختلف مناطق البلاد كي نكون أقرب إلى عملائنا.

ثاني أكبر بنك تقليدي من حيث الأصول

العجيل: «برقان».. رائد الخدمات المصرفية

يعد «برقان» ثاني أكبر بنك من حيث الأصول بين المصارف التقليدية في الكويت، حيث تأسس عام 1977 كبنك مملوك للحكومة في عهد المغفور له الشيخ صباح السالم الصباح. وفي عام 1995 تم تخصيصه وتمكنت شركة مشاريع الكويت القابضة من الاستحواذ على 61 في المئة من رأسماله. يتمتع «برقان» بقاعدة واسعة من العملاء الأفراد والشركات، ويستحوذ على شبكة بنوك خارجية مستقلة في دول عدة، حيث تمتلك مجموعة بنك برقان في الكويت أغلبية أسهمها.



7 مليارات دينار أصول البنك.. و750 مليون دينار حقوق المساهمين



اهتمام أجنبي

أكد العجيل أن هناك اهتماماً كبيراً من المستثمرين الأجانب بقطاع البنوك الكويتية لمثانتها وقوتها، مشيراً إلى أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020 تداول المستثمرون الأجانب ما قيمته 165 مليون دينار في أسهم البنوك المحلية، وهذا دليل على اهتمامهم بالقطاع المصرفي الكويتي والثقة بمركزه المالي القوي.

أصول البنك

كشف العجيل أن أصول البنك

وأضاف أن متوسط أرباح البنوك الكويتية انخفض عام 2020 بما يعادل 50 في المئة مقارنة بالسنوات السابقة، ولكن ابتداء من الربع الثاني من 2021 بدأنا نشهد تعافياً في الاقتصاد وبيئة الأعمال، نتيجة التطعيمات المضادة ضد كورونا والإجراءات الحكومية الأخرى.

وأفاد بأنه خلال الأشهر التسعة الأولى من 2021 عادت نتائج البنوك الكويتية إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، ما يعطي صورة جيدة ومطمئنة.



ماجد عيسى العجيل
رئيس مجلس الإدارة لمجموعة بنك برقان

استعرض رئيس مجلس إدارة «برقان» ماجد العجيل خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، رحلة البنك الناجحة على مدار نحو 45 عاماً، حيث استطاع طيلة هذه المدة أن يحتل موقعاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات في الكويت والمنطقة.

تخطي الأزمات

وقال العجيل إن البنوك الكويتية مرت بمراحل وأزمات عدة منذ تأسيسها، ابتداء من استبدال العملة المحلية من الروبية إلى الدينار، مروراً بأزمة سوق المناخ والغزو العراقي عام 1990، والأزمة العالمية عام 2008، وصولاً إلى جائحة كورونا والتداعيات السلبية على القطاع المصرفي المحلي والعالمي.



التمويل العقاري

ناشد العجيل السلطات المختصة، خصوصاً أعضاء مجلس الأمة إلى إقرار قانون التمويل العقاري، والاستعجال بإصداره بأقرب وقت. وقال إن «التمويل العقاري» موجود في جميع دول العالم، باستثناء الكويت ودولة أفريقية أخرى، وفي حال تطبيقه كقرض اختياري سيكون مسانداً للقرض العقاري للرعاية السكنية، وسيغطي شريحة كبيرة من المتقدمين للطلبات السكنية.

وأضاف أن من أهم مميزات «التمويل العقاري» حل المشكلة الإسكانية، وتقليص فترة الانتظار الحالية التي تمتد إلى 15 سنة، خصوصاً أن هناك أكثر من 90 ألف طلب إسكاني مقدم للرعاية السكنية.

وأفاد العجيل بأنه مع إقرار القانون سيتمكن المواطن من شراء بيت العمر أو أرض، مقابل رهن العقار كضمان للبنوك، كما هو معمول بالعالم أجمع، وهذا سينعكس إيجاباً على القطاع المصرفي.

التحول الرقمي.. هدف إستراتيجي

قال العجيل إن التحول الرقمي كان أحد أهم الأهداف الإستراتيجية لبنك برقان قبل «كورونا»، ولكن

«التمويل العقاري» بجميع الدول باستثناء الكويت وبلد أفريقي آخر!

الاجتماعية لـ«برقان»، أكد العجيل أن البنك ساعد عدداً من شرائح المجتمع، كشريحة ذوي الهمم على سبيل المثال وليس الحصر، حيث قام بدعم وتبني بطل الكويت طارق القلاف لعدة سنوات، والآن وصل للعالمية، ونحن فخورون بذلك، مشيراً إلى أن البنوك الكويتية تبرعت بأكثر من 350 مليون دينار للمجتمع داخل الكويت خلال 20 سنة الماضية.

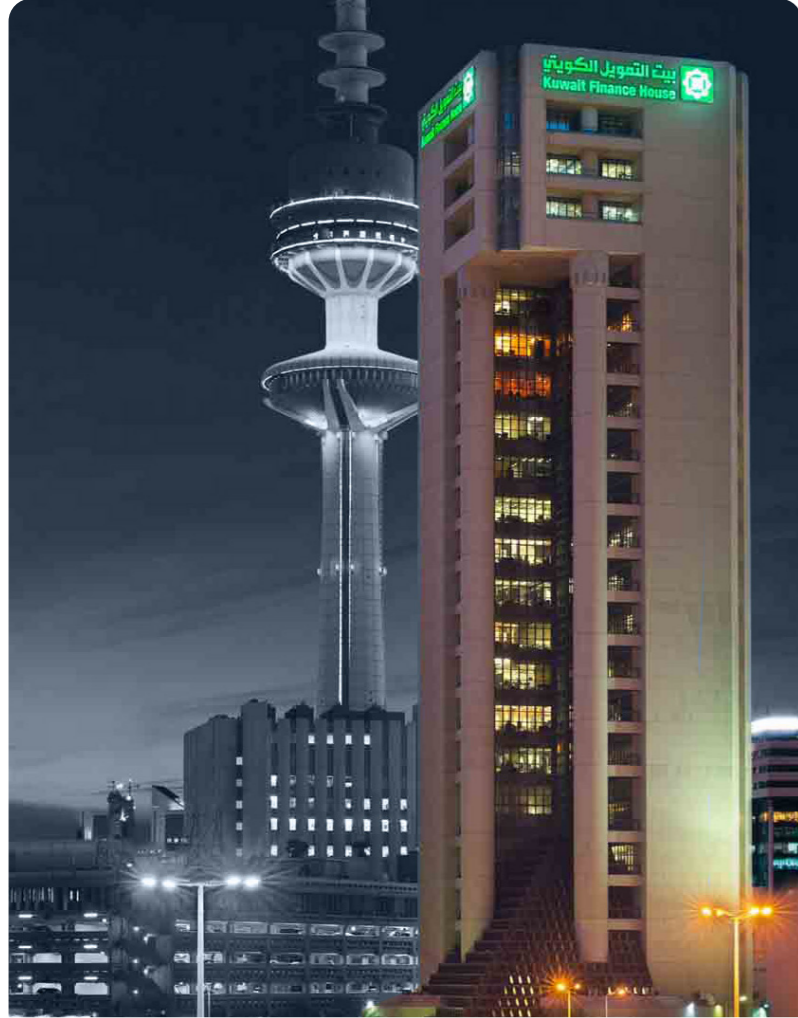
مع ظهور الجائحة تم تعزيز هذا الجانب، بعد زيادة الطلب على خدماتنا المصرفية عبر «الأون لاين»، وبالفعل استطاع «برقان» أن يحقق الكفاءة والفعالية المطلوبة في خدمة العملاء من الشركات والأفراد.

تبرعات بـ350 مليون دينار في إطار برنامج المسؤولية

الكوادر البشرية

أكد العجيل أن «برقان» مهتم بشكل كبير في استقطاب الكفاءات الجيدة، إلى جانب تدريب الموظفين الحاليين، كجزء من مسؤوليته الاجتماعية. وفي حديثه عن الإحلال الوظيفي، قال إن البنك ملتزم بتوظيف الكوادر الوطنية، وقد وصل إلى نسبة «تكويت» تفوق المطلوب من بنك الكويت المركزي.





اللاعبون الجدد في الأنشطة التمويلية من خارج المصارف.. التحدي الجديد

مجتمعةً ساعدته على تخطي الأزمات التي مرت على الكويت والعالم. وكشف المرزوق أن «بيت التمويل» استطاع خلال السنوات الست الماضية تخفيض التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى أقل من 2% من نحو 4.6% في عام 2014، مضيفاً أن معدل التغطية كانت بحدود 120%، في حين ارتفع حالياً إلى نحو 280%، وهذا ما يعزز من قدرة البنك لمواجهة الصدمات والأزمات. وأشار رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي أن مميزات نموذج العمل المصرفي الإسلامي أنه يحظر على البنك التعامل بأدوات عالية المخاطر لأغراض مضاربة.

تحديات البنوك

رأى المرزوق أن التحديات التي تواجهها البنوك اليوم كبيرة، وأهمها دخول لاعبين جدد من خارج المصارف، حيث ينافسون البنوك في أنشطتها من ناحية التمويل. وأضاف أن هناك شركات - وليست مصارف - تموّل العملاء من خارج الحدود، وتستخدم تكنولوجياً متطورة لتقييم حجم

لا خيار إلا «تجرع الدواء المر» وتسييل احتياطي الأجيال لمواجهة العجز

المخاطر من أي مكان في العالم. وعليه أخذ «بيتك» تلك التحديات بعين الاعتبار، وقام بتطوير البنى التحتية التكنولوجية لديه لمواكبتها.

البنوك الخارجية ورداً على سؤال حول الإسهامات من الكيانات التابعة الخارجية في صافي أرباح «بيتك»، أوضح المرزوق أنها

يملك موارد مالية وتكنولوجية ضخمة

المرزوق: القاعدة الرأسمالية لـ«بيتك».. صلبة

تجربة بيت التمويل الكويتي (بيتك) رائدة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، كونه من أوائل البنوك الإسلامية، حيث أنشئ في الكويت عام 1977، وجاء تأسيسه لاستيفاء طلب شريحة مهمة من العملاء بالرغبة في إجراء معاملاتهم المصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

خفض التسهيلات الائتمانية المتعثرة إلى أقل من 2% خلال 6 سنوات ماضية

وهي في طور تطوير نظام جديد سيكون نقلة نوعية في طبيعة التكنولوجيا التي تدار في «بيتك» والبنوك الإسلامية عموماً. ولفت إلى أن «بيتك» قدم حلولاً تكنولوجية متطورة جداً، من ضمنها الجهاز التفاعلي XTM، الذي يتيح للعميل إجراء كل معاملاته المصرفية من خلاله ومن دون أن يلتقي مع أي موظف، وهذا هدف البنك بأن يكون العميل خارج الفرع وينجز كل معاملاته «أونلاين».

إيراداته الإجمالية، ولكن بعد تركيز البنك حالياً على الأنشطة المصرفية والتمويلية التي تتسم بأنها ذات درجة عالية من الاستقرار، نجد أن نسبة الإيرادات الاستثمارية من إيرادات البنك نحو 0.5%، أي نحو 4 ملايين دينار فقط من أرباح الربع الثالث من 2021، وهذا يمثل تحولاً جذرياً في صيغة ونموذج عمل البنك، نتيجة الإستراتيجية التي تبناها مجلس الإدارة خلال السنوات الماضية.

موارد ضخمة

في حديثه عن التكنولوجيا المتطورة لدى «بيتك»، أكد المرزوق أن «بيت التمويل» يملك موارد مالية وتكنولوجية ضخمة، ولديه شركة متخصصة بالأنظمة المصرفية ITS،



حمد عبدالمحسن المرزوق
رئيس مجلس الإدارة في بيت التمويل
الكويتي (بيتك)

رئيس مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي حمد المرزوق استعرض خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، أبرز التحديات التي واجهت البنوك الإسلامية في بداية نشأتها، في ما يخص توظيف مواردها المالية والودائع بسبب ندرة الأدوات والصيغ التمويلية التي تتوافق مع أحكام الشريعة، وكيف استطاعت بعد ذلك بفضل التطور والابتكار أن تتغلب على هذه المعوقات. وقال المرزوق إن التحديات التي بدأت مع إنشاء البنوك الإسلامية آنذاك هي اعتمادها على الاستثمارات العقارية والمالية، التي تعتبر عرضة للتقلبات المالية، فعلى سبيل المثال في عام 2007 شكلت الإيرادات من الاستثمارات المالية نحو 266 مليون دينار من أرباح البنك البالغة 276 مليون دينار، أي ما يعادل 95%، ونحو 32% من

اللجوء إلى البنوك الدولية للاقتراض الأصح.. لا من المصارف الكويتية

تشكل تقريباً ما بين 25% إلى 30% من أرباح «بيت التمويل»، معظمها من «بيتك تركيا». وأضاف بأن «بيتك تركيا» يمتلك شبكة فروع واسعة، ويعتبر الأول في تركيا من ناحية البنوك الإسلامية بشبكة فروع تصل إلى 400 فرع، ولدينا حصة سوقية تتراوح بين 2.5% و3% من السوق التركي الضخم.

تمويل المشاريع

بين المرزوق أن لدى «بيت التمويل» مشاركة فاعلة في مشاريع التنمية، منها التعاون مع شركة ليماك التركية المنفذة لمشروع مطار الكويت الجديد. وأضاف أن لدى «بيت التمويل» مساهمة في تمويل القطاع النفطي، ومنها تمويل الشريحة الإسلامية البالغة حوالي 400 مليون دينار، التي كانت من نصيب البنوك الإسلامية، وكان «بيتك» قائداً لهذه الشريحة. وأكد اهتمام «بيتك» بمشروعات التنمية، والتزامه تجاه الدولة في المساهمة بالمشروعات المهمة للاقتصاد المحلي، مشيراً إلى أن طبيعة الهوامش

من المشاريع الحكومية قليلة؛ لأن المقترض له تصنيف سيادي عالٍ، وبالتالي تكون الهوامش غير كبيرة، لكن مساهمتنا فيها هي جزء من مسؤولية البنك في خدمة الاقتصاد المحلي.

صكوك خضراء

وفي سؤال حول إصدار صكوك الاستدامة لمصلحة «بيتك تركيا» بقيمة 350 مليون دولار مؤخراً، قال المرزوق إن هذه التجربة كانت ناجحة، ولا مانع من تطبيقها في الكويت، لكن نجد الطلب في الوقت الحالي على مثل هذه الإصدارات محلياً قد لا يكون بالقوة ذاتها. وبيّن أن التغطية على مبلغ الإصدار قدر بنحو 12 ضعفاً، وتجاوزت الطلبات 4.3 مليارات دولار، بعد

أن شهد طلباً كبيراً من مستثمرين إقليميين ودوليين تجاوز عددهم 179 مستثمراً، لافتاً إلى أن ريع تلك الصكوك تم توجيهها إلى تمويل مشاريع البيئة والطاقة المتجددة.

«الدين العام».. ليس بدعةً

في ما يخص قانون الدين العام، أفاد المرزوق بأن العديد من دول العالم تعمل على إقراره لسد عجز ميزانياتها، وهو ليس «بدعةً». وأوضح أن لدى الكويت خيارين لتمويل العجز المتراكم، وهما الاقتراض أو تسييل الاستثمارات الخارجية. وخلال الفترة الماضية تم تسييل الاحتياطي العام ووصل إلى «صفر»، وما تبقى منه نحو 3 - 4 مليارات دولار، وهي قروض لدول قد لا تكون ذات تصنيف عالٍ فلا إمكانية



لهذه المبالغ لـ «تكييشها» أو تسييلها واستخدامها لتمويل العجز. وتابع المرزوق حديثه بالقول: «بسبب (تسييس) ملف الدين العام أدى إلى تأخير إصدار القانون، وحتى لو أقر اليوم لن يكون كافياً لمواجهة العجز المتراكم، بالتالي لا بد أن تكون الاستدانة عن طريق برنامج تمويلي وعلى فترات زمنية، وليس بين ليلة وضحاها».

وأضاف: «أصبح لا يوجد خيار إلا أن (نتجرع الدواء المر) وتسييل احتياطي الأجيال القادمة، وهذا خيار لا أحد يرضى به، ولكن لا مفر منه، بسبب التأخر في إقرار قانون الدين العام، ولا بد من اللجوء إلى البنوك الدولية للاقتراض، وليس من المصارف الكويتية، لأن ذلك سيكون أرخص لحكومة الكويت، والتي قد تكلفها ما

يقارب 2% فقط، في حين أن تسييل الاستثمارات الخارجية تدر ما يقارب 10%.

قلق من «التمويل العقاري»

في حديثه عن قانون التمويل العقاري، قال المرزوق إن الكويت الدولة الوحيدة التي يوجد بها هذا القانون. وأضاف أن المواطن أصبح بسبب الحدود المفروضة لسقف الاقتراض، وأسعار العقار المتضخمة غير قادر على شراء سكن. وذكر أن هناك قلقاً «مشروعاً» عند البعض بأن إقرار القانون قد يؤدي إلى زيادة أسعار العقار، وبالتالي لا بد أن يواكب ذلك أمران مهمان: تحرير الأراضي، والسماح للقطاع الخاص بتطوير العقار السكني مع وضع قيود محددة.

«ضمان الودائع».. لا حاجة منه أفاد المرزوق بأن قانون ضمان الودائع أتى لمواجهة تداعيات الأزمة العالمية في 2008، حينها رأى بنك الكويت المركزي حاجة لوضع قانون لضمان الودائع حفاظاً على مستويات السيولة لدى البنوك، لكن مع وصول مالية جيدة، أصبح من الضرورة إلغاء هذا القانون.

وأضاف أن هناك أيضاً أسباباً أخرى تدفع لإلغاء القانون بعد أن أصبح يشكل عبئاً على المالية العامة، ويؤثر في تصنيف الكويت السيادي، لأن من بين الالتزامات على الكويت ليس فقط العجز وإنما أيضاً التزامات اتجاه ضمان الودائع، بالتالي فإن إلغاء سيساهم في تحسين التصنيف الائتماني، وفي ذات الوقت يترك مجال لتفعيل آلية السوق والمنافسة بين البنوك.

المسؤولية الاجتماعية.. منهجنا

قال المرزوق إن تلبية احتياجات واهتمامات المجتمع هي جزء أساسي من منهجية «بيتك». وأشار إلى أن من ضمن المبادرات الاجتماعية لـ «بيتك» سداد مديونيات عدد من الغارمين المتعثرين، الذين صدرت في حقهم أحكام قضائية، بالإضافة إلى مساهمات كبيرة أخرى بالتعاون مع الهلال الأحمر الكويتي، سواء داخل البلاد أو خارجها. وأكد أن دعم وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، يعتبر جزءاً رئيسياً من المسؤولية الاجتماعية للبنك، لافتاً إلى أن «بيت التمويل» لديه وحدة متخصصة تقدم باقة متنوعة من الحلول والخدمات المصرفية والتمويلية تلبى مختلف احتياجات القطاع.

احتل المركز الثالث بين البنوك الكويتية في العديد من المؤشرات المالية

الماجد: إستراتيجية «بوبيان».. التفوق رقمياً والالتقان في خدمة العملاء

استطاع بنك بوبيان ومنذ سنوات عدة أن يضع نفسه في مصاف البنوك المحلية والإقليمية كبنك متكامل في الخدمات المصرفية الإسلامية، ليرتبع بعد ذلك على عرش البنوك الكويتية الأكثر انتشاراً بين فئة الشباب الكويتي، والثالث بين البنوك الكويتية في الكثير من المؤشرات المالية. وعلى الرغم من أن البنك تأسس عام 2004 وبدأ ممارسة أنشطته الفعلية في العام التالي إلا أن المرحلة الأهم في تاريخ البنك بدأت في عام 2009 مع استحواذ بنك الكويت الوطني على النسبة الأكبر من أسهم البنك وتغيير هيكل الإدارة بقيادة المصرفي المعروف عادل الماجد الذي تولى منصب الرئيس التنفيذي للبنك في ذلك الوقت.

الماجد في 2009 رداً على سؤال صحفي: هدفنا أن نكون البنك الثالث محلياً وبالفعل بعد 12 عاماً تحقق الهدف

ارتفع إجمالي الأصول المجمعة لمجموعة لبنك بوبيان إلى 7.4 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 14% وارتفعت الأرباح التشغيلية إلى 100.5 مليون دينار كويتي بزيادة 8% عن العام السابق.

وكذلك فقد بلغ إجمالي ودائع العملاء 5.6 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 10% فيما بلغت محفظة التمويل 5.5 مليار دينار كويتي بنسبة نمو 14% وبلغت

صافية في عام 2021 بلغت 48.5 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 41% وربحية سهم بلغت 13.57 فلس مع التوصية بتوزيع 5% توزيعات نقدية و5% أسهم منحة، في الوقت الذي واصل فيه البنك سياسته التحوطية بتجنيد مخصصات بقيمة 50.8 مليون دينار كويتي.

وشهدت جميع مؤشرات البنك الرئيسية نمواً ملحوظاً في العام 2021 حيث



عادل عبدالوهاب الماجد
نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عادل الماجد، استعرض خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بالتنسيق مع اتحاد مصارف الكويت بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، أبرز محطات البنك منذ نشأته، وأهم إنجازاته في سوق صناعة الصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى إستراتيجيته في استقطاب العملاء. وقال الماجد إن العام 2009 كان محطة أساسية في مسيرة البنك، عندما أخذ «الوطني» قراره الإستراتيجي بالاستحواذ على «بوبيان» بعد أن استشعر الطلب الكبير على البنوك المتوافقة مع أحكام الشريعة، مرتكزاً في عمله على قواعد الصيرفة الإسلامية الحديثة لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء.

الأعلى نمواً

وكان البنك قد أعلن عن تحقيقه أرباحاً



حصّة البنك من التمويل المحلي بصفة عامة لم تتجاوز 1% في عام 2009 وحالياً 11% ومن تمويل الأفراد 16%

الإيرادات التشغيلية 188 مليون دينار كويتي بنسبة نمو 12%.

مقاييس النجاح

وبيّن الماجد أن ما يعادل 1% فقط من إجمالي عدد الكويتيين كانوا في عام 2009 يحولون رواتبهم على «بوبيان»، في حين وصلت النسبة حالياً إلى نحو 27%، وبذلك أصبح البنك قريب جداً من البنكين الأعلى في الكويت وهذه النسبة في أغلبها من فئة الشباب، مع الإشارة إلى أن 50% من طلبة الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي يملكون حسابات في «بوبيان»، وهذه أحد مقاييس نجاحنا. ونوه الماجد خلال اللقاء إلى الارتفاع الكبير في مؤشرات الحصص السوقية والتي لم تكن تذكر حيث لم تتجاوز 1% في عام 2009 إلى 11% التمويل المحلي بصفة عامة في عام 2021 بينما ارتفعت حصته من تمويل الأفراد 16% ليصبح بنك بوبيان الثالث على مستوى البنوك المحلية من حيث حجم الأصول والحصّة السوقية.

تنمية الموارد البشرية هي الاستثمار الحقيقي.. ونعطي المزيد من حرية الإبداع للموظفين

حرية الإبداع

«بوبيان» من إنجازات يعود إلى فريق وأشار إلى أن دوره الشخصي في البنك هو توجيه الموظفين، مؤكداً أن ما حققه من أبرز البنوك المحلية.



Nomo Bank أول بنك رقمي إسلامي عالمي من لندن لديه القدرة على تقديم خدماته للجميع سواء من عملاء بوبيان أو غيرهم

وأكد الماجد أن الاستثمار في الموارد البشرية هو الاستثمار الحقيقي، مشدداً على أهمية إعطاء الحرية للموظفين للإبداع وابتكار أفكار جديدة، لتترجم في خدمة عملاء البنك.

وفي هذا الإطار، أعطى الماجد مثلاً عن أحد موظفي قسم الخدمات الرقمية في «بوبيان» الذي ابتكر فكرة لسحب الأموال من دون استخدام البطاقة المصرفية، من خلال الهاتف النقال، حيث يتلخص الأمر في قيام العميل باختيار المبلغ المطلوب سحبه من خلال تطبيق البنك على الموبايل واختيار رقم سري للعملية، بعدها تصله رسالة نصية برمز معين يقوم بإدخاله مع الرقم السري الذي قام باختياره في جهاز السحب الآلي والحصول على المبلغ المطلوب دون استخدام البطاقة، وبالفعل هذا الابتكار أصبح من أهم الخدمات التي يقدمها البنك.



التوسع إلى أسواق جديدة

كشف رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك بوبيان عن خطط توسعية لإطلاق Nomo Bank في أسواق جديدة مثل السعودية الامارات وقطر ومصر والأردن لخدمة مواطنيها من داخل أراضيها.

التوسع الخارجي

والمملكة المتحدة كأول بنك رقمي إسلامي عالمي من لندن لديه القدرة على تقديم خدماته للجميع سواء من عملاء بوبيان أو غيرهم.

وأضاف «نطمح إلى أن يصبح BLME البنك الإسلامي المفضل لعملاء دول مجلس التعاون الخليجي في المملكة المتحدة حيث تم وضع مجموعة من المبادئ الرئيسية ضمن استراتيجية

وأشار الماجد إلى نجاح البنك في خطواته التوسعية الخارجية المدعومة بالتوسع الرقمي من خلال استحوازه عام 2020 على بنك لندن والشرق الاوسط BLME والذي يمتلك فيه حالياً 71% من الأسهم ومن ثم الإعلان في يوليو الماضي عن انطلاق أعمال علامته التجارية الجديدة Nomo Bank بالكامل في الكويت



إقرار قانون الرهن العقاري من شأنه الإسهام في حل الأزمة الإسكانية

التحول الخاصة بالبنك بعد الاستحواذ من بينها بناء علامة تجارية مستدامة تركز على العملاء ومنسجمة مع مجموعة بنك بوبيان.

وحول تجربة Nomo Bank قال الماجد «أن تجربة البنك الحديث المصرفية التي تعتمد على الخدمات الرقمية بشكل أساسي تتيح للمستخدمين تقديم طلب لفتح حساب بنكي في المملكة المتحدة في غضون دقائق باستخدام الهواتف الذكية وهو ما يمنحهم تجربة مصرفية مميزة وفريدة من نوعها على مستوى الكويت والعالم».

وأوضح الماجد أن الخدمات المصرفية التي يقدمها Nomo Bank فريدة حيث إنها تتيح لغير المقيمين في المملكة المتحدة من الكويت فرصة مميزة لفتح حساب بنكي في المملكة المتحدة والتمتع بجميع المزايا المرموقة للنظام المصرفي بالمملكة المتحدة كما أن حلول البنك الجديدة للخدمات المصرفية المحلية تتيح للعملاء تجنب الرسوم الدولية المرتفعة بالإضافة إلى إتاحة فرص استثمارية قد لا تتاح في المعتاد لغير المقيمين في المملكة المتحدة.

الرهن العقاري... مفتاح حل أزمة السكن

قال الماجد إن قانون الرهن العقاري مطبق في كافة دول العالم موضحاً أن حل المشكلة الاسكانية يتطلب حلها توفير ما بين 12 إلى 15 ألف وحدة سكنية سنوياً، في ظل تزايد عدد الشباب والمقبلين على الزواج. وأكد الماجد على ضرورة إقرار القانون الذي من شأنه الإسهام في حل الأزمة الإسكانية عن طريق التمويل المصرفي، وهذا بحد ذاته سيكون له فائدة اقتصادية للبنوك وللمحافظ الاستثمارية التي قد تأسس لهذا الغرض.

جذب فئة كبيرة

وأضاف الماجد أن المنافسة في قطاع الصيرفة الإسلامية بدأت في الكويت منذ فترة طويلة، ولكن في الوقت ذاته وجد «بوبيان» أن هناك فئة كبيرة من المجتمع تتراوح ما بين 60 إلى 70% ليست لهم ميول محددة سواء للصيرفة الإسلامية أو التقليدية، ومن هنا أدرك «بوبيان» أهمية وضع إستراتيجية مدروسة لجذب أكبر نسبة من هذه الشريحة من خلال تقديم حلول مصرفية حديثة تتوافق مع أحكام الشريعة من جهة، وتنافس الخدمات المقدمة من البنوك الأخرى من جهة أخرى.

البنك الثالث محلياً

استذكر الماجد خلال حديثه أول يوم من استحواذ «الوطني» لـ «بوبيان»، حين سأله أحد الصحافيين آنذاك: «كيف ترى بنك بوبيان بعد 5 سنوات؟»، وكان الرد العفوي وقتها: «نريد أن نكون ثالث البنوك الكويتية من حيث حجم الأصول والأرباح ومحفظة التمويل». وبالفعل بعد 12 عاماً تحققت هذه المقولة التي اتسمت بال عفوية وقتها.

لقاء خاص مع رئيس مجلس إدارة بنك وربة

عبد الوهاب الحوطي
رئيس مجلس إدارة بنك وربة

البنك ينافس على تقديم أكبر عدد من الخدمات الرقمية

الحوطي: «وربة» بات محطاً اهتمام المستثمرين

استطاع بنك وربة خلال السنوات القليلة من عمره أن يتحول إلى مقصد للصيرفة الإسلامية في السوق المحلي؛ ليؤكد مكانته الريادية في الأنشطة المصرفية، وفق معايير التطور والتميز في الحلول والخدمات الإلكترونية.

«الأهلي الكويتي - مصر» يشكل

20% من أرباح المجموعة

في حين وصل إجمالي أصوله إلى 3.6 مليارات دينار، كاشفاً عن خطط لضخ المزيد من الاستثمارات. ولفت إلى أن الحكومة الكويتية تمتلك اليوم ما يقارب 25% في البنك من خلال الهيئة العامة للاستثمار، لافتاً إلى أن هناك رغبة لدى بعض المستثمرين الكبار للاستثمار في «وربة»، وهذه دلالة على نجاحه في الاستحواذ على اهتمام المستثمرين. وأكد الحوطي أن البنك أصبح يلبي تطلعات المستثمرين الباحثين عن فرص تحقق أعلى العوائد بمخاطر أقل.

الكويتي، لكن اقتضى مجلس الإدارة أن يتغير الاسم إلى «بنك وربة».

خطط للتوسع

الحوطي لم يخفِ خلال حديثه أن التحدي الملحق على عاتق مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية كان كبيراً، في ظل توافر بنوك عملاقة تنشط منذ سنوات في العمل المصرفي، وكان لا بد أن يكون لبنك وربة مكان بينها، مشيراً إلى أن البنك بدأ بمكاتب في برج السنابل، واليوم أصبح في برج الراية، وهناك خطط للتوسع أكثر.

ضخ استثمارات

قال الحوطي إن «وربة» استطاع اليوم أن يزيد رأسماله إلى 200 مليون دينار،

الإسراع بعمليات التحول الرقمي يمثل تحدياً كبيراً لدى غالبية المصارف، ولكن بفضل الرؤية الثاقبة، نجح «وربة» في تقديم حلول مصرفية إلكترونية متطورة، وحصل على جوائز عالمية كبيرة في هذا الشأن، لافتاً إلى أن الفضل بذلك يعود إلى فريق عمل البنك واستثماره في الشباب الكويتي الذي كان على قدر المسؤولية.

وأفاد بأن بنك وربة بدأ من خلال فرع وحيد في منطقة شرق، أما اليوم فهو يملك 19 فرعاً، ومع ذلك أصبح الاتساع والانتشار يتمان من خلال الخدمات الرقمية، كونها أقل تكلفة ولا تحتاج إلى عدد كبير من الفروع والموظفين.

وأشار الحوطي إلى أن بنك وربة نجح خلال أزمة كورونا في تلبية حاجات عملائه عن بعد، ولم يتوان في توفير خدماته الرقمية على اختلافها.

الخطط المستقبلية

وحول سؤاله عن إستراتيجية البنك المستقبلية، أجاب الحوطي بأن «وربة» يركز اليوم على «الديجيتال بنك» تماشياً مع متطلبات السوق، وإيماناً منه بأهمية تحقيق أعلى مستوى من الخدمات المصرفية المقدمة لعملائه، مشيراً إلى أن العميل أصبح اليوم يبحث عن الخدمة المميزة والإجراءات السهلة بغض النظر إذا كانت مقدمة من بنك إسلامي أو تقليدي.

أول مواطن لـ «المخاطر»

أكد الحوطي أن لدى الكويت مواطنين ذوي كفاءة وقلوبهم على بلدهم، ولكن يحتاجون إلى دعم ومجال يبدعون فيه. وأضاف: نحن نفتخر في بنك وربة بتعيين أول كويتي يترأس مجموعة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي في الكويت، مشيراً إلى أن استقطاب العمالة الوطنية وتدريبها ومكافأتها تعتبر من الإستراتيجيات الرئيسية للبنك، والتي تسهم في نمو وازدهار أعماله.

«مركزي»... صمام أمان

أشاد عبد الوهاب الحوطي بدور بنك الكويت المركزي في دعم البنوك المحلية، وذلك بفضل السياسات



التحوطية الحصيفة التي يتبناها البنك. وأكد أن «المركزي» أثبت أنه صمام أمان للبنوك الكويتية وللإقتصاد الوطني، مثنياً على دور المحافظ الدكتور محمد الهاشل والجهاز التنفيذي عموماً على دورهما الرقابي والإشرافي المميز، وجهودهما في دعم القطاع المصرفي الكويتي.

تمويل المشاريع

أشار الحوطي إلى أن بنك وربة ملتزم بتقديم التمويلات اللازمة لكل المشاريع التنموية، وللقطاع النفطي. وقال إن البنك يسعى للحفاظ على مكانته كخيار أول لتمويل المشروعات الحكومية والخاصة، وذلك في إطار حرصه على تقديم الدعم اللازم لخطة التنمية الوطنية. ●

لقاء خاص مع الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت

لقاء خاص

الأمين العام لاتحاد مصارف
الكويتالدكتور
حمدالحساوي:
دور«المصارف»
أساسي فيالاقتصاد
الكويتي

بعد أن لعب دوراً محورياً ضمن منظومة القطاع المصرفي، استحق اتحاد مصارف الكويت عن جدارة لقب «القلب النابض للكيان المصرفي»، حيث استطاع أن يكرس خبراته طيلة السنوات الـ 40 من عمره في تطوير وتعزيز هذا القطاع، من خلال تفردته بمبادرات وبرامج مميزة ساهمت بشكل أو بآخر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، إلى جانب دوره الفعّال في التنسيق بين البنوك الأعضاء، وفقاً لتطلعاتها المشتركة، وضمن إطار رؤية الدولة الاقتصادية والنقدية.

الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت د. حمد الحساوي، استعرض خلال لقاء خاص مع صحيفة القبس بمناسبة مرور 80 عاماً على عُمر القطاع المصرفي الكويتي، الأهداف الرئيسية للاتحاد، ودوره البناء في توثيق روابط التعاون بين البنوك المحلية تحقيقاً لتطلعاتها المشتركة، وزيادة فعاليتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأكد الحساوي أن الاتحاد يلعب اليوم دوراً أساسياً في ما يتعلق

دعم الحكومة والعملاء

وقال الحساوي إن الاتحاد سارع منذ بداية الجائحة وبشكل إيجابي ولحظي بدعم مبادرة بنك الكويت المركزي بإنشاء صندوق بقيمة 10 ملايين دينار بتمويل من البنوك الكويتية لدعم جهود الحكومة في مكافحة فيروس كورونا.

وأضاف أنه من ضمن المبادرات أيضاً التي قامت بها البنوك تأجيل الاستحقاقات المترتبة على الشركات لمدة 6 شهور وتأجيل أقساط التسهيلات والقروض الاستهلاكية والمقسطة والبطاقات الائتمانية لكل عملاء البنوك لمدة 6 اشهر، بالإضافة إلى تأجيل أقساط القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء من أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة 6 أشهر مع إلغاء الفوائد والأرباح المترتبة على هذا التأجيل وأية رسوم أخرى، حرصاً من البنوك على دعم عملائها من الأفراد والشركات وحماية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما استمرت البنوك في تقديم الخدمات المالية الأساسية لكل شرائح المجتمع والشركات دون انقطاع حتى في فترات تعطيل الأعمال المقررة من الدولة وذلك من خلال فتح العديد من الفروع لتقديم الخدمات للعملاء، إضافة إلى توفير كل الخدمات المصرفية الإلكترونية سهلة الاستخدام والأمنة على مدار الساعة، ومن خلال نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي ومراكز الاتصال.

680 مليون دينار مساهمات الاتحاد المجتمعية
في الـ 30 سنة الماضية

تبرعات سخية

وأشار الحساوي إلى أن الاهتمام بالجوانب الإنسانية كانت ومازالت من أولويات اتحاد مصارف الكويت، كاشفاً عن مساهمات مجتمعية قدرت بنحو 680 مليون دينار خلال السنوات الـ 30 الماضية، وهي مبالغ مدققة من بنك الكويت المركزي، وتم الإعلان عنها سابقاً من وقت لآخر.

وأضاف أن تلك المساهمات خصص منها ما يقارب 260 مليون دينار لدعم برامج العمالة وتشجيع الشباب للانخراط بالعمل في القطاع الخاص، وهذه رسالة قوية لكل الكوادر الوطنية للاتجاه نحو العمل في ذلك القطاع لما فيه جوانب ايجابية كبيرة.

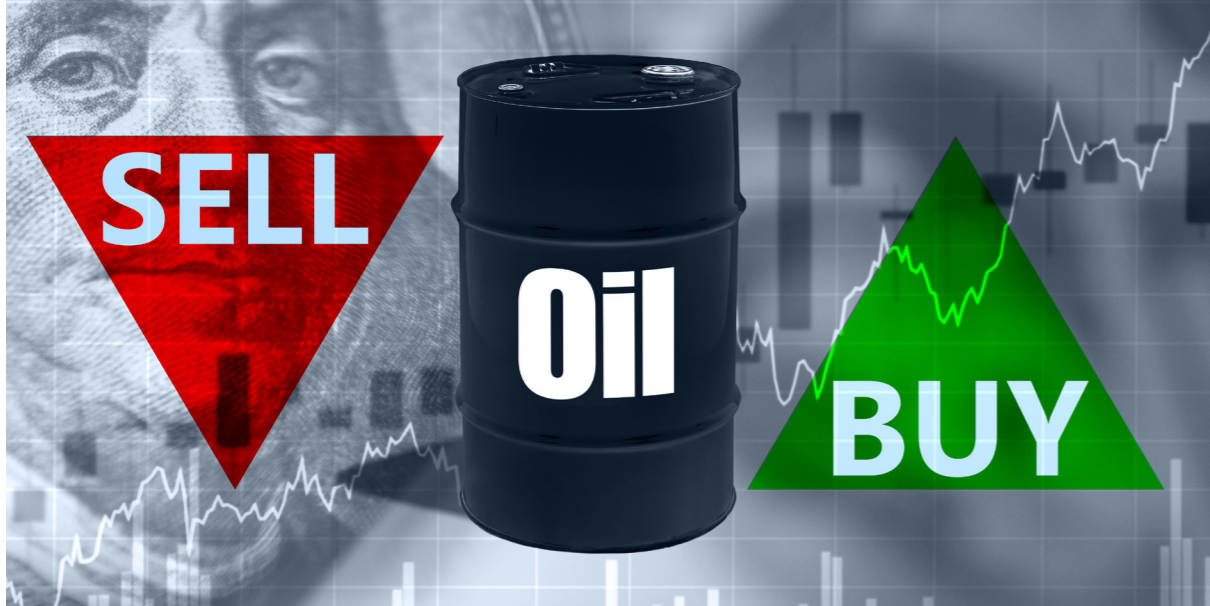
وتابع: هناك أيضاً مساهمات تقدر بنحو 210 ملايين دينار في مجالات إنسانية وخيرية وبناء مستشفيات وغيرها من المشاريع، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ بنحو 166 مليون دينار قدمتها البنوك إلى مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، بهدف دعم البحث العلمي في البلاد، والتي كانت آنذاك برغبة من صاحب السمو الراحل الشيخ جابر الأحمد الصباح رحمه الله. وبسؤاله عن آلية توزيع حصص المساهمات النقدية من البنوك،



وخلال هذه الفترة امتنعت البنوك عن البيع أو التنفيذ على الضمانات المرهونة مقابل القروض وعمليات التمويل المقدمة للعملاء، وتم وقف الرسوم على أجهزة نقاط البيع وأجهزة السحب الآلي والقنوات الإلكترونية. كما تم رفع حد عمليات الدفع عن بعد TAP من 10 دنانير إلى 25 ديناراً.

أهداف الاتحاد

وأكد الحساوي أن دور الاتحاد في المسؤولية الاجتماعية متجذر وأساسي، إلى جانب دوره التنسيقي بين البنوك والسلطتين التشريعية والتنفيذية لبحث القضايا ذات الاهتمام المشترك. وأوضح أن من ضمن أهداف الاتحاد خلق قطاع مصرفي قوي ينمو بشكل سريع، مستمر وثابت، بالإضافة إلى إبراز كيان البنوك الأعضاء محلياً وعلى المستويين الإقليمي والدولي.



أفاد الحساوي بأنه يتم في هذه الحالة النظر حسب ميزانية كل بنك وفقاً لحجمه، وهذه صيغة متفق عليها بين البنوك بشكل توافقي مقبول.

تطور الأهداف

وأوضح الحساوي أن أهداف الاتحاد تتجدد وفق التغييرات العالمية والتطورات التكنولوجية كون القطاع المصرفي حيويًا وحساسًا.

ومثال على ذلك الانتقال اليوم إلى التسويات الإلكترونية بدلاً من التعاملات النقدية التي كانت متبعة في السابق، مشيراً إلى أنه في ذات الوقت لدى الاتحاد رؤية مستقبلية لتعزيز دور القطاع المصرفي في القضايا الاقتصادية، إلى جانب اهتمامه بإبراز ما حققه البنوك من ربحية

التحول الرقمي يخلق فرص عمل جديدة تواكب التطور السريع

لمساهمتها بالتوازي مع ما تقدمه البنوك من خدمات ومنتجات مصرفية عالية الجودة للعملاء.

تدريب الكوادر الوطنية

قال الحساوي إن البنوك منذ نشأتها حرصت على تطوير الكوادر الوطنية، ولهذا الغرض تم إنشاء معهد الدراسات المصرفية برئاسة بنك

الكويت المركزي، وبميزانية تغطيها البنوك الكويتية.

وأوضح أن الهدف خلال السنوات الـ 40 الماضية كان تأهيل الكوادر الوطنية الكويتية على كل المستويات للعمل في القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن هناك أيضاً جهات من خارج البنوك تستعين ببرامج معهد الدراسات. وأضاف أن المعهد يستضيف سنوياً متحدثين ومستشارين عالميين لعقد ندوات وفعاليات سواء حضورياً أو عبر الأونلاين للتحديث في موضوعات لها علاقة بأعمال البيئة التشغيلية للبنوك.

ولفت إلى أن من ضمن مبادرات المعهد وبالتنسيق مع المصارف الكويتية و«المركزي» ابتعث 10 كويتيين سنوياً للحصول على درجة الماجستير في تخصصات مرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية، وذلك بالتعاون مع

أفضل 30 جامعة عالمية، وهي منحة تغطي كل المصاريف، وذلك للارتقاء بالكوادر الوطنية للعمل في القطاع المصرفي أو أي من قطاعات النشاط الاقتصادي.

علاقات داخلية وخارجية

ذكر الحساوي أن اتحاد مصارف الكويت هو الجهة المثلثة والواجهة للقطاع المصرفي عموماً، ولديه تعاملات مع جهات عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، واللجنة المالية التابعة لمجلس الوزراء، وغرفة تجارة خارجية مثل غرفة التجارة الأميركية واتحاد المصارف العربية وغيرهما.

البنوك تؤكد ضرورة خصخصة قطاعات في ظل تذبذب أسعار النفط

رؤية القطاع

أفاد الحساوي بأن المصارف الكويتية والقطاع الخاص عموماً شركاء إستراتيجيون وحقيقيون ويلعبون دوراً محورياً في قاطرة التنمية، مشيراً إلى أن البنوك تقدم الكثير من الاقتراحات والدراسات بمبادرة منها، وأحياناً بطلب من الجهات الحكومية لاستيضاح رؤية اتحاد المصارف أو تصوراتها. وقال إن القطاع المصرفي ما يزال

يؤكد على أهمية خصخصة بعض القطاعات، لما تمثله من رافد اقتصادي كبير، خصوصاً في ظل تذبذب أسعار النفط خلال الفترة الماضية، ومن ضمن رؤية القطاع أيضاً، فتح فرص التمويل للمشاريع الإسكانية عبر إقرار قانون التمويل العقاري، وذلك لتسهيل عملية شراء العقارات على المواطنين.

من جانب آخر، شدد الحساوي على أهمية تحديث مخرجات التعليم في الكويت وربطها بمتطلبات سوق العمل، لافتاً إلى أن البنوك قامت ومنذ 40 عاماً من خلال معهد الدراسات المصرفية والبرامج التدريبية العالمية بتأهيل الخريجين بما يتوافق مع احتياجات العمليات المصرفية بشكل مستمر ومتواصل لرفع مستوى العاملين في القطاع المصرفي، ولكن الأمل بتحديث قاعدة المعرفة من خلال

تحديث مخرجات التعليم في البلاد وربطها بمتطلبات سوق العمل

طرح تخصصات مطلوبة على مستوى الكويت والعالم، مطالباً بمواءمة مخرجات التعليم مع حاجات سوق العمل المتجددة، ليس في القطاع الخاص فقط، وإنما أيضاً في القطاع الحكومي ليكون هناك دور تكاملي بين القطاعين، مما يترتب عليه رفع في مستوى الإنجاز وتحقيق الأهداف على مستوى الدولة.

فرص جديدة

وعن أثر التكنولوجيا في البطالة، قال الحساوي إنه رغم وجود بعض الدراسات التي أظهرت بأن التطور الإلكتروني زاد من مخاوف التخلي عن الموظفين، فإن الأمر خلاف الحقيقة، إذ سيخلق نوعية جديدة من فرص العمل تواكب حجم التطور السريع، وذلك لأن الموظف سيتكيف مع الوسائل التكنولوجية الحديثة، بعد تأهيله لمواكبة تلك التطورات.

خطط مستقبلية طموحة

حول الخطط المستقبلية، أكد الحساوي

أن الاتحاد يسعى دوماً إلى مواكبة التغيرات في الاقتصاد الكويتي والتوجهات الاستراتيجية للدولة، وكذلك النهوض بالبيئة التشغيلية للبنوك، إلى جانب زيادة دور القطاع المصرفي في تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية كونه شريكاً استراتيجياً حقيقياً للدولة. وأضاف أنه من ضمن الخطط أيضاً،

رفع قدرات القطاع المصرفي من خلال استخدام أحدث الأجهزة والمعدات المصرفية، وتأهيل العاملين لديه لمواجهة أي تحديات متوقعة خلال المرحلة القادمة، خصوصاً فيما يتعلق بالبيئة التشغيلية داخل البنوك. وأوضح الحساوي أن القطاع المصرفي الكويتي يسعى جاهداً للانفتاح أكثر على دول العالم، والتعامل مع بنوك أخرى، وعقد



الإلكترونية، مشيراً إلى أنها تمتلك أنظمة دفاعية ورقابية وتشغيلية آمنة ومتطورة.

أعضاء الاتحاد... 22 مصرفاً

أوضح الحساوي أن اتحاد مصارف الكويت أسس في عام 2001 ليحل مكان لجنة المصارف التي أنشئت منذ أكثر من 40 عاماً، ويضم في عضويته حالياً 11 بنكاً كويتياً، و11 فرع بنك أجنبية. وفي سؤاله عن حصة البنوك الأجنبية في سوق الكويت، قال إن تركيزها يصب بشكل أكبر على بعض العمليات المرتبطة بالشركات، وهدفها ليس منافسة البنوك المحلية، بل دورها تكميلي لتمويل بعض المشاريع التنموية والاستثمارية على مستوى الدولة.

تثقيف عملاء المصارف

أشار الحساوي إلى أن الاتحاد،

شراكات استراتيجية معها.

برامج توعوية وأنظمة دفاعية

قال الحساوي إن البنوك تعمل جاهدة على تنظيم حملات وبرامج توعوية لتسهيل الخدمات الإلكترونية على عملائها بشكل تدريجي، مؤكداً أن المصارف من أكثر الجهات الحريصة على حماية عملائها من المخاطر

ومن خلال مديرة العلاقات العامة شيخة العيسى، سعى جاهداً إلى تثقيف عملاء المصارف بالخدمات الإلكترونية، من خلال برامج ولقاءات متعددة عبر الوسائل الإعلامية، لتعزيز قدرة عملاء البنوك على استخدام الحلول المصرفية الحديثة، وللمحد من الآثار السلبية الناتجة عن جائحة كورونا.

ولفت الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت إلى أن إحدى الدراسات أظهرت نتائجها أن نسبة التعامل الإلكتروني عبر الـ«كي نت» والبطاقات الائتمانية الأخرى أصبحت قريبة من 100%.

الدفع الإلكتروني.. أكثر أماناً

قال د. حمد الحساوي أنه في ظل التطور السريع للابتكارات المالية والتسويات الإلكترونية الجديدة، زاد حجم المنافسة ما بين المصارف على المستويين الإقليمي والدولي، لا سيما أن الكويتيين لهم تعاملات مع بنوك من مختلف الدول، مؤكداً نجاح البنوك المحلية في إصدار بطاقات ائتمانية متنوعة تحظى بالقبول على المستوى الدولي.

وأضاف إن التعامل بالنقد اليوم «الكاش» أصبح أقل تداولاً مع انتشار وسائل الدفع عبر البطاقات الائتمانية، حيث يتجه قطاع التجزئة في الكويت إلى تفضيل تسوية الدفع الإلكتروني مقابل التعامل بالكاش، مؤكداً أن وسيلة الدفع الإلكتروني أكثر أماناً ووقاية تبعاً للاحترازات الصحية. ●

تزكية الشيخ أحمد الدعيج رئيساً لـ «اتحاد المصارف»



قال أمين عام اتحاد مصارف الكويت د. حمد الحساوي إن الاتحاد عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2022، كما عقد اجتماع مجلس الإدارة رقم (1/2022)، حيث قام المجلس بتزكية الشيخ أحمد دعيج الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد للسنوات الثلاث المقبلة (2022-2024)، وذلك خلفاً للرئيس السابق عادل الماجد، والذي انتهت فترة رئاسته للمجلس.

وبهذه المناسبة، تقدم أعضاء مجلس الإدارة للماجد بالشكر والتقدير لجهوده المبذولة وإنجازاته خلال فترة رئاسته للمجلس في السنوات الثلاث الماضية، متمنين للرئيس الجديد الشيخ أحمد دعيج التوفيق والنجاح في تحقيق أهداف الاتحاد في المرحلة القادمة، وتعزيز دوره في خدمة البنوك المحلية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة، وأيضاً في خدمة المجتمع من خلال دور البنوك في المسؤولية المجتمعية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

من جانب آخر، اعتمدت الجمعية العمومية العادية لاتحاد مصارف الكويت تقرير مراقب الحسابات، بشأن الميزانية العمومية والحساب الختامي للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما تم اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد لعام 2021. ●

خلال اجتماع الجمعية
العمومية للاتحاد عن
عام 2022

تزكية الشيخ
أحمد الدعيج
رئيساً لـ «اتحاد
المصارف»
لمدة 3
سنوات
مقبلة



تصريح صحفي لرئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت



بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 9.2% بنهاية عام 2021. فيما ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية العاملة في فروع البنوك الأجنبية من 112 عامل في 2008، إلى 312 بنهاية عام 2021، أي بمعدل نمو سنوي متوسط مقداره 8.2% بنهاية عام 2021.

كما ارتفعت نسبة العمالة الوطنية في فروع البنوك الأجنبية من 49.1% في عام 2008 إلى 72.2% بنهاية عام 2021، لتتخفف نسبة العمالة الوافدة فيها من 50.9% في نهاية عام 2008، إلى 27.8% بنهاية عام 2021.

كما تجدر الإشارة إلى الاهتمام الكبير الذي يوليه القطاع المصرفي للمرأة بشكل عام وخاصة المرأة الكويتية، حيث بلغ عدد النساء العاملات بالقطاع المصرفي بنهاية عام 2021 4953 عاملة يشكلن 37% من إجمالي عدد العاملين بالقطاع المصرفي بنهاية ديسمبر 2021.

ويبلغ عدد النساء الكويتيات العاملات بالقطاع المصرفي 4074 بنسبة بلغت 82.3% من عدد النساء العاملات بالقطاع المصرفي. ويبلغ عدد النساء الكويتيات العاملات بالبنوك الكويتية 3970 من 4810 عاملة بنسبة 82.5%.

وتتولى المرأة العديد من المناصب القيادية في القطاع المصرفي بدءاً من مستوى رئيس تنفيذي ومروراً برئاسة الإدارات والأقسام المختلفة في البنك. ويقوم القطاع المصرفي

بتوفير البرامج التدريبية التي تعمل على تمكين المرأة ومساعدتها على الارتقاء الوظيفي، ويأتي ذلك ضمن أهداف التنمية المستدامة التي يحرص عليها القطاع المصرفي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز دورها في مختلف المجالات. وذلك من خلال حزمة متكاملة من البرامج التدريبية والبعثات التعليمية التي تقدمها بالتعاون مع أرقى المؤسسات العلمية والأكاديمية على مستوى العالم، منها على سبيل المثال:

قادرة على المساهمة في دعم المسيرة التنموية في دولة الكويت، أطلق بنك الكويت المركزي مبادرة كفاءة بتمويل من البنوك الكويتية وإدارة معهد الدراسات المصرفية لتدريب وتأهيل العمالة الوطنية لإعدادها لتولي الوظائف في جميع المستويات الإدارية

تصريح صحفي لرئيس اتحاد مصارف الكويت



وفي المقابل، انخفضت نسبة العمالة الوافدة في البنوك الكويتية من 65.1% في عام 2000 إلى نحو 24% بنهاية عام 2021.

الجدير بالذكر أن إجمالي عدد العمالة الوطنية في القطاع المصرفي قد ارتفع من 1543 عامل بنهاية عام 2000 ليصل إلى 10,171 عامل بنهاية عام 2021، وبمعدل نمو سنوي متوسط 9.4% بنهاية عام 2021. وقد ارتفع إجمالي عدد العمالة الوطنية العاملة في البنوك الكويتية من 1543 عامل في عام 2000 إلى 9859 بنهاية عام 2021،

وبهذا الصدد، أوضح الصباح أن متوسط نسبة العمالة الوطنية في كافة البنوك المحلية (البنوك الكويتية وفروع البنوك الأجنبية) ارتفع من 34.9% في عام 2000 إلى 76% بنهاية عام 2021، وهي النسبة التي تفوق النسبة المقررة للقطاع المصرفي والمحددة بنسبة 70% وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 1868 لعام 2018 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم 904 لعام 2002 بتحديد نسب العمالة الوطنية لدى الجهات غير الحكومية، علماً بأن نسبة العمالة الوطنية تراوحت بين 70% و79.7% في البنوك الكويتية.

صرح رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت الشيخ أحمد دعيج الصباح أن القطاع المصرفي يعد أكبر موظف للعمالة الوطنية في القطاع الخاص، وهو أكثر القطاعات جذباً للخريجين الباحثين عن فرص عمل متميزة بالقطاع الخاص.

وأضاف الصباح أن العمل بالقطاع المصرفي يساهم في تحقيق طموحات الكوادر الوطنية الشابة من خلال دعمهم على الإبداع والنجاح، فضلاً عن مساهماته في تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية الشابة لتواكب التطورات العالمية في الصناعة المصرفية كأحد أهداف التنمية المستدامة.

كما يساهم القطاع المصرفي بشكل غير مباشر في رفع درجة توظيف العمالة الوطنية من خلال الدور الذي يؤديه في تمويل المشاريع والأنشطة المختلفة، التي توفر فرص عمل للمواطنين وترفع من معدلات النمو في الاقتصاد الوطني.

تصريح صحفي لرئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت

تصريح صحفي لرئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت



تعزيز حصانة القطاع المالي والمصرفي في مواجهة مخاطر التطور المتسارع للتقنيات الحديثة المستخدمة في مجال أنظمة المعلومات، فضلاً عن برنامج شهادة المدقق الشرعي المعتمد لرفع كفاءة التدقيق الشرعي في المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

كما تقوم البنوك الكويتية كل على حده بتقديم العديد من البرامج التدريبية المهنية المستمرة لتطوير قدرات وكفاءة موظفيها واستثماراً في مهاراتهم وموهبهم لتحقيق نموهم الشخصي والنمو المستدام للبنوك، وهي تقدم هذه البرامج بالشراكة مع أكبر المؤسسات وأرقى الجامعات حول العالم. كما تقوم بتنفيذ خططها الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية الرقمية لمنظومة التدريب لسهولة الوصول إلى العديد

من البرامج التدريبية التي تقدمها.

اجتماع.. وتزكية

صرح أمين عام اتحاد مصارف الكويت الدكتور حمد الحساوي أن الاتحاد قد عقد اجتماع الجمعية العمومية العادية لعام 2022 كما عقد اجتماع مجلس الإدارة رقم (2022/1) حيث قام المجلس بتزكية الشيخ أحمد دعيج الصباح، رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي، رئيساً لمجلس إدارة الاتحاد للسنوات الثلاثة القادمة (2022 - 2024) خلفاً للرئيس السابق عادل عبدالوهاب الماجد، والذي انتهت فترة رئاسته للمجلس.

وبهذه المناسبة، تقدم السادة أعضاء مجلس الإدارة للماجيد بالشكر والتقدير

لجهوده المبذولة وإنجازاته خلال فترة رئاسة المجلس في السنوات الثلاث الماضية، متمنين للرئيس الجديد الشيخ أحمد دعيج الصباح التوفيق والنجاح في تحقيق أهداف الاتحاد في المرحلة القادمة، وتعزيز دوره في خدمة البنوك المحلية وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي في الدولة، وأيضاً في خدمة المجتمع من خلال دور البنوك في المسؤولية المجتمعية وتحقيقها لأهداف التنمية المستدامة.

من جانب آخر، اعتمدت الجمعية العمومية العادية لاتحاد مصارف الكويت تقرير مراقب الحسابات، بشأن الميزانية العمومية والحساب الختامي للاتحاد عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021، كما تم اعتماد تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الاتحاد لعام 2021. ●

البرنامج الوطني لتأهيل الكويتيين حديثي التخرج للعمل في القطاع المالي والمصرفي، والذي يسعى لبناء المهارات من خلال التدريب النظري والميداني على مدار سنة في البنوك الكويتية وبعض المؤسسات العالمية المشهود لها بالكفاءة والسُّمعة الحسنة في مجال العمل المصرفي، كما يوفر للمشاركين فرصة اكتساب الخبرات العملية والمهنية ليرفد القطاع المصرفي بمزيد من الطاقات الوطنية الشابة عالية التأهيل في هذا المجال. برنامج تطوير القيادات التنفيذية في

برنامج ابتعاث الكويتيين للحصول على درجة الماجستير، للخريجين الكويتيين في تخصصات التمويل، الاقتصاد، المحاسبة، وإدارة الأعمال. الجدير بالذكر أن هذا البرنامج هو أحد أبرز برامج مبادرة كفاءة وقدم حتى الآن ما يفوق ثلاثة وعشرون بعثة دراسية في أرقى الجامعات العالمية، كما أن أحد خريجات هذا البرنامج تشغل حالياً منصب مديراً للاستراتيجيات والعمليات في إحدى الشركات العالمية المرموقة بالولايات المتحدة الأمريكية.

القطاع المالي والمصرفي، الذي يقدمه معهد الدراسات المصرفية بالتعاون مع كلية هارفارد لإدارة الأعمال.

بالإضافة إلى برامج تدريبية تهدف إلى سد فجوة المهارات في بعض المجالات الهامة وذلك بهدف تأهيل الكوادر الوطنية للعمل بالقطاع المصرفي أو في القطاعات المماثلة مثل برنامج قادة إدارة المخاطر، والذي يهدف إلى تعزيز بيئة العمل المالي والمصرفي وتحسين العمليات المالية وتطوير الاستراتيجيات الفعالة في إدارة المخاطر، وأيضاً برنامج قادة الأمن السيبراني، والذي يهدف إلى

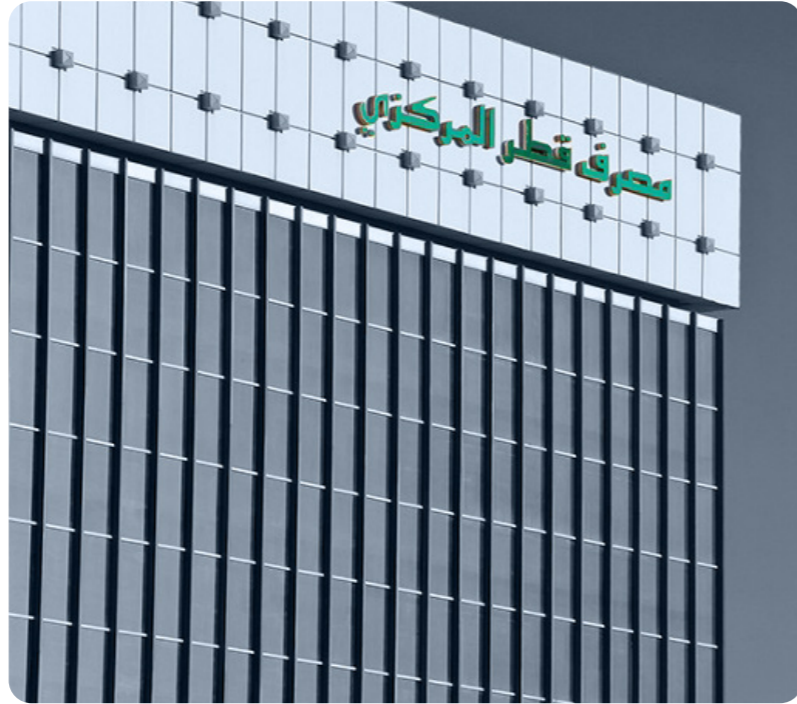
مصرف قطر المركزي يحذر من الاحتمالات المنسوبة له

عن البيانات الشخصية أو المعلومات التابعة للحسابات البنكية وعدم الإفصاح عن رمز التحقق المرسل (OTP) المرسل من المؤسسات المالية لتفادي أي عمليات مشبوهة.

ودعا المصرف الجمهور إبلاغ الجهات الأمنية عن أي عمليات مشبوهة على الفور.

ودائماً ما تجدد وزارة الداخلية التأكيد على أهمية عدم فتح الروابط الإلكترونية مجهولة المصدر للوقاية من الجرائم الإلكترونية وتنصح بأهمية التقيد بإرشادات السلامة ومنها عدم فتح الروابط الإلكترونية مجهولة المصدر وتغيير كلمة المرور بشكل دوري.

وفي رسائل توعوية سابقة، طالبت وزارة الداخلية بعدم التجاوب مع المكالمات والرسائل مجهولة المصدر التي تطلب بياناتك ومعلوماتك الشخصية والبنكية. ●



زادت في الآونة الأخيرة الاحتمالات والجرائم الإلكترونية التي يقع الأفراد في فخها، لأنها عادة ما تحتال على المستخدمين من خلال استخدام أسماء لوزارات ومصارف وجهات رسمية معتمدة وبروابط مشابهة للروابط الأصلية لهذه الجهات وحذر مصرف قطر المركزي اليوم من الاحتمالات المنسوبة له.

وقال المصرف - عبر تغريدة على حسابه على تويتر - أنه يحذر من الاحتمالات المنسوبة له سواء من مكالمات هاتفية أو رسائل نصية أو بريد إلكتروني. وأكد على ضرورة عدم الإفصاح

المصادر: جريدة الشرق الإلكترونية

مصرف الراجحي يقدم «خدمة الضمان البنكي الرقمي» عبر «منصة اعتماد»

وقع مصرف الراجحي اتفاقية مع المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية التابع لوزارة المالية لتقديم خدمة الضمان البنكي الرقمي عبر منصة اعتماد بشكل مباشر عن طريق استخدام البوابة إلكترونياً والتأكد من تنفيذ العمليات المالية ذات العلاقة للمستفيدين على الوجه المطلوب.

البنكي الرقمي عبر منصة اعتماد التي يقدمها قطاع الشركات في مصرف الراجحي، هي إدارة الضمانات البنكية إلكترونياً، والارتباط التلقائي للضمان البنكي مع المنافسة الحكومية للإصدار والإلغاء التلقائي للضمانات الابتدائية للمتنافسين غير الفائزين بعد الترسية فوراً.

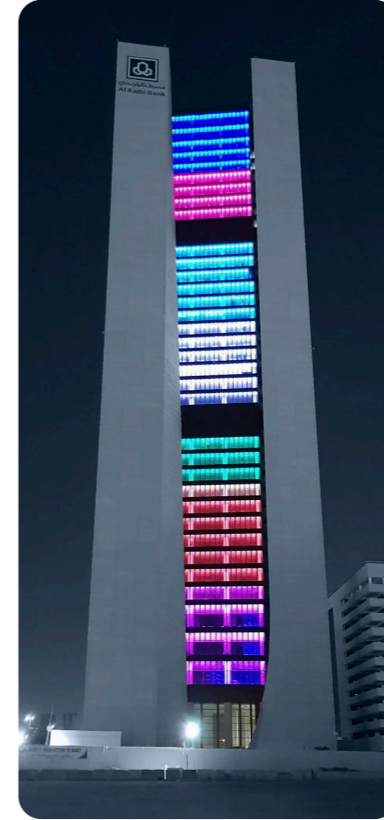
الجدير بالذكر أن منصة اعتماد قد أطلقت خدمة الضمان البنكي الرقمي، لكي يتمكن عملاء المصرف والجهات الحكومية من إدارة الضمانات البنكية المرتبطة بالمنافسات والمشتريات الحكومية من خلال المنصة إلكترونياً. وسيتمكن عملاء مصرف الراجحي في قطاع الشركات من إصدار الضمانات الرقمية وربطها بالجهة المستفيدة إلكترونياً عبر المنصة بكل

وبهذه الاتفاقية يكون مصرف الراجحي أول بنك في المملكة يقدم خدمات الضمان البنكي الرقمي عبر منصة اعتماد، تعزيزاً لدوره الرائد والفعال في توفير الخدمات والمعاملات المصرفية الرقمية للشركات.

وتنص هذه الاتفاقية على آليات الدعم الفني والتشغيلي للخدمة، إضافة إلى تعريف وتحديد نطاق الخدمات المقدمة ومستوى الخدمات المتفق عليها وتحديد التقارير وطريقة مشاركتها.

وتأتي هذه الخطوة تماشياً مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في بناء حوكمة رقمية وتحسين كفاءة العمل وزيادة فاعلية المشاريع وفق احتياجات الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز مزايا خدمة الضمان



يسر وسهولة حسب ما تنص عليه لوائح وسياسات المصرف عن طريق التواصل مع مسؤول الحساب لتحديد نوع الضمان وآلية التغطية. ●

المصادر: جريدة الرياض الإلكترونية

محافظ مصرف قطر المركزي يجتمع مع مدير عام صندوق النقد العربي



اجتمع سعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني محافظ مصرف قطر المركزي، اليوم، مع سعادة الدكتور عبدالرحمن الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي الذي يزور البلاد حالياً. واستعرض الاجتماع مجالات التعاون بين مصرف قطر المركزي وصندوق النقد العربي.

المصادر: جريدة الشرق الإلكترونية

مصرف الإمارات للتنمية والوكالة المالية للتنمية في باراغواي يناقشان علاقات التعاون الثنائية



وخلال اللقاء، استعرض مصرف الإمارات للتنمية استراتيجيته التي أطلقها العام الماضي، ودوره المحوري في دعم أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي في الإمارات وجهود تطوير اقتصاد المعرفة.

وبهذه المناسبة، قال أحمد محمد النقبي، الرئيس التنفيذي للمصرف: «تندرج زيارة وفد الوكالة المالية للتنمية في باراغواي إلى مصرف الإمارات للتنمية في إطار سعينا إلى تبادل المعرفة والخبرات مع شركائنا حول العالم، وقد استعرضنا خلال اجتماعنا مع الوكالة خارطة الطريق الاستراتيجية الجديدة للمصرف، والتي تتماشى مع أهداف مشاريع الخمسين في دولة الإمارات الهادفة إلى بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة، كما ناقشنا الفرص المتاحة للتعاون في مشاريع مشتركة وتحقيق الازدهار الاقتصادي في كلا البلدين».

المصادر: جريدة زاوية الإلكترونية

عقد مصرف الإمارات للتنمية، المعني بتمكين أجندة التنويع الاقتصادي والتحول الصناعي في دولة الإمارات، محادثات مع وفد رسمي رفيع المستوى من الوكالة المالية للتنمية في باراغواي، في خطوة تهدف إلى تعزيز مستويات الاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الإمارات وجمهورية باراغواي.

وُعقدت المحادثات خلال زيارة وفد الوكالة المالية للتنمية في باراغواي إلى الإمارات للمشاركة في معرض إكسبو 2020 دبي. والتقى أعضاء الوفد الذي ترأسه تيريزا ريفارولا دو فيليلا، رئيسة مجلس إدارة الوكالة، مع مصرف الإمارات للتنمية لمناقشة أطر التعاون واستكشاف الفرص الجديدة لدعم الشركات ورواد الأعمال في البلدين.

لقاء خاص مع مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

لا يسعني بمناسبة مرور 80 عاماً على انطلاق مسيرة القطاع المصرفي في دولة الكويت سوى أن أعرب عن عميق تقديري وجزيل اعتزازي بالأداء المتميز للمصارف الكويتية التي وصل تصنيفها الى مراتب مرموقة إقليمياً وعالمياً مستندة في ذلك بشكل رئيسي الى جهود الكفاءات الوطنية المتخصصة ومهتدية بحصافة السياسات النقدية لبنك الكويت المركزي.

لقاء خاص .

مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

الشيخ

الدكتور /

مشعل

الصباح..

البنوك شريك

استراتيجي

في جهود

تشجيع وجذب

الاستثمارات

80 عاماً
من مسيرة
العمل المصرفي

شريك استراتيجي

ولا يفوتني في هذا المقام التذكير والإشادة بالعلاقة الوثيقة التي تربط هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بكافة البنوك الكويتية كشريك استراتيجي في جهود تشجيع وجذب الاستثمارات المباشرة ذات القيمة المضافة، وكمساهم رئيسي في الفعاليات الترويجية وجهود تحسين بيئة الاعمال، وكعنصر فاعل في مسار مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة.

ان الارتقاء المستمر بكفاءة النظام المصرفي الكويتي وتطبيقه لأفضل المعايير الدولية، جعله ينال أعلى التقديرات الدولية ذات الصلة بمستويات الأداء، الملاء المالية، ثقة العملاء، وتقديم أفضل الخدمات.

الاستقرار المالي

لقد كان، ولا يزال، للمصارف الكويتية دور محوري في تعزيز الاستقرار المالي وتحفيز الازدهار الاقتصادي في



تصنيفها وصل مراتب مرموقة

إقليمياً وعالمياً مهتدية بحصافة

«المركزي» وجهود الكفاءات الوطنية



البلاد. ولم يكن ما شهدناه من قبل هذا القطاع من مرونة في إدارة المخاطر وحكمة في التعامل مع الأزمة العالمية غير المسبوقة والمرتبطة بجائحة فيروس (كوفيد-19)، سوى مثلاً حديث العهد عن تاريخ مهني عريق لهذا القطاع في مساندة القطاعين العام والخاص في جهودهما التنموية.

إنجازات مؤثرة

فمنذ العام 1941، وحتى يومنا هذا، شهدت المسيرة المصرفية العديد من الإنجازات المؤثرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي ودعم جهود التنمية لدعم حركة التجارة وتمويل الأعمال والمشاريع، ناهيك عن تشجيع الاستثمارات في القطاعات الواعدة التي توفر الوظائف النوعية وتساهم في تنمية المسارات المهنية وبناء المهارات للموارد البشرية الوطنية.

وأختم بالتأكيد أن تحقيق أهداف الرؤية الوطنية 2035 من تنويع اقتصادي وتنمية مستدامة يؤكد على أهمية الدور الرائد الذي يلعبه القطاع الخاص الكويتي وعلى رأسه القطاع المصرفي في مسار بناء المستقبل للأجيال القادمة في وطننا الغالي. ●

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر مصارف الكويت.. الخطى الواثقة في عالم متغير

سواء في الذكرى الثمانين لنشأته أم في غيرها، يبقى القطاع المصرفي الكويتي - بمؤسساته ووحداته وقياداته - جديراً بالاحتراف والاعتزاز والتقدير، خاصة وأن عدد السنوات هنا لا يعني تقدماً بالسن، بل يدل على غنى التجربة ورسوخ الحكامة وازدياد القدرة على التطور. اترك لغيري أن يتحدث عن المستويات العالمية والعالية التي سجلها هذا القطاع في معايير لجنة بازل، وكفاية رأس المال، وقوة مصدات المخاطر... فأصحاب الخبرة والاختصاص أولى بذلك، وتقارير مؤسسات التصنيف تقطع قول كل خطيب. أما أنا فسأحاول أن أذكر بعدد من المحطات التي أعطت مسيرة القطاع المصرفي الكويتي سماتها الرئيسية الخاصة.

بعد وطني

المحطة الأولى: هي البعد الوطني الذي كان وراء الريادة الكويتية في هذا المجال. وهو بعد انتظم الحكم والشعب والقطاع الخاص على حد سواء فكان لقيام أول مصرف وطني نكهة التحدي الواعي للاحتكار الأجنبي لهذا النشاط.

المحطة الثانية: هي العلاقة القوية والمتطورة بين القطاع المصرفي والقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى. وفي نهاية عام 2020، بلغ صافي التسهيلات الائتمانية التي قدمتها مصارف الكويت للنشاط المحلي زهاء 40 مليار دينار. وبلغت مطالب هذه المصارف على القطاع الخاص قرابة 42 مليار دينار. كما يؤدي القطاع المصرفي دوراً محورياً في تمويل المشاريع التنموية الضخمة.

وراء الريادة الكويتية في المجال المصرفي.. بعد وطني بنكهة التحدي الواعي للاحتكار الأجنبي

ويكفينا للتعرف على الدور التنموي لهذا القطاع أن نقول أن رؤية الكويت الاستراتيجية لتكون مركزاً تجارياً ومالياً متقدماً، إنما تعتمد على دعامتين رئيسيتين اثنتين إحداهما الجهاز المصرفي والمالي.

المناعة المكتسبة

المحطة الثالثة: هي المناعة المكتسبة بالصمود في وجه السرايات الجامحة، فإلى جانب ما تعانیه المصارف بسبب الاختلالات الهيكلية الثلاث في الاقتصاد

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت محمد جاسم الصقر



الإنساني فحسب، بل يقف واضحاً أيضاً في تمويل مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، ومعهد الدراسات المصرفية، والمنشآت الصحية، وفي برامج التدريب والتأهيل والتعليم، وفي تسجيل أعلى نسبة من العمالة الوطنية بين كافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

الإطلاقة على المستقبل

أما محطتنا الخامسة: فهي الأهم على الإطلاق لأنها محطة الإطلاقة على المستقبل. ذلك أن ثورة التكنولوجيا بصورة عامة، وتطبيقاتها في المجال المصرفي والمالي بصورة خاصة، تضع الصناعة المصرفية في العالم كله أمام تحولات عميقة دقيقة متسارعة تشكل مخاضاً عسيراً مستقبلاً لا يختلف عن الماضي في مؤسساته وآلياته ومواهبه ومنتجاته فحسب، بل وفي ذهنيته وتفكيره أيضاً. وإذا كنت لا أدعي القدرة على تصور الملامح الرئيسية للصناعة المصرفية المستقبلية، فإني أكاد أجزم حين أزعج، أن نجاح القطاع المصرفي الكويتي في إعادة تشكيل ذاته بما ينسجم مع الصياغة المستقبلية للصناعة المصرفية العالمية، سيكون من العوامل الحاسمة في تشكيل مستقبل الكويت الاقتصادي. ونحن في غرفة تجارة وصناعة الكويت، ومن واقع تعاوننا الوثيق مع مصارف الكويت واتحادها، ومعرفتنا بكفاءتها وانفتاحها، نشق تماماً بقدرتها على تحقيق هذا التحول المصيري الكبير. ●

رؤية التحول الى مركز تجاري ومالي متقدم تعتمد على دعامتين إحداهما الجهاز المصرفي والمالي

التي يرغبون بها والجهة التي يودون التحويل إليها.

المسؤولية المجتمعية

تتعلق محطتنا الرابعة: بتميز القطاع المصرفي من حيث النهوض بمسؤوليته المجتمعية. وهذا التميز لا يبدو في المشروعات والقضايا ذات البعد

لمؤسساتها لحماية الاقتصاد الوطني كله من خلال الحفاظ على قوة قطاعه المصرفي. كما يعود إلى حصافة ومهنية وحكمة المرجعية الرقابية الأساسية المتمثلة في بنك الكويت المركزي. ولا بد أن أذكر هنا - وبكل اعتزاز - أنه بعيد تحرير الكويت عام 1991 قامت كافة المصارف الكويتية بوضع ودائع عملاتها تحت تصرفهم وبالحجم الذي يحتاجون إليه والعملة

لقاء خاص مع المدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية

بعد دخولنا عام 2022، يمر 80 عاماً على نشأة القطاع المصرفي الكويتي، والذي كان ولا يزال العمود الفقري للاقتصاد الوطني، والذي أثبت صموده خلال 8 عقود رغم تعرضه لعدة أزمات حادة ومؤثرة. ولعل آخر أزمة تعرض لها الاقتصاد الكويتي هي الأزمة الناجمة عن «وباء كورونا»، والتي عطّلت الأعمال وشلّت جانب مهم منها، والذي أدى إلى تضرر الكثير من المنشآت الاقتصادية الوطنية، ناهيك عن الكثيرين من الأفراد، حيث لعب بنك الكويت المركزي دور «المايسترو» في ضبط السياسة المالية للدولة لحصر الأضرار في أضيق نطاق، ومن ذلك، خفضه لسعر الخصم بشكل قياسي وتاريخي على مرحلتين في 04 و16/03/2020 من 2.75% إلى 1.5%، وذلك لتخفيض تكاليف الاقتراض وأعباءه، بالإضافة إلى رفع نسبة الاقتراض إلى الودائع من 90% إلى 100% حسب تعليمات «المركزي» الصادرة في 02/04/2020، وذلك لضمان تدفق السيولة النقدية وزيادتها لإنعاش الوضع الاقتصادي بشكل عام.

لقاء خاص

المدير العام لمركز الجمان
للاستشارات الاقتصادية

76

ناصر
النفيسي
القطاع
المصرفي..
نجاح
متواصل في
الأداء والنمو



تأجيل الأقساط

أما من جانب القطاع المصرفي الكويتي، فقد قام بالتضحية بجزء من أرباحه من خلال إعفاء المقترضين من الفوائد والأرباح على قروضهم لمدة 6 أشهر خلال عام 2020، والذي أدى إلى خفض أرباح القطاع في ذلك العام بنحو 350 مليون دينار، ورغم ارتفاع المخاطرة وإنكماش الاقتصاد، إلا أن قطاع البنوك قام بتقديم المزيد من التسهيلات المصرفية للعملاء لمساعدتهم على مواجهة

بنك الكويت المركزي لعب دور «المايسترو» في ضبط السياسة المالية للدولة

عام، حيث عادت الأمور تدريجياً إلى طبيعتها خلال العام 2021، والذي يؤكد نجاح القطاع المصرفي في هذه الخطوة الجريئة المدعومة من بنك الكويت المركزي.

وفي الختام، نتمنى للقطاع المصرفي الكويتي استمرار النجاح والنمو، خاصة في مجال الصيرفة الإلكترونية «فنتك»، والتي تعتبر تحدياً كبيراً لجميع البنوك في العالم، حيث بدأت بعض البنوك الكويتية بمواكبة التغير السريع في نمط الخدمات المصرفية لتعزيز حضورها المحلي والإقليمي والعالمي والحفاظ على مكتسباتها، بل وتنميتها في ظل المتغيرات المتسارعة والمنافسة المحتدمة.

أثبت صموده على مدى 8 عقود رغم تعرضه لعدة أزمات حادة ومؤثرة

الأزمة وعبورها بأقل الأضرار، حيث ارتفعت تلك التسهيلات بنسبة 6% وبمقدار 2.9 مليار دك خلال العام 2020، وقد نجحت هذه المبادرة من جانب القطاع المصرفي المساهمة بإنعاش الوضع الاقتصادي في دولة الكويت بشكل

البنوك ضحت بجزء من أرباحها في أزمة كورونا من خلال «تأجيل الأقساط»



راكمتها، نجحت المصارف الكويتية في مواجهة أزمة جائحة كورونا، بل وتجاوزت تداعياتها بسرعة فائقة، وعادت تسجل أداءً مشابهاً لأعوام ما قبل الجائحة.

في العيد الستين للقطاع المصرفي الكويتي، تُهنأ المصارف الكويتية، وقياداتها والعاملين فيها، على النجاح المستمر خلال العقود الستة الماضية، ونتمنى لهم استمرار النجاح والتوفيق والارتقاء. كما نعاهدهم، اننا في اتحاد المصارف العربية سوف نظل دائماً إلى جانبهم، وأن نعمل لما فيه مصلحتهم على المستويين الإقليمي والعالمي. ●

القطاع المصرفي الكويتي يحتل المرتبة الخامسة من حيث الحجم عربياً

الكويت اعلى نسب الشمول المالي حول العالم.

خبرة عريقة

وبالبناء على الخبرة العريقة التي

عجلة الاقتصاد الوطني من خلال تمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الحيوية، وحول الكويت الى مركز مالي وتجاري مرموق الى المستويين الاقليمي والعالمي، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما ساهم الى حد كبير في تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل الوطني، وفي تعزيز المسؤولية المجتمعية، والتنمية الاجتماعية والإنسانية للمواطن الكويتي. كما ساهمت المصارف الكويتية في خلق فرص العمل للشباب والنساء ورواد الاعمال، ووسعت نطاق الشمول المالي على المستوى الوطني لتُسجل

أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح: بنوك الكويت راكمت خبرة عريقة مكنتها من تجاوز الجائحة

تُعد الكويت من أولى الدول العربية التي شهدت ولادة صيرفة وطنية، والتي نشأت في العام 1952 مع «بنك الكويت الوطني»، وهو أول بنك وطني كويتي، في حين كان العديد من الدول العربية لا يزال يفتقر الى وجود مصارف وطنية. وتسارع تطور القطاع المصرفي الوطني الكويتي في الستينات والسبعينات مع تزايد انشاء مصارف وطنية، بالتوازي مع الطفرة المالية الكبيرة التي شهدتها الكويت، لتقوم المصارف الوطنية باستيعاب الثروة الوطنية المتراكمة وتحويلها الى مختلف قطاعات الاقتصاد من صناعة وتجارة والصيد البحري، وكذلك في مختلف مجالات التنمية ومن ضمنها الإقراض الاسكاني للأفراد لتأمين سكن لائق لهم، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولتلبية شريحة المواطنين الكويتيين الذي يفضلون التعامل مع الصيرفة المتوافقة مع الشريعة، تأسس بنك التمويل الكويتي عام 1977 والذي هو رابع بنك إسلامي عربي من حيث التأسيس. واليوم، تلعب الصيرفة الإسلامية في الكويت دوراً اقتصادياً متزايداً مع زيادة عدد المتعاملين معها سواء من المواطنين او المقيمين في الكويت، كما أصبحت الكويت احدي اهم أسواق الصيرفة المالية في المنطقة العربية ومركزاً رائداً للصيرفة الإسلامية حول العالم.

الكويت من بين أولى الدول العربية التي شهدت ولادة صيرفة وطنية

سجلته المصارف الكويتية والأهمية الاقتصادية الكبيرة لها.

دور تنموي

منذ تأسيسه، أدى القطاع المصرفي الكويتي دوراً محورياً هاماً في دفع

تبلغ نحو 250 مليار دولار - نسبة 6% من مجمل موجودات القطاع المصرفي العربي. ومقارنة بحجم الاقتصاد الكويتي، يبلغ حجم القطاع المصرفي الكويتي نسبة 225% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. كل تلك الأرقام تشير الى التطور الكبير الذي

مؤشرات قوية

واليوم، يبلغ عدد المصارف الوطنية الكويتية 11 مصرفاً، تقسم بين خمسة مصارف تقليدية وخمسة مصارف إسلامية ومصرف متخصص واحد، بالإضافة الى 11 فرعاً لمصارف عربية واجنبية. كما تنتشر فروع المصارف الكويتية في 15 بلداً عربياً واجنبياً. ويتبوأ القطاع المصرفي الكويتي المرتبة الخامسة من حيث الحجم بين القطاعات المصرفية العربية، وتشكل موجوداته - التي

لقاء خاص مع نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بنك برقان

80 عاماً
من مسيرة
العمل المصرفي

للبنوك الكويتية موقف مشرف في مواجهة الجائحة و دعم جهود الدولة في التصدي لها



بصمة مجتمعية راسخة

إلى جانب الدور الاقتصادي الذي لعبه القطاع المصرفي، كان له أيضاً بصمة واضحة في المجتمع الكويتي عبر برامج المسؤولية الاجتماعية الشاملة التي يثبث من خلالها مساندة المستمرة والفعالة لمختلف الجوانب الحياتية التي تهتم أفراد المجتمع مثل التعليم والصحة والرياضة، وغيرها الكثير. كما كان للبنوك الكويتية موقف مشرف في دعم جهود الدولة في مواجهة أزمة فيروس كورونا عبر التبرعات لصندوق تمويل قيمته 10 ملايين دينار كويتي، خصّصت لمساندة الجهود الحكومي في محاربة الفيروس والحد من انتشاره، وهو ما برهن على اهتمام القطاع بمصلحة الكويت وشعبها والتفافه حول قيادتها خدمة للمصالح الوطنية. ●

يمر ثمانون عاماً على تأسيس القطاع المصرفي في الكويت وانطلاق نشاطه. وقد شهد القطاع حتى الآن تطوراً ونموً لافتين مكّناه من أن يكون واحداً من أقوى القطاعات المصرفية في المنطقة، كما أنه يمثل في الكويت ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية بعد النفط وأكثرها ديناميكية. وقد لعب القطاع المصرفي دوراً جوهرياً في دفع عجلة التنمية على الصعيد الوطني من خلال إسهاماته العديدة والهامة في تطوير الاقتصاد بشكل كبير عبر توفير التمويل النقدي للكثير من المشاريع الضخمة في القطاعين الحكومي والخاص، والدعم المستمر للعمليات التجارية والمشاريع الصناعية والتطور العمراني، وتمويل الأفراد، وهو ما انعكس بشكل إيجابي كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.



بنوك كويتية نفذت خطط توسعية ذكية وحققت انتشار واسع في مناطق عدّة حول العالم

الجائحة، ولا يفوتنا أن نُشيد بالدور المهم الذي تلعبه مؤسسات القطاع المصرفي في توظيف الكفاءات الوطنية وتطويرها، ودعم الكوادر الشابة لإعداد جيل مصرفي واعد قادر على تولي مواقع قيادية في مختلف المناصب، وذلك من خلال الاستثمار في البرامج والدورات التدريبية بالإضافة إلى الاجتهاد في استقطاب الجيل الشاب للعمل في القطاع المصرفي.

توسعات ذكية

تمكّنت العديد من البنوك الكويتية أيضاً من تنفيذ خطط توسعية ذكية وتحقيق انتشار واسع في مناطق عدّة من العالم، لتقدم بذلك نموذجاً مصرفياً رائعاً يحتذى به الكثيرون.

وينعكس هذا النجاح في الانتشار والتوسع في حصول العديد من البنوك الكويتية على جوائز عالمية عديدة من مؤسسات مرموقة وذلك على الصعيد الإقليمي، علاوة على قيادة البنوك الكويتية في إدماج أحدث التكنولوجيات في عملياتها وتقديمها لخدمات مصرفية رقمية تنافس بمستواها أعلى المعايير العالمية.

دور «المركزي»

لا ننسى دور البنك المركزي وخير دليل على ذلك نجاح البنوك واجتياز

لقاء خاص .

نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي لمجموعة
بنك برقان

مسعود

حيات..

القطاع

المصرفي

الكويتي بين

الأقوى في

المنطقة



لقاء خاص مع الرئيس التنفيذي لبنك الكويت الصناعي

يشكل القطاع المصرفي الكويتي ركيزة أساسية في دعم الاقتصاد الوطني وأحد أهم الأعمدة الرئيسية في الدولة والتي تعتمد بنسبة كبيرة في إيراداتها على النفط، حيث يعتبر القطاع المصرفي من أهم المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية بعد الانفاق الحكومي من خلال توفير التسهيلات المصرفية بمختلف القطاعات، ويخضع 22 بنكاً محلياً وأجانبياً في الكويت لرقابة وإشراف بنك الكويت المركزي. كما تتمتع المصارف والبنوك الكويتية بمتانة قوية على مستوى الودائع والقروض بالإضافة إلى الاستثمارات لما لديها من ملاءة مالية قوية لامتلاكها رؤوس أموال كبيرة يمكن من خلالها منح القروض وإصدار السندات.

لقاء خاص

مع الرئيس التنفيذي لبنك
الكويت الصناعي

علي خاجة:
بنوك
الكويت
ركيزة
أساسية
في دعم
الاقتصاد
الوطني



FitchRatings

ولقد بينت وكالة فيتش Fitch أن البنوك الكويتية أكثر مرونة، وفي موقع أفضل لتحمل الصدمات من غالبية نظرائها في المنطقة، كما أكد صندوق النقد الدولي أن القطاع المصرفي الكويتي تخطى أزمة جائحة كورونا بشكل جيد مستفيداً من المصداق الاحتياطية المفروضة عليه قبل الازمة مستفيداً من الإجراءات الحكيمة للبنك المركزي الكويتي. وعلى الرغم من تخفيض التصنيف الائتماني للكويت، إلا أن ثقة المستثمرين مازالت مرتفعة بالقطاع المصرفي الكويتي لما تتمتع به البنوك الكويتية من رصانة جيدة وسيولة عالية ومعدل عالٍ لكفاية رأس المال.

حرصت حكومة دولة الكويت منذ بداية السبعينات على إنشاء مؤسسة تمويلية متخصصة للقطاع الصناعي قادرة على ترويج وتمويل المشروعات الصناعية الواعدة لتساهم

البنك الصناعي حقق نجاحات كبيرة كمؤسسة مالية تنموية تقدم الدعم للقطاع الخاص في مشروعاته الصناعية

نجاحات كبيرة

ولقد حقق البنك الصناعي نجاحات كبيرة في مجال عمله كمؤسسة مالية تنموية تقدم الدعم للقطاع الخاص في مشروعاته الصناعية من خلال تقديم الخدمات الائتمانية طويلة الاجل والتسهيلات المصرفية والاستشارات الفنية عن طريق دراسة وترويج المشروعات الصناعية الجديدة. كما تميز الصناعي في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والوفاء بالتزاماته المالية وتعزيز النمو والربحية في نشاطه.

أما بالنسبة لنشاط البنك الرئيسي في تمويل المشروعات الصناعية، فقد قام البنك خلال مسيرته بتوفير التمويل الصناعي الميسر الطويل

في دفع حركة التصنيع وتنويع القاعدة الانتاجية وذلك باعتبار التصنيع أحد الخيارات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وكان تأسيس بنك الكويت الصناعي في أواخر عام 1973، بتعاون الحكومة مع القطاع الخاص، بمثابة المبادرة الفريدة في منطقة الخليج في تلك الفترة. حيث باشر البنك نشاطه الفعلي في عام 1974، ومع نهاية عام 2021 يكون البنك قد أمضى ثمانية وأربعين عاماً في نشاطه المتواصل في دعم مسيرة التنمية الصناعية، ومساهمته في تحقيق أحد الاهداف الاستراتيجية في السياسة العامة للدولة عن طريق تشجيع ودعم الصناعة بدولة الكويت.

محفظة المشروعات
الصغيرة قامت بتمويل
عدد 2054 مشروعاً حتى
نهاية عام 2021



قدم 1155 قرصاً بقيمة 1.3 مليار دينار منذ 1974
حتى نهاية 2021

مليون د.ك بصفته أميناً على أموال المحفظة ووكيلاً عن الهيئة العامة للاستثمار والتي تتلخص أعمالها في تمويل مشروعات الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية، حيث بلغ إجمالي التمويل لتلك المشاريع 136 مليون د.ك، لعدد 917 مشروعاً زراعياً حتى نهاية 2021.

المشروعات الصغيرة

الإضافة لإدارته لمحفظة الصناعي للمشروعات الصغيرة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة للمبادرين الكويتيين حيث يبلغ رأسمالها 150 مليون د.ك تدار وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، وانطلاقاً من الحاجة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة فقد قامت المحفظة بتمويل عدد 2054 مشروعاً حتى نهاية عام 2021 بمتراكم حجم موافقات بلغت قيمته 184 مليون د.ك وذلك في ظل الاقبال الكبير للمبادرين الكويتيين، ولتحقيق الأهداف المرجوة للمحفظة بدعم مشاريع من مختلف القطاعات للمساهمة في تنمية الاقتصاد والنهوض بثقافة العمل الحر في دولتنا الحبيبة الكويت. ●

الأجل للمشروعات الصناعية، حيث وصل عدد القروض مع نهاية العام 2021 الى 1155 قرصاً صناعياً بلغ إجمالي متراكم الالتزامات فيها نحو 1.375 مليار د.ك للفترة (1974-2021) والتي بلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية حوالي 2.362 مليار د.ك.

ويتميز بنك الكويت الصناعي بإدارته لثلاث محافظ نيابة عن الحكومة منها محفظة تمويل الصناعة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بإجمالي رأسمال يبلغ 100 مليون د.ك والتي تهدف الى تشجيع القطاع الصناعي من خلال التمويل المتوسط والطويل الأجل للمشاريع والخدمات الصناعية وفق أدوات تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، حيث مولت المحفظة منذ تشغيلها في عام 2009 وحتى نهاية عام 2021 حوالي 37 مشروعاً صناعياً وبلغ متراكم التزاماتها بتلك التمويلات حوالي 68.86 مليون د.ك.

محفظة التمويل الزراعي

كما يدير البنك محفظة التمويل الزراعي بإجمالي رأسمال بلغ 50

لقاء خاص مع الرئيس التنفيذي لبنك الخليج

لقاء خاص

الرئيس التنفيذي لبنك
الخليج

طوني

ضاهر:

القطاع

المصرفي

الكويتي..

مسيرة

زاخرة

بالإنجازات



حقق القطاع المصرفي الكويتي نجاحات كبيرة خلال مسيرته، التي امتدت على مدى 80 عاماً، أثبت خلالها أنه قادر على مواجهة الأزمات، ونجح في ترسيخ مكانته في المنطقة والعالم، كأحد أكثر القطاعات الاقتصادية في الكويت، استقراراً وقوة ومثانة.



حصافة «المركزي» الرقابية مكنت القطاع من تجاوز التحديات وتطويرها والاستفادة منها

نهضة الاقتصاد

واكبت البنوك الكويتية مسيرة تطور الكويت الحديثة على مدى العقود الماضية، وكان لها دور محوري في دعم نهضتها، ودفع عجلة النمو الاقتصادي بقوة، من خلال تمويل المشروعات التنموية الكبرى، إلى جانب مساندة القطاع الخاص، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن كونه ثاني أكبر موظف للكوادر الوطنية، بعد القطاع الحكومي.

وكما كان له دوره الفاعل في دعم الاقتصاد الوطني، فقد واصل القطاع المصرفي تعزيز دوره المجتمعي من خلال مبادراته المتنوعة للمسؤولية المجتمعية تحت كل الظروف، والتي كان آخرها مبادرة تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر، بتكلفة نحو 380 مليون دينار، في بداية أزمة كورونا، فضلاً عن المساهمة في مبادرة بنك الكويت المركزي بتأسيس

صندوق لدعم جهود الحكومة في مواجهة الجائحة بتمويل من البنوك قيمته 10 ملايين دينار.

حصافة «المركزي»

إحفاقاً للحق، وعوداً على ذي بدء، لم يكن للبنوك والقائمين عليها تحقيق كل تلك النجاحات، لولا حصافة بنك الكويت المركزي الرقابية، التي ساعدت القطاع المصرفي في كل مرة على مواجهة التحديات، بل ومكنته



نجح في ترسيخ مكانته بالمنطقة والعالم كأحد أكثر القطاعات استقراراً وقوة ومثانة



من تطويعها والاستفادة منها، والتأهب لمواصلة الانطلاق من بعدها. وفي قلب القطاع المصرفي، تواجد بنك الخليج على مدى أكثر من 60 عاماً، كمساهم قوي في دعم مسيرة التنمية، وذلك في إطار حرصه المتواصل على ترسيخ دوره، كمؤسسة وطنية تسعى للقيام بدورها المالي والمجتمعي كما ينبغي.

وخلال تلك العقود من مسيرته الزاخرة بالإنجازات، نجح بنك الخليج في ترسيخ موقعه كأحد أكبر المصارف الكويتية، التي تتمتع بتصنيفات مرموقة من قبل وكالات التصنيف العالمية، وتحظى بإقبال واسع من العملاء، أفراداً وشركات، وثقة متنامية من المستثمرين المحليين والأجانب، ومازالت تلك الجهود مستمرة سعياً لترسيخ مكانة البنك الرائدة في الكويت، كبنك للمستقبل.

نهج ثابت

بمناسبة مرور 80 عاماً على تأسيس القطاع المصرفي، نجدد التزامنا الكامل في بنك الخليج، بدعم الاقتصاد الوطني، ومواصلة نهجنا الثابت بدعم الاستدامة على المستوى المجتمعي، والاقتصادي، والبيئي، من خلال مبادرات يتم اختيارها وتحديدها بعناية فائقة، بما يحقق أهداف استراتيجية البنك 2025، وخطة الكويت 2035.

لقاء خاص مع عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي
وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير - مجلة المصارف

على مدى العقود الثمانية الماضية، رسّخ القطاع المصرفي الكويتي مكانته اقليمياً وعالمياً، وأدى دوره بشكل مثالي لتشمل مساهماته دعم التنمية الاقتصادية والمجتمعية بمختلف جوانبها، حيث شكل القطاع المصرفي حجر الزاوية في دعم عملية التنمية وتحقيق الشمول المالي وتقديم خدمات مصرفية مختلفة أثبتت ان البنوك الكويتية قادرة على منافسة كبرى البنوك العالمية لما تتمتع به من خدمات تكنولوجية متطورة، وجدارة ائتمانية وسيولة عالية ورسملة قوية، وانتشار جغرافي، وادارة رصينة، وقدرة عالية على ادارة الازمات، الى جانب تطبيق أفضل الممارسات المتعلقة بالحوكمة والشفافية، مع تنفيذ الاستراتيجيات الطموحة المواكبة لكافة مستجدات الصناعة المصرفية.

مكانة دولية

الانجازات التي حققها القطاع المصرفي خلال 80 عاماً، منذ نشأته الى وقتنا الحالي، وقدرته على تجاوز الازمات المختلفة وأخرها أزمة كورونا وتداعياتها، عززت مكانة القطاع المصرفي ومكانة الكويت على خارطة الصيرفة العالمية، ومهدت لفتح افاق واسعة لمزيد من النجاح والمنافسة العالمية، لاسيما في ظل التحول الرقمي وطرح الخدمات المالية الرقمية.

تمويل المشاريع

القطاع المصرفي لعب دوراً كبيراً في تمويل مشاريع تنموية ضخمة، كما خلق فرص عمل لآلاف المواطنين، واضطلع بمسؤولياته الاجتماعية عبر مبادرات بمئات الملايين لخدمة المجتمع ودعم الشباب والطلبة والبيئة والصحة وذوي الاحتياجات الخاصة والاعمال التطوعية والانسانية ومختلف الجوانب المجتمعية.. وهذا فخر للكويت بأن لديها قطاع عريق يعول عليه في تحمل الأعباء تجاه المجتمع وتجاه دعم المشروع التنموي وتنفيذ الرؤى الاقتصادية والتنموية، فالقطاع المصرفي لطالما كان ركيزة أساسية في الازدهار والتنمية. ●

بنوك الكويت قادرة على منافسة كبرى البنوك العالمية لما تتمتع به من مقومات القوة والمتانة

لعب دوراً كبيراً في تمويل مشاريع تنموية ضخمة وخلق فرص عمل لآلاف المواطنين

أظهرت قدرة عالية على ادارة الازمات وتميزت بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والشفافية

لقاء خاص

عضو مجلس إدارة بيت التمويل الكويتي وعضو في الهيئة الاستشارية للتحرير مجلة المصارف

أحمد

الفارس:

القطاع

المصرفي

حجر الزاوية

في التنمية

والشمول

المالي



دور البنوك في الاقتصاد الوطني

البنوك هي مؤسسات مالية تجمع مدخرات أفراد ومؤسسات تجارية وتمول بها أفراداً ومؤسسات أخرى بكفاءة عالية، لتحفيز التجارة والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال أداء وظائفها الرئيسية المرتبطة بالتوفير والاستثمار، وإدارة الأموال، والتمويل، وتقديم خدمات استشارية للأفراد والمؤسسات التجارية، وممارسة دور الوسيط في الأعمال التجارية والصناعية. فالبنوك هي أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني حيث تلعب البنوك التجارية دوراً هاماً في تسهيل المعاملات الاقتصادية والتعاملات المالية. فالبنوك التجارية تؤدي دوراً هاماً وبارزاً في تمويل المشاريع وعمليات الاستثمار بشقيها العام والخاص، ومتابعة الإعتمادات المستندية.

alterkey@gmail.com



الوظيفة التمويلية من أهم وظائف البنوك التجارية، والتي تتمثل في قبول الودائع من الأفراد

فإلى جانب قبولها لودائع القطاعين الخاص والعام ومساهمتها المباشرة في شراء الحصص والأسهم في الشركات المحلية وتصدر قوائم مؤسسي الشركات الصناعية الجديدة، تقوم المصارف التجارية بممارسة دورها الأساسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد الوطني من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لكافة القطاعات العاملة في الدولة. فالبنوك تؤدي دوراً أساسياً في التقدم الاقتصادي للأمم، من خلال حفظها للأموال وودائع الأفراد والشركات والحكومات والمؤسسات الخاصة والعامة وهيئات الاستثمار، وقيامها كذلك بدعم الاقتصاد الوطني بالأموال اللازمة لتنميته وتطويره من خلال تمويل إقامة المشاريع الكبرى في مختلف القطاعات الصناعية والإنشائية في البلد.

فالوظيفة التمويلية تعد من أهم وظائف البنوك التجارية، والتي تتمثل في قبول الودائع من الأفراد ثم تقوم بدور الوسيط المالي من خلال نقلها من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية من مشروعات تحتاج للتمويل وللتوسع في الأنشطة القائمة أو تأسيس مشروعات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال توظيف الموارد وإستغلالها بالشكل الأمثل. أما الوظيفة النقدية للبنوك فتتمثل في تحقيق التوازن بين التدفقات النقدية في السوق وذلك

من خلال قبول مدخرات الأفراد على شكل ودائع لتقديم السيولة النقدية للمقترضين على شكل تسهيلات ائتمانية. إذ لا يمكن لأي دولة أن تقوم بنشاط إقتصادي محلي أو خارجي من دون قطاع مصرفي متجانس ومرتبطة بشبكة بنوك إقليمية وعالمية تضمن التدفقات النقدية للأموال في الداخل والخارج. فالتجارة في الكويت بدأت منذ تأسيسها كمركز تجاري وميناء بحري في شمال الخليج، ولكنها توسعت في تطورها العمراني وتبادلها التجاري وبلغت العالمية قبل 80 عاماً والتي تزامنت مع بداية دخول البنوك في الكويت، ففي عام 1941م افتتح أول بنك في الكويت، وهو فرع من البنك الشاهي البريطاني الذي تأسس في لندن عام 1882 وكان موقعه في الكويت بالسوق الداخلي، وقد تحول اسمه لاحقاً إلى بنك الكويت والشرق الأوسط إلى أن أصبح مؤخراً بنك الأهلي المتحد. وقد لعب فرع البنك البريطاني دوراً أساسياً في تنفيذ القرارات الاقتصادية الحكومية، وفي التبادل التجاري الأجنبي وفي تجارة الذهب والعملات في نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. أما أول بنك وطني في الكويت والخليج تأسس في عام

1952 وساهم في تأسيسه مواطنون كويتيون، ليمارس في أيامه الأولى أنشطة مصرفية محدودة تتلخص في فتح ومتابعة الاعتمادات المستندية وصرف العملات والتحويلات المصرفية البسيطة واستقبال الودائع. وتوالت بعده بسنوات تأسيس كيانات مصرفية أخرى في الكويت كبنك الخليج والبنك التجاري الكويتي لتتوسع الشبكة المصرفية في الكويت، الأمر الذي حتم على حكومة الكويت إنشاء هيئة رقابية للإشراف على عمل البنوك، وقد تم تأسيس مجلس النقد في عام 1960 الذي أطلق عملة الدينار الكويتي في عام 1961، وتحول لاحقاً إلى بنك الكويت المركزي. ومع تطور الاقتصاد الكويتي وازدياد الحاجة إلى أعمال مصرفية متشعبة داخل الكويت وخارجها، تم إنشاء المزيد من البنوك التقليدية والإسلامية ليتكامل القطاع المصرفي الكويتي بشقيه التقليدي والإسلامي ويستمر في توفير كافة الخدمات الداعمة لمكونات الاقتصاد الوطني المتمثل في الجهات الحكومية والمؤسسات التجارية والأفراد، مساهمةً بذلك في تنمية اقتصاد البلد ومحافظةً على مكانته المالية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. ●

لقاء خاص مع نائب أول للرئيس، رئيس الأعمال في الكويت - الخدمات المصرفية للشركات



الكويت من أهم الأسواق الواعدة لبنك المشرق على كافة الأصعدة

سوق واعد

يعدّ السوق الكويتي من أهم الأسواق الواعدة لبنك المشرق على كافة الأصعدة، حيث نعمل على توسيع شبكة فروعنا لخدمة عملائنا بأفضل شكل ممكن. إذ أن حضور البنك في عدة دول، لاسيما الدول الخليجية، يمنح العملاء مرونة واسعة في إدارة حساباتهم، ويمكنهم من الحصول على الخدمات المصرفية التي نقدمها بكل سلاسة.

ويتميز بنك المشرق - فرع الكويت بتقديم أحد أفضل الخدمات المصرفية للشركات. كما كنّا سابقين بتقديم الخدمات المصرفية الرقمية لعملاء البنك من الشركات، لمساعدتهم في تسيير أعمالهم التجارية بكل سلاسة. ومع التطور المستمر في المشهد المصرفي في البلاد، نحن حريصون على مواصلة تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع أعلى المعايير العالمية، والمساهمة في دعم عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.●

لطالما مثل القطاع المصرفي منذ تأسيسه ركيزة أساسية في بناء اقتصاد الكويت، وتعزيز تقدمه وازدهاره. وعلى الرغم مما حملته سنة 2021 من تحديات وتغييرات نتيجة تفشي جائحة كورونا، حافظ القطاع المصرفي الكويتي على مرونته عبر اتخاذ تدابير سريعة وفعّالة، مدعوماً من الحكومة. وبالرغم من هذه التحديات، تميّز هذا العام بتغيير نماذج العمل في المصارف وتسريع خطط التحول الرقمي فيها.



يستعد لدخول حقبة جديدة عنوانها اتباع نموذج حيوي وسريع لمواكبة التطورات المستمرة

المحلي وتقديم مجموعة متكاملة من منتجات الخدمات المصرفية ودعم وتمويل المشاريع المهمة والضخمة في القطاع النفطي والإنشاءات لما لها من أهمية في تعزيز الاقتصاد المحلي. وشهدنا في الوقت نفسه تطور القطاع المصرفي ليصبح ثاني أكبر قطاع اقتصادي في البلاد، حيث قدم إسهامات كبيرة للاقتصاد الوطني.

حقبة جديدة

واليوم، من الواضح بأن القطاع المصرفي الكويتي مستعد لدخول حقبة جديدة، عنوانها اتباع نموذج حيوي وسريع لمواكبة التطورات المستمرة. ويسعدنا في بنك المشرق أن نكون جزءاً من هذه الرحلة، ونساهم بدورنا في تقدم القطاع المصرفي في البلاد.

تأسس بنك المشرق كأول مصرف خاص في دولة الإمارات في سنة 1967، وبعد سنوات من الجهد والمثابرة، نجحنا في توسيع شبكة فروعنا عبر العديد من البلدان في دول مجلس التعاون الخليجي وخارجها. وانطلاقاً من أهمية السوق الكويتي بالنسبة لنا، أطلق المشرق أعماله في الكويت في عام 2009، وتحديداً في شهر نوفمبر منه. وساهمنا منذ ذلك الحين في دعم القطاع المصرفي

رغم تداعيات جائحة كورونا حافظ القطاع على مرونته عبر اتخاذ تدابير سريعة وفعّالة

لقاء خاص

عمار بومجداد
نائب أول للرئيس، رئيس
الأعمال في الكويت -
الخدمات المصرفية
للشركات - بنك مشرق

بنك

المشرق..

القطاع

المصرفي

ركيزة

أساسية

في بناء

الاقتصاد

الكويتي



لقاء خاص مع العضو المنتدب والرئيس التنفيذي سيتي بنك

كنا أول بنك أجنبي يحصل على رخصة أمين حفظ مع اللائحة الجديدة، ونقوم بهذا النمط من الاستثمارات في 63 دولة حول العالم، وهي من الإضافات النوعية التي نوفرها للأسواق التي نتواجد فيها .

بمناسبة مرور ثمانين عاماً على نشأة القطاع المصرفي في دولة الكويت، نتقدم من جميع منتسبي القطاع كما القيمين على الأنشطة الرقابية بأحرّ التهاني لما تمثله هذه المناسبة من إنجازات تحققت خلال العقود الثمانية الماضية.



ساهمت بتطوير أعمالنا وسمحت بتقديم خدمات مصرفية واستثمارية عالية المستوى

أفضل التجارب المصرفية

وفيما نعتبر شركة عالمية ذات تواجد مباشر في مائة دولة تقريباً، نفخر بأن نكون الشركة المالية الرائدة في نقل أفضل التجارب المصرفية والاجتماعية، على حد سواء، إلى العالم العربي، بما فيها دولة الكويت، وذلك من منطلق حرصنا على أن نلعب دور المواطن الصالح في كل المجتمعات التي تستضيفنا، حيث نقدم الأنشطة الاجتماعية ذات الارتباط المباشر بأعمالنا، مثل تعزيز برامج التثقيف المالي.

وقد استفدنا بشكل كبير من جهود القيمين على القطاع في تطوير الموارد البشرية المحلية حيث استطعنا توظيف كوادر كويتية عالية الخبرة، ومن هذا المنطلق، فإننا نفخر بأن نسبة الكوادر الوطنية في فرع البنك بالكويت تفوق 70% بعدد 45 موظفاً إجمالياً يتمتعون بمستويات أداء وامكانيات مرتفعة، ونحرص على دوام تدريبهم وتطويرهم داخل البنك.●

وخلال هذه الفترة، واكبنا التطورات الكبيرة في الأسواق الرأسمالية الكويتية، وساهمنا بشكل كبير في تعميق تلك الأسواق من خلال لعب دور المستشار المالي لكبرى العمليات التمويلية، كما نسعى على الدوام لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتسهيل دخولهم للكويت. وقد

وكوننا في «سيتي جروب» ناشطين في منطقة العالم العربي منذ ما يزيد عن نصف قرن، ونتواجد مباشرة في الكويت منذ العام 2006، فإننا في موقع يخولنا أن نقول بأن قوانين الكويت وقرارات بنك الكويت المركزي من أوضح القوانين التي تعاملنا معها فيما يخص القوانين المصرفية مقارنة مع منطقة الشرق الوسط وشمال أفريقيا، وزيادة على ذلك هناك مراعاة ومرونة كافية للتعامل مع الحالات الخاصة والاستثنائية.

وقد ساهم ذلك في تطوير أعمالنا بشكل كبير وسمح لنا بتقديم خدمات مصرفية واستثمارية عالية المستوى إلى الأسواق المحلية، وعزز من مكانة «سيتي» لدى العملاء الكويتيين.

نسعى على الدوام لاستقطاب المستثمرين الأجانب وتسهيل دخولهم للكويت

• لقاء خاص •

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي سيتي بنك

فاتح عدور قوانين الكويت المصرفية الأوضح في المنطقة



المصارف في الكويت.. مسيرة تاريخية مشرفة لخدمة الإقتصاد

إمكانيات جيدة للقطاع خلال السنوات المقبلة في ظل عملية إصلاح اقتصادية شاملة



بقلم أ. عامر ذياب التميمي

يصادف هذا العام مرور 80 سنة على افتتاح أو نشأة أول بنك في الكويت، ففي عام 1942 كانت الكويت بلداً صغيراً ومتواضعاً بإمكاناته الاقتصادية ويعاني من تراجع أهم أنشطته الاقتصادية، تجارة اللؤلؤ الطبيعي، وكذلك المعاناة من تبعات الحرب العالمية الثانية.

Amer Altameemi

في ذلك العام توقف نشاط التنقيب عن النفط الذي بدأ في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي نتيجة للحرب العالمية الثانية. وكانت الكويت

قد بدأت في التطور التعليمي بعد أن تأسس مجلس المعارف عام 1936 وحضور عدد من المعلمين من مصر وفلسطين إلى البلاد لتعليم أبناء الكويت، كما أن عدداً من التلاميذ ابتهتوا للدراسة في المدارس الثانوية في مصر والعراق.

بطبيعة الحال كان تجار الكويت المتعاملين مع تجار اللؤلؤ والتمور وغيرها من سلع وبضائع أساسية مع الهند وشرق أفريقيا أو البصرة أو بلدان الشام قد خبروا التعامل مع الأنظمة المصرفية المعلومة في ذلك الوقت في تلك البلدان.

لكن كانت هناك حاجة لوجود أنظمة مصرفية للمساعدة على تحويل الأموال لتسييد الالتزامات التجارية أو لمساعدة المواطنين المقيمين في الخارج ومنهم الطلبة.

بداية المعاملات المصرفية

شعر عدد من المستثمرين البريطانيين بأهمية وجود مصرف في الكويت وتحسن الطلب على المعاملات المصرفية وعمدوا إلى افتتاح فرع للبنك الامبراطوري إيراني. وعندما توترت العلاقات بين إيران وبريطانيا في مطلع الخمسينات من القرن الماضي تم تغيير اسم البنك إلى البنك البريطاني للشرق الأوسط.

ظل البنك وحيداً في ساحة الكويت إلى أن قام عدد من رجال الأعمال الكويتيين بتأسيس بنك الكويت الوطني في عام 1952 في عهد المغفور له الشيخ عبد الله السالم الصباح.

نقلة نوعية

لاشك أن تأسيس بنك الكويت



موجودات البنوك الضخمة تمكنها من المساهمة بفعالية في تحديث البنية الاقتصادية

للمراقبة والإشراف وتحديد معايير للعمل المصرفي والتعامل مع العملاء مثل عمليات الإقراض والإيداع وتحديد شروط الملاءة ولذلك تم تأسيس مجلس النقد الكويتي عام 1960. تولى مجلس النقد إصدار العملة الوطنية حيث تم إحلال الدينار الكويتي بدلاً من الروبية الهندية التي كانت العملة المحلية المتداولة في البلاد منذ عدة عقود. تطورت أعمال مجلس النقد إلى أن تحول إلى بنك الكويت المركزي الذي تأسس في 30 يونيو 1968، وباشر أعماله منذ الأول من أبريل 1969.

إنيط ببنك الكويت المركزي الأعمال التقليدية التي تتولاها البنوك المركزية ومنها توجيه سياسات الإئتمان ومراقبة المصارف وصياغة السياسات النقدية وغيرها من مهام معلومة.

مجلس النقد

لكن قيام بنوك، أو مصارف، في الكويت يتطلب تنظيماً مؤسسياً

الوطني مثل نقلة نوعية في الحياة الاقتصادية بعد بداية عصر النفط وتحسن المالية العامة وتوسع الأعمال التجارية والخدمية وتدفع العمالة الوافدة للمساهمة في تطوير مختلف الأنشطة. ظل البنك الجديد، بنك الكويت الوطني، والبنك البريطاني للشرق الأوسط مهيمنان على العمل المصرفي دون منافسة تذكر ما عدا تلك المنافسة من مراكز ومحلات الصرافة التقليدية. وعلى الرغم من تحسن الأوضاع الاقتصادية في الكويت منذ مطلع الخمسينات من القرن الماضي إلا أن الأعمال المصرفية ظلت متواضعة وبسيطة تتركز في الاعتمادات التجارية والحوالات المصرفية. ناهيك عن عمليات الإيداعات والسحوبات. بعد أن تزايدت أعداد المواطنين والوافدين والذين تجاوزوا 250 ألف



بامكان البنوك تطوير أدوات التمويل المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المجدية



عمدت الدولة لتأسيس بنك الكويت الصناعي ودعت البنوك التقليدية للمساهمة في رأسماله في عام 1968 للعمل على تمويل المشاريع الصناعية بموجب معايير متساهلة وقروض طويلة الأجل. وهكذا يتضح بأن البلاد أصبحت تتمتع بنظام مصرفي متكامل تقريباً وتم توفير أدوات استثمار متنوعة بما يعزز النشاط الاقتصادي. لاشك أن النظام المصرفي مر بأزمات على مدى السنوات

واكب تأسيس بنك الكويت المركزي تأسيس عدد من البنوك ومنها البنك الأهلي الكويتي في عام 1967، ثم تأميم البنك البريطاني للشرق الأوسط الذي أصبح بنك الكويت والشرق الأوسط في عام 1971.

وبعد تحسن أسعار النفط في منتصف سبعينات القرن الماضي تأسس البنك العقاري الكويتي عام 1973، تحول فيما بعد إلى البنك الدولي، وبنك برقان عام 1975 وبيت التمويل الكويتي عام 1977. وساهمت الحكومة في رؤوس أموال عدد من هذه البنوك، أحياناً بنسب حاكمية. بيت التمويل الكويتي كان أول مؤسسة مصرفية تعمل بموجب أنظمة الشريعة الإسلامية في الكويت.

بنوك متخصصة

عملت الحكومة في الكويت على تأسيس بنوك متخصصة لتوفير التمويل للسكن أو الصناعة، ولذلك تم تأسيس بنك التسليف والادخار، أو بنك الائتمان، في عام 1965 للقيام بإقراض المواطنين الذين تخصص لهم الدولة قسائم سكنية بما يمكنهم من تشييد مساكنهم عليها. كذلك

السبعين الماضية، أي منذ بداية عصر النفط، وخصوصاً أزمة سوق المناخ التي أدت إلى انكشاف صعب على قروض غير مخدومة نتيجة لانهايار سوق الكويت للأوراق المالية آنذاك دفعت تلك الأزمة الحكومة وبنك الكويت المركزي لمعالجة أزمة الديون الصعبة وتم تشريع قانون المديونيات الصعبة رقم 41 لسنة 1993 لتمكين المدينين من تسوية التزاماتهم تجاه النظام المصرفي بموجب آليات معقولة وتحملت الدولة جزء من تلك الأعباء.

إمكانيات جيدة

بطبيعة الحال هناك إمكانيات جيدة لتطوير النظام المصرفي وأدوات

قطاع متطور وحيوي

النظام المصرفي الذي طور من تقنياته وألياته على مدى السنوات الماضية وأصبح يضاهي أفضل الأنظمة المصرفية في الدول الصناعية المتقدمة واستوعب التكنولوجيا المصرفية يمكن له أن يعزز من حيوية الاقتصاد الوطني ويحسن من الخدمات التي يستحقها المواطنون من أجل إنجاز أعمالهم الشخصية والمؤسسية. إن المسيرة المصرفية تمكنت من توفير أعمال عصرية، ولا بد من التأكيد على أن النظام المصرفي في الكويت قد تمكن من توفير وظائف عديدة للمواطنين بما ارتقى بقدراتهم المهنية في العمل المصرفي.

يشار إلى أن البنوك الكويتية وهي توفر الخدمات المصرفية المتنوعة في البلاد تمكنت من الارتقاء بجدارتها وملاءمتها بموجب المقاييس الدولية وأنظمة بازل. هذه الجدارة لم تأتي عبثاً بل نتيجة لأعمال متنسقة مع الأنظمة المصرفية وإدارات متمكنة وأمينه ورقابة حثيثة من بنك الكويت المركزي.



إقرار «الرهن العقاري» يسهم في توفير تمويل المواطنين لتمكينهم من اقتناء المساكن



الائتمان في الكويت خلال السنوات القادمة في ظل عملية إصلاح اقتصادية شاملة. إذا ما تمكن مجلس الأمة من إقرار قانون الرهن العقاري فإن البنوك الكويتية يمكن لها أن تساهم في توفير التمويل اللازم والملائم لعمليات اقتناء المساكن أو تشييدها وتمكين المواطنين من توفير السكن ضمن فترة زمنية مقبولة أو معقولة. كما أن هذا القانون، إذا ما تم إقراره، يمكن شركات التطوير العقارية من تعزيز قدراتها على تشييد المساكن المتنوعة

في البلاد والتي تناسب إمكانيات المواطنين وقدراتهم. يضاف إلى ذلك أن هذا التحول في الفلسفة الاسكانية يعزز دور المصارف في النشاط الاقتصادي ويضيف أدوات تمويل سبق للمصارف في الدول المتقدمة والنامية أن تعاملت بها. كما أن البنوك يمكن أن تعمل على تطوير أدوات التمويل المناسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتوفر فيها عناصر الجدوى الاقتصادية وتتمتع بميزات نسبية ودرجة مخاطر محسوبة.●

تحديث البنية الاقتصادية

بلغت موجودات البنوك في نهاية ديسمبر 2021 ما يربو على 76 مليار دينار، في حين بلغت حقوق المساهمين 9.5 مليار دينار. يعني ذلك أن هذه الإمكانيات، والتي يمكن أن ترتقي، يمكنها المساهمة بفعالية في تحديث البنية الاقتصادية وتعزيز الأنشطة في مختلف القطاعات الحيوية وتطوير أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يرفع من مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.





وحيدة، لقد كان فريق العمل في «الدولي» يعمل بجهد وإخلاص مدعوماً من مجلس إدارة البنك آنذاك، كانت تجربة التحول ناجحة وفريدة وقد جذبت هذه التجربة عدد كبير من المهتمين في مجال الصيرفة الإسلامية سواء بالكويت ام بالخارج وقد تم تدريسها في بعض الجامعات العالمية كحالة دراسية للاستفادة منها.

الشباب... مستقبل واعد

وفي نهاية هذه الذكريات ادعو الشباب الكويتي الجاد الذي يتطلع الى مستقبل واعد للالتحاق بالعمل في القطاع المصرفي، هذا القطاع يوفر نسبة عالية من توظيف العمالة الوطنية ويهتم بها، ويساهم بشكل أساسي في الناتج المحلي الإجمالي وفي تنمية البلد، وهو قطاع قدم ويقدم منذ 80 عاماً خدمات مصرفية واجتماعية في خدمة الوطن الغالي.

أدعو الشباب الطموح بمستقبل واعد للانخراط في العمل المصرفي

المصرفيين فهو بمثابة المعلم والقائد الذي ركز اهتمامه على تدريب وتطوير مهارات مجموعة من الشباب الكويتي الملم بكافة المهارات في مجال البنوك. وفي عام 2006 خضت تجربة أخرى وهي العمل في بنك متخصص في العقار يخوض تجربة التحول الى مصرف شامل يعمل وفقاً للشريعة الإسلامية بقيادة الاخ عبدالوهاب الوزان، وخوض مثل هذه التجربة وهي التجربة الأولى في الكويت المليئة بالتحديات كانت ثرية من حيث الصعاب التي تواجهها عادة اية تجربة

لتبوءاً مناصب قيادية في البنوك المحلية وشركات الاستثمار. شخصياً كانت تجربتي واستفادتي كبيرة وحضرت عدد من الدورات التدريبية على سبيل المثال في مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي ومعهد البنوك السويسري وصندوق النقد العربي، وتم ارسالي الى جامعة درام في عام 1989 لتكملة دراساتي العليا، وتدرجت في المناصب الوظيفية في هذا الصرح الوطني حتى اخر منصب شغلته كان امين سر مجلس إدارة البنك المركزي ومساعد مدير مكتب المحافظ لمجموعة التنسيق الفني.

المعلم القائد

كانت فترة عملي في بنك الكويت المركزي ناهزت 23 عاماً اكتسبت خبرة ومعرفة اعتز بها فقد كان للمحافظ الشيخ سالم الصباح دور وفضل في تأسيس وتأهيل جيل من القياديين

القطاع المصرفي... القلب النابض للاقتصاد الكويتي

«المركزي» حريص على تشجيع الكوادر الوطنية وتأهيلهم لمناصب قيادية

تجربة «الوطني»... فريدة

يتميز بنك الكويت الوطني منذ ذلك التاريخ بميزة فريدة وهي ان لكل موظف منذ تعيينه لديه مسار وظيفي Career Path مخطط له والمستقبله في هذا الصرح الكبير، لم أطل البقاء في بنك الكويت الوطني حيث حصلت على فرصة عمل في بنك الكويت المركزي، ففي عام 1981 بدأ مشواري الاخر في بنك الكويت المركزي في ادارة البحوث الاقتصادية، عاصرت ثلاث محافظين ففي بداية مشواري هناك وحتى عام 1983 كان المحافظ هو العم حمزه عباس، بعدها تولى عبدالوهاب التمار منصب المحافظ حتى عام 1986، وفي 1 أكتوبر 1986 اصبح الشيخ سالم الصباح محافظاً للبنك، وقد شهدت هذه المرحلة نشاطاً ملحوظاً في بنك الكويت المركزي من حيث التطوير والنمو فقد تم الاهتمام بالكوادر الوطنية من خلال التدريب المحلي والخارجي، وارسال الموظفين في بعثات خارجية لدراسة الماجستير والدكتوراه، وقد حرص المحافظ آنذاك كثيراً على تشجيع الكوادر الوطنية من خلال هذه المرحلة حيث تأهل الكثير من موظفي البنك المركزي

خواطر مصرفية
بقلم د. صادق أبل
اقتصادي كويتي



د. صادق أبل اقتصادي كويتي

تمر ذكرى مرور
ثمانون عاماً على
نشأة القطاع
المصرفي في
الكويت وبهذه
المناسبة ارتأيت انه
قد يكون من المناسب
مشاركة القراء

الكرام ببعض الذكريات المصرفية الجميلة الراسخة في ذهني من خلال تجربتي المتواضعة في العمل بهذا القطاع الذي هو بمثابة القلب النابض للاقتصاد الكويتي، فمنذ ان تخرجت من جامعة الكويت قسم الاقتصاد عام 1978 توجهت بالبداية للعمل في وزارة النفط، مع زميلي خالد العوضي والمهندس عدنان العثمان، خالد ترك الوزارة وعمل في بيت التمويل والمهندس عدنان ترك الوزارة وعمل في بنك الخليج، وعليه لم أطل البقاء فقد كان هاجسي وطموحي هو العمل في القطاع المصرفي مثل زملائي حيث انتقلت الى بنك الكويت الوطني في عام 1980 وكان العمل فيه يتميز بالجدية وكسب المهارات من خلال التدريب على كافة اعمال البنك وتدوير المتدربين على كافة اقسامه المختلفة.

Sadeq Abul



THE ARAB MONETARY FUND (AMF) SIGNS MOU WITH NPCI INTERNATIONAL PAYMENTS LIMITED (NIPL) TO FACILITATE CROSS-BORDER PAYMENTS VIA BUNA AND UNIFIED PAYMENT INTERFACE (UPI), TO ENHANCE ECONOMIC AND FINANCIAL TIES BETWEEN INDIA AND THE ARAB REGION

Abu Dhabi, 8 March 2022: Mr. Mehdi Manaa, CEO of Buna, the cross-border and multi-currency payment system owned by the Arab Monetary Fund (AMF), and Mr. Ritesh Shukla, CEO of NPCI International Payments Limited (NIPL), the international arm of National Payments Corporation of India (NPCI), today signed a Memorandum of Understanding (MoU) establishing the foundation for a partnership between Buna and NIPL, to implement payment solutions that lead to interoperability between their instant payment services and allow their participants to exchange cross-border payments in a cost-effective and secure way, instantly, 24 hours a day and 365 days a year.



Mr. Mehdi Manaa, CEO of Buna

Buna and NIPL aim at establishing a strategic partnership to support interoperability between their instant payment services

The ceremony was held in the AMF headquarter in Abu Dhabi, UAE, in the presence of H.E Sunjay Sudhir, Ambassador of India to the UAE and H.E Dr. Abdulrahman A. Al Hamidy, Director General Chairman of the Board of the Arab Monetary Fund.

The envisioned alliance between Buna and NIPL presents a strategic opportunity for both payment systems to build on the high potential of their instant payment services

with the objective of spreading the benefits of cross-border instant payments to citizens and corporates and supporting the growth of trade and investment flows between the Arab world and India.

Commenting on the MoU, His Excellency Dr. Abdulrahman A. Al Hamidy, Director General Chairman of the Board of the Arab Monetary Fund praised the strategic collaboration with the NPCI International

Payments Limited (NIPL), and highlighted the common mission of NIPL and the AMF to drive initiatives that enable financial inclusion and cater to the financial needs of the society, in line with their objectives to support economic growth and create means for citizens prosperity in the Arab world and India.

H.E Dr. Al Hamidy said: "Enhancing cross-border payments is a pillar for the growth of financial and commer-



H.E Dr. Al Hamidy

This MoU strengthens Buna's role as a payment gateway that links Arab countries and the global market

cial ties between the different parts of the world. By establishing a joint modern solution to streamline the flow of funds between their participants, Buna and NIPL are introducing a safe and efficient payment rail that represents a key driver for the growth and expansion of economic ties and opportunities between the Arab region and India, as well as the different international markets across the globe. This partnership is a milestone in Buna's plans to promote the usage of its cross-border multi-currency instant payment service and

its contribution to the development of the payment industry in the Arab region and at a global level."

Mr. Ritesh Shukla, CEO of NIPL, commented "We believe that this strategic partnership with Arab Monetary Fund is a significant step towards actualizing our vision of taking our exemplary payments solutions to global markets. We are focused on bringing about a superior cross-border experience through our cutting-edge real-time payment solution – UPI. Our partnership with AMF and Buna would further boost the growth of



cross-border payments through UPI."

NPCI's UPI has become one of the most successful real-time payments (RTP) systems globally, providing simplicity, safety, and security in person-to-person (P2P) and person to merchant (P2M) transactions. In 2021 alone, UPI enabled 39 billion financial transactions amounting to commerce worth USD 940 Billion, which is equivalent to approximately 31% of India's GDP.

Buna, is a cross-border payment system owned by the Arab Monetary Fund, aiming to enable financial institutions and central banks in the Arab region and beyond to send and receive payments in local currencies as well as key international currencies in a safe, cost-effective, risk-controlled, and transparent environment. Buna offers participants modern payment solutions that comply with international standards, principles, and compliance requirements. Thanks to its cross-border payment system Buna contributes to exploring and strengthening opportunities for economic and financial integration in the Arab region and supporting investment ties with the global trading partners. Buna welcomes the inclusion of all banks that meet the criteria and conditions for participation, primarily the standards and procedures of compliance aspects. ●

Source: (AMF)

Britain aligns with EU on delaying Basel bank capital rules

LONDON, March 21 (Reuters) - The Bank of England said on Monday it planned to delay implementing a final set of post-financial crisis capital requirements for banks until January 2025, bringing Britain in line with the European Union in a move that banks welcomed.



Tough bank capital reforms were agreed at a global level after banks were bailed out by taxpayers in the crisis.

Lenders already hold far more capital under the initial elements of the "Basel III accord," whose final elements had been due to come into force in January this year, but were delayed by a year to January 2023 due to COVID-19.

The European Union, however, decided to propose delaying implementation by a further two years to January 2025 to give banks more time to adjust, forcing Britain and other jurisdictions to decide whether to follow suit.

The Bank of England said it would publish a consultation paper in the fourth quarter on implementing the final rules of Basel III.

"In addition, taking into account the publicly-announced implementation timetables in other major jurisdictions, and the need to provide firms with sufficient time to implement the final policies, our current intention is to consult on a proposal that these changes will become effective on 1 January 2025," the BoE said in a statement on Monday.

UK Finance, which represents banks in Britain, said the BoE statement

brought much needed clarity about the timing of new capital rules.

"Not only will this aid the planning of a complex, multi-faceted implementation project but it will ensure firms' capital planning and stress testing, which looks five years into the future, is aligned with the prudential regulator's expectations," said Simon Hills, UK Finance's director for prudential policy. ●

*Source: Reporting by David Milliken and Huw Jones
Editing by Ed Osmond and Mark Potter Reuters*

Qatar Central Bank Is Exploring The Possibility Of A Central Bank Digital Currency

The bank is looking at the various facets and sectors of fintech, and also examining if a Central Bank Digital Currency (CBDC) is possible for Qatar.

Digital assets are seeing unprecedented growth across the world. Not one to be left behind, Qatar is also getting ready to join the digital assets' revolution. The Central Bank of Qatar is attempting to enter the world of digital assets in order to digitise every transaction that occurs in the nation. An official with the Qatar Central Bank (QCB) said that the bank was now researching digital bank licencing and digital currencies. The study will help the QCB obtain a better knowledge of what its area of focus should be, according to Alanood Abdullah Al Muftah, the head of the bank's fintech division.

QCB will also assess if Qatar may launch a central bank digital currency (CBDC). A report in the English-language daily, The Peninsula, quoted Al Muftah as saying that the study will look into the various facets and sectors of fintech, and also examine whether a CBDC is possible for Qatar.

She added that in the next few months, the path will become clearer. Right now, the bank is researching



Qatar central bank is exploring the possibility of a Central Bank Digital Currency

the various elements and verticals of fintech and attempting to figure out where they want to go. Over the next few months, there will be a better grasp of QCB's future focus.

She further stated that they see the market heading in the direction of having a digital currency, but added that whether or not they will have a digital currency was still being researched.

Dukhan Bank, a private Qatari bank, was looking into the possibilities of establishing a digital bank in the country. The same report quoted

Narayanan Srinivasan, the Chief Operations and Digital Officer at Dukhan Bank, who said that his institution was considering establishing a digital bank in Qatar, but added that they were "still at the thinking stage".

While private cryptocurrencies like Bitcoin are hugely popular, government-backed CBDCs, which are often seen as an antithesis to such cryptocurrencies, have been fast growing in popularity. ●

Source: NDTV PROFIT

• Qatar, as a global LNG exporter is well positioned to navigate this transition era from fossil fuel to renewable energy as LNG is considered the “greener” alternative to oil. Back in 2017, Qatar lifted the twelve-year self-imposed moratorium on its North Field. The awarded LNG expansion project of the first phase of its North Field will lift Qatar’s production capacity from the current 77mtpa to 126 million ton per annum and production is expected to start by Q4 2025.

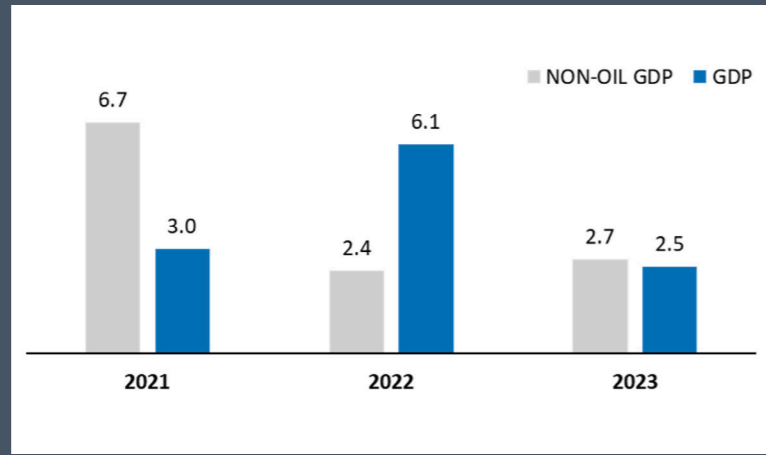
SAUDI ARABIA IS SET FOR STRONG ECONOMIC GROWTH IN 2022, SUPPORTED BY HIGHER OIL PRICES AND PRODUCTION

• Saudi Arabia GDP grew by 3.3 percent in 2021, 0.3 percent higher than our forecast for the year as oil GDP came in stronger than expected. The Conference Board projects stronger growth of 6.1 percent in 2022 before decelerating to 2.5 percent in 2023. Non-oil activity is expected to cool off in 2022, following a strong postpandemic rebound. At the same time, non-oil GDP growth is set to decline to 2.4 percent in 2022 and to 2.7 percent in 2023.

• Oil GDP is expected to be the main engine of growth in 2022 with rising oil production, mainly in Q1 and Q2 of 2022, with OPEC+ agreeing to raise the baseline production levels as of May 2022 from 11mb/d to 11.5 mb/d.

• Supported by elevated oil production and prices, Saudi Arabia’s budget deficit is expected to fall to -2.7 % of GDP in 2021. The multiyear deficit is expected to turn into a 2.5% surplus

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



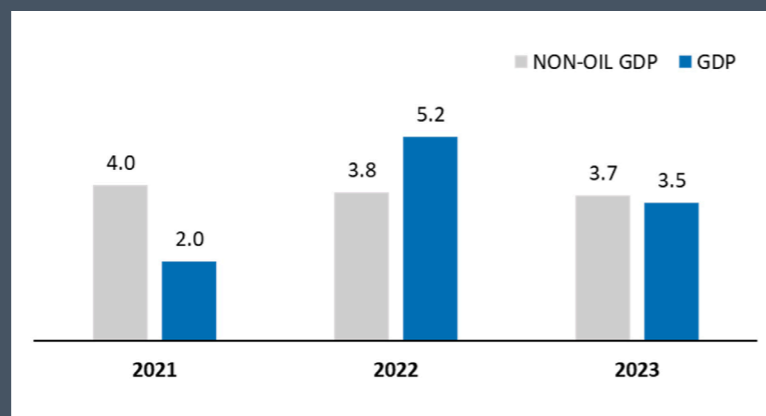
Source: The Conference Board

Saudi Fiscal Budget

	2021	2022	2023	2024
Total Revenues	849	1045	968	992
Total Expenditures	990	955	941	951
Budget Deficit/Surplus	-141	90	27	42
Percent of GDP	-4.9%	2.5%	0.8%	1.1%

Source: Saudi MOF

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



Source: The Conference Board

in 2022. However, we expect Saudi oil production to average 10.2 mb/d in 2022 (below its 11 mb/d target), once the OPEC+ cuts are fully released, resulting in a smaller fiscal surplus than budgeted.

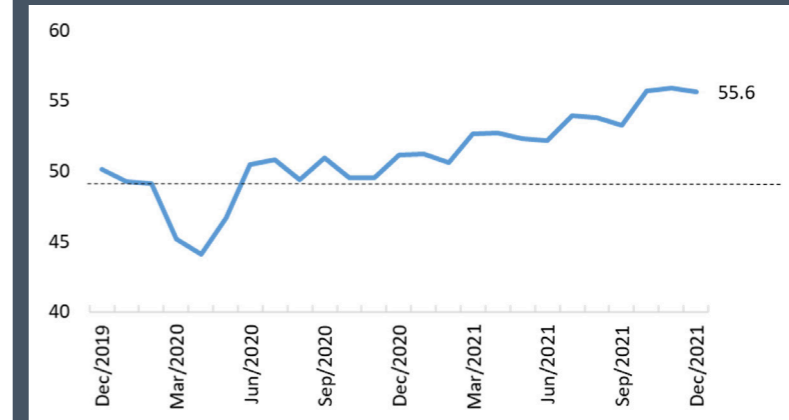
• Business activity maintained an elevated momentum throughout 2021. The Saudi Purchasing Managers Index (PMI) by Markit averaged 56 points in Q4 2021, signaling a healthy expansion of the Saudi non-oil private sector, which is supported by rising new orders and increased hiring. Saudi PMI peaked in August 2021 at 58.6 and has been trending downward since. The Omicron wave is expected to slightly dampen non-oil activity in January 2022, though the economy may accelerate again in the rest of Q1. Overall inflation should remain low at 1.2 percent in December 2021 although it has been trending upward because of rising transportation costs.

UAE: ECONOMIC RECOVERY TO CONTINUE THROUGHOUT 2022

United Arab Emirates Real GDP in the United Arab Emirates is set to grow by 2 percent in 2021 and by 5.2 percent in 2022 before slowing back to 3.5 percent in 2023. GDP growth in 2022 will be driven by the oil sector as OPEC+ members continue to unwind cuts until September 2022. We forecast oil production to average 2.9mb/d in 2022, slightly revised downward due to production capacity concerns.

• Non-oil growth in 2022 is expected to slow down slightly to 3.8 percent. Though the Dubai Expo 2020 will

UAE PMI



Source: Federal Competitiveness and Statistics Centre

finish in February 2022, we expect the UAE will remain a tourist hub in the region. With PMI reaching historic highs in December 2021, we expect overall strong economic activity that reinforces the non-oil private sector. Credit growth and real estate activity both improved in 2021, following multiple years of weak performance. We expect anticipated rate hikes by the US Federal Reserve this year will pose certain challenges to consumer and real estate financing in 2022. Rising inflationary pressure at around 2.2 percent in 2022 is expected to dampen consumer spending.

• UAE recently announced that it will impose a 9 percent federal tax on corporate earnings, starting June 2023. Companies established in free trade zones will be exempted. This corporate levy is the lowest in the Gulf and internationally. In Saudi Arabia, the corporate income tax rate is the highest at 20 percent versus 15 percent in Qatar and Oman and 12 percent in Kuwait. The announcement came at a

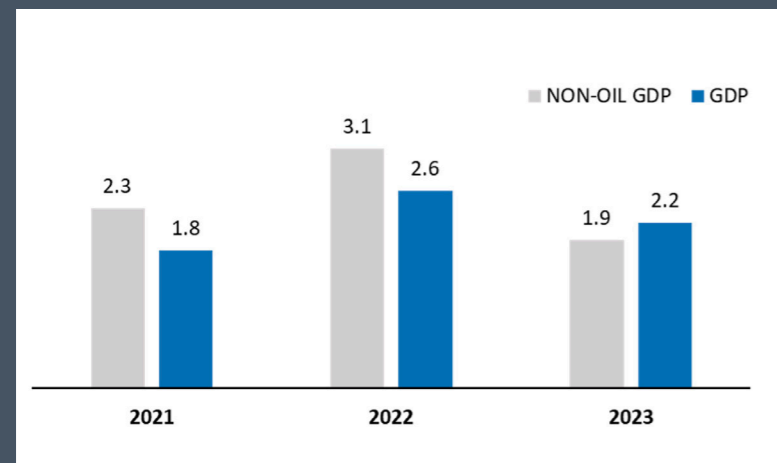
time when the UAE is in competition with Saudi Arabia over international investors. Although the UAE will lose its status as a tax haven, it has gained international approval through its commitment to the OECD deal to tackle tax-free countries. This news didn’t come as a shock to investors in the UAE since corporate tax already exists in the Gulf, and the UAE is always looking for new non-oil revenue streams to diversify away from oil.

• The Omicron-fueled wave that hit the globe in early December 2021 has had limited impact on the global economic recovery so far.

• The Omicron-fueled wave that hit the globe in early December 2021 has had limited impact on the global economic recovery so far.

• As oil activities improve, Gulf governments continue to focus on supporting non-oil activities amid rising inflation. Gulf fiscal budgets might register minor surpluses if oil prices remain above the \$75-80/bbl range. ●

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



Source: The Conference Board
1 Bahrain Economic Quarterly Report, Q4 2021, Bahrain Ministry of Finance and National Economy

which would mean Kuwait is set to record its first surplus in eight years. Looking at the spending breakdown of the fiscal budget, we notice that most of the decline came from subsidies and capital expenditure which do not represent more than 30 percent of total expenditures while salaries of government employees continue to inflate.

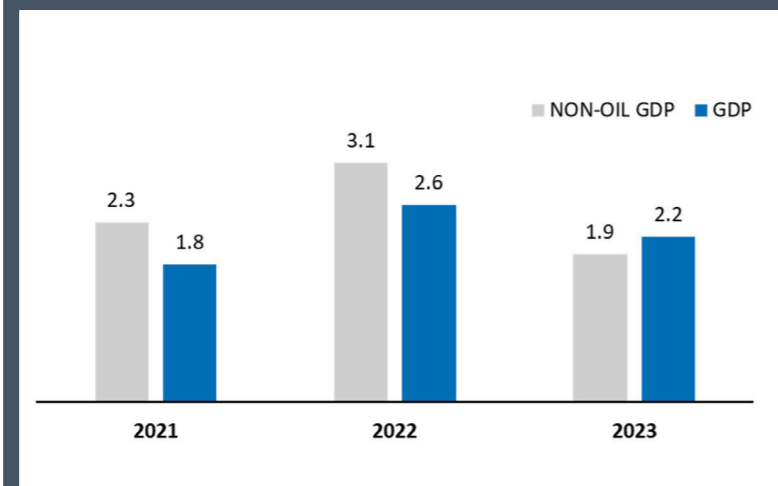
• To date, no major economic reforms have been announced; neither has the debt law been approved. Both measures would help the country finance its deficit instead of reverting to the sovereign wealth fund. The brief optimism that followed the national

KUWAIT TO POST ITS FIRST FISCAL BUDGET SURPLUS IN YEARS IF OIL PRICE REMAINS ABOVE \$80/BBL

• Kuwait Real GDP is expected to post one of the slowest growth rates in the region at 1.4 percent in 2021. The improved oil market dynamics will support GDP growth. Rising oil revenues will provide significant financial buffers to replenish the fully depleted general reserve fund and limit the indirect withdrawals from the Reserve Fund for Future Generations.

• The higher oil prices in 2021 will push oil revenues up from an estimated KD 9.1bn (budgeted oil price of \$45/bbl) to KD 17.6bn and the budget deficit down from a budgeted 33 percent of GDP for the FY 2021/22 to 10 percent. The newly released draft budget for FY 2022/23 estimates oil production at 2.7 mb/d and oil prices at \$65/bbl. However, we estimate the price of oil will reach \$81.8/bbl,

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



Source: The Conference Board

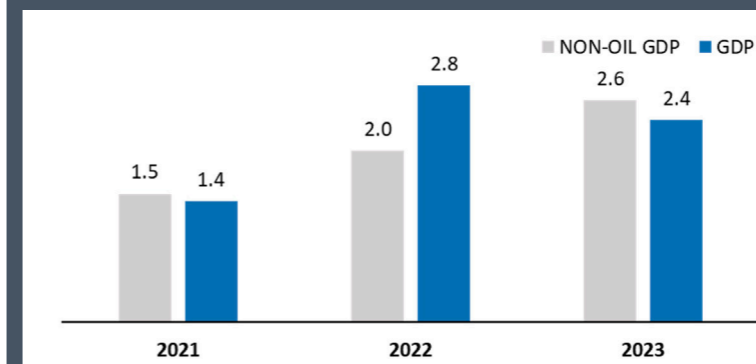
dialogue in Q3 2021 has dissipated, and ongoing political constraints have prevented any structural reforms. This in turn has led to further downgrading of Kuwait's sovereign ratings. While the current high oil price environment will relieve some of the financial pressure, the relief may not last long. Weakening global oil demand is on the horizon, and the Kuwait economy will need to adjust to the ongoing shift toward renewable energy, much like neighboring economies.

Kuwait Fiscal Budget 2022/2023

Mn KD	2022/2023	2021/2022
Oil Revenues	16,741	9,127
Non-Oil Revenues	2,078	1,802
Total Revenues	18,818	10,929
Expenditure		
Salaries	-12,816	-12,599
Subsidies	-3,528	-4,026
Capex	-2,897	-3,466
Other Expenses	-2,707	-2,967
Total Expenditures	-21,949	-23,058
FGF deduction	0	0
Fiscal Balance	-3,130	-12,129

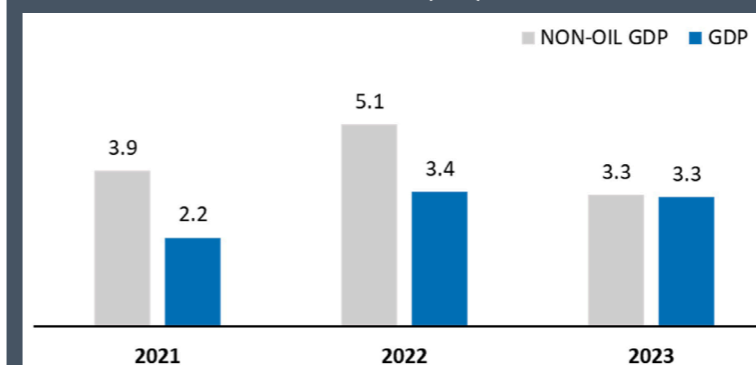
Source: Kuwait Ministry of Finance

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



Source: The Conference Board

GDP and Non-Oil GDP Annual Growth (in %)



Source: The Conference Board - 1 World Bank - 2 Reuters

OMAN ECONOMIC RECOVERY TO ACCELERATE IN THE NEXT TWO YEARS

• Oman continues to face headwinds from recurrent waves of COVID-19 waves that curtail the recovery of the non-oil sector, predominantly tourism and in-service activities. Oman was the only Gulf country that increased its stringency measures to fight the increase in recent COVID-19 cases.

• We maintain our economic growth forecast for GDP growth in 2021 of a modest 1.4 percent before acceleration in 2022 to 2.8 percent. Non-oil GDP is expected to grow by 2 percent in 2022, supported by improved tourism and rising employment in the private sector.

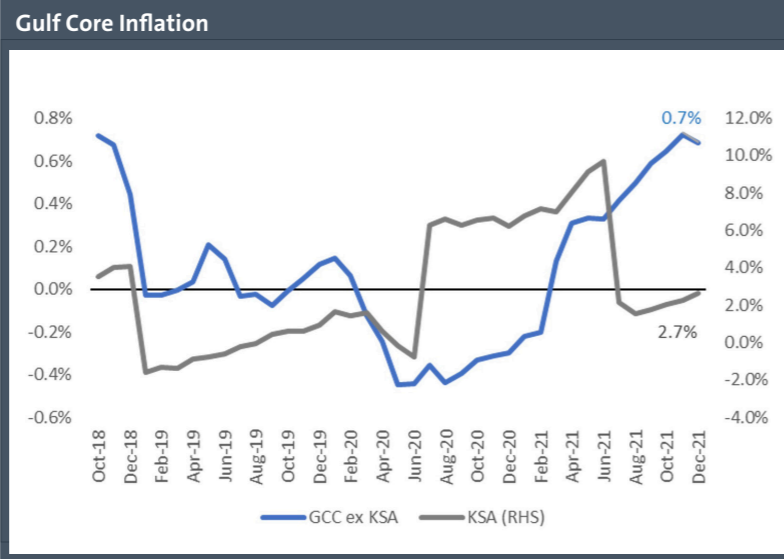
• The improved oil price environment, coupled with previously announced austerity measures, will alleviate the pressure of the fiscal debt and reduce the debt-to-GDP ratios. As per the 2022/2023 fiscal budget, Oman foresees a 5 percent deficit-to-GDP ratio, in line with its medium-term fiscal plan. We expect the fiscal deficit to be much narrower given the conservative budgeted oil price of \$50/bbl.

QATAR CONTINUES TO DEPEND ON HYDROCARBON AS IT SEEKS TO PUSH LNG PRODUCTION HIGHER

• Qatar Real GDP is set to rebound by 2.2 percent in 2021 and advance further by 3.4 percent in 2022. Whole oil GDP growth will remain subdued in 2022. The non-oil sector will benefit from momentum as the country gears up to host the FIFA World Cup Qatar 2022.

PRICES RISE IN THE GULF REGION FOR THE SECOND CONSECUTIVE YEAR BUT AT A SLOWER PACE THAN IN 2020

- We expect headline inflation to remain elevated in Q1 2022 before it starts to decelerate during the second half of the year.
- Food, beverage, and tobacco prices increased the most in 2020 and continue to lead the rise in prices in 2021, while the prices of education and housing services retreated. Inflation in the communication sector increased substantially in 2021.
- With the return of in-person activities, following vaccination campaigns across the region, prices of recreational and cultural activities soared.



Sectoral inflation



WE EXPECT A SLOW, CONTINUOUS RISE IN INFLATION ACROSS THE REGION, WITH SOME VARIATIONS

- Since the start of 2021, Gulf countries have witnessed a slow yet continuous rise in headline inflation, in tandem with rising inflationary pressure in

the US and Europe. Rising shipping costs and commodity prices along with tight manpower supply added pressure on prices.

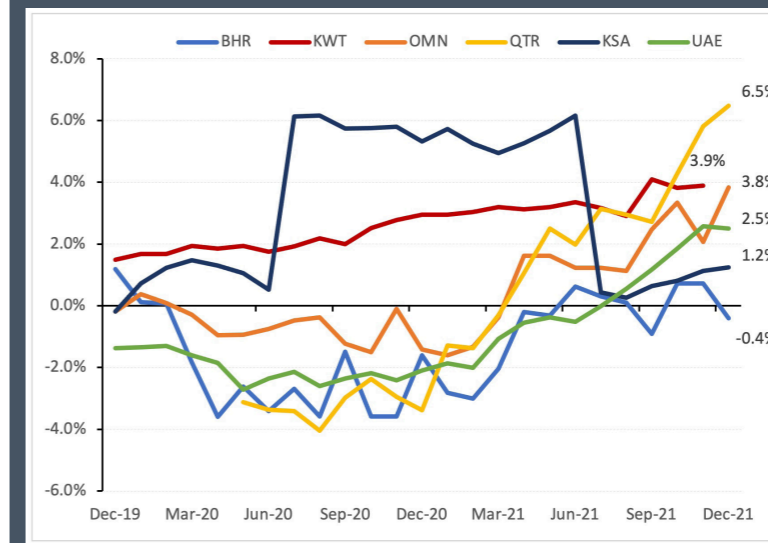
Headline inflation across the Gulf region remains low compared to global levels, and core inflation (excluding food and housing services) remains muted.

Saudi Arabia's inflation was temporarily elevated between July 2020 and June 2021 because of the government's decision to triple the VAT tax in June 2020 to raise non-oil revenues.

Inflation in Oman is expected to rise in 2022, following the decision to double the VAT rate from 5 percent to 10 percent as of January 2022.

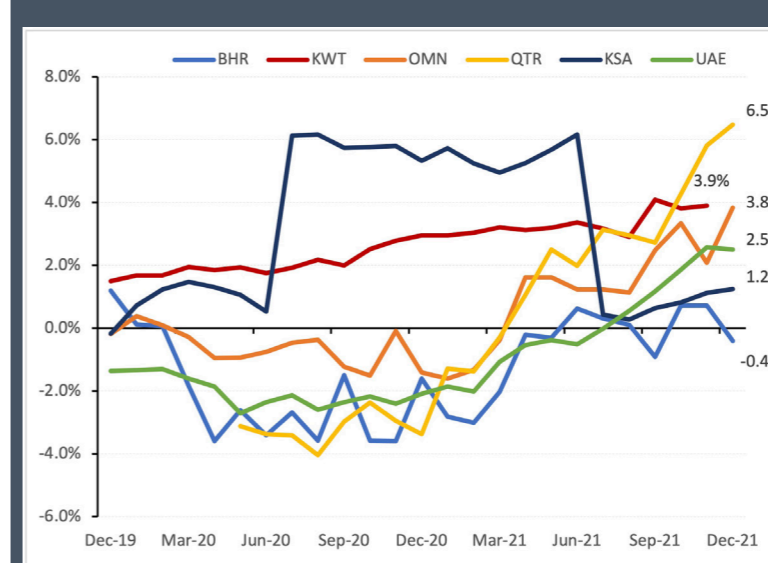
Inflation in Qatar is the highest in the region. Prices are rising the most in the transportation sector (11.3% y/y), food and beverages (6.7% y/y), and clothing and footwear (6.2% y/y).

Rising headline inflation in the Gulf countries, except in Saudi Arabia



Source: CEIC, National sources

Rising headline inflation in the Gulf countries, except in Saudi Arabia



Source: CEIC, National sources

Highlights by Country

BAHRAIN LAUNCHES ECONOMIC REFORMS AIMED AT BOOSTING NON-OIL SECTOR GROWTH FOR 2022 AND BEYOND

- Bahrain Real GDP is set to grow by 1.8 percent in 2021, a minor upgrade of 0.3 percent from our previous forecast. Bahrain's economic recovery is forecast to accelerate further in 2022 and 2023 at 2.6 percent and 2.2 percent respectively.
- The non-oil sector, the main engine of growth of the country, is expected to grow by 2.3 percent in 2021. The economic recovery is forecast to last through 2022, with the non-oil sector advancing further by a solid 3.1 percent.

In Q4 2021, the government announced one of its largest economic reform programs ever. The goal is to enhance the country's long-term competitiveness and support its post-COVID 19 recovery. The reforms will touch on labor market regulations and ease of doing business, inject \$30bn in strategic projects, and create industrial investment areas across the country. To generate 5 percent growth by 2024, reforms focus on reviving five main sectors: 1) manufacturing; 2) tourism; 3) logistics; 4) financial services; and 5) telecommunications, information technology, and digital economy.

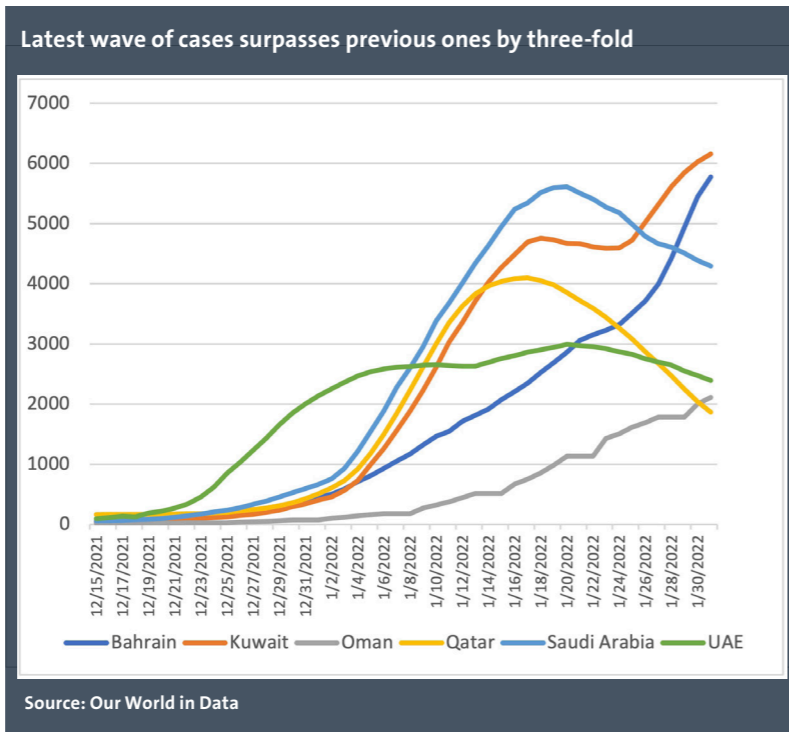
- In tandem, a suite of economic reforms to achieve fiscal balance by 2024 were announced. These include reducing redundant expenditures (manpower and non-manpower) and project spends and streamlining the distribution of cash subsidies to citizens.

GULF VIEW Oil drives economic growth in postpandemic recovery, supported by higher oil prices and global demand

Gulf Region Highlights & Summary

THIRD COVID-19 WAVE HITS GULF; CASES PEAKED IN MID-JANUARY AND EARLY FEBRUARY

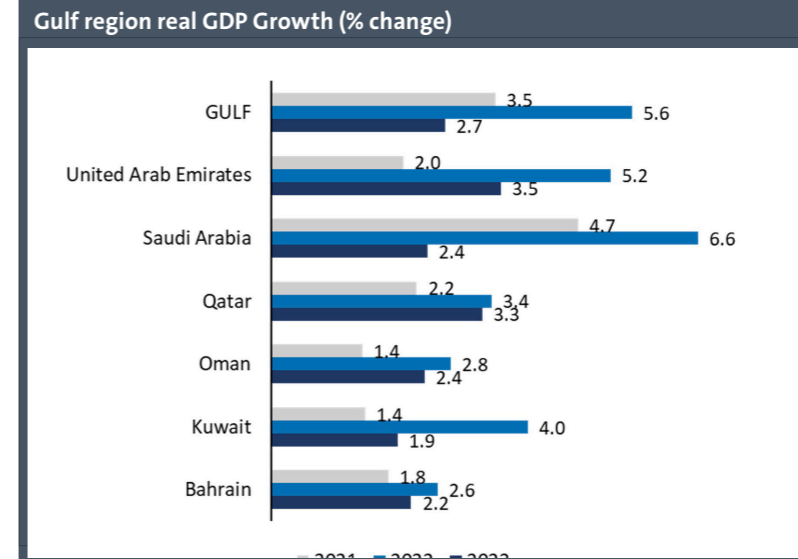
- The Omicron-fueled wave scored new daily highs in the Gulf region in December 2021.
- Mobility and travel restrictions were unaffected as the number of hospitalized cases remained low and under control.
- The number of new daily COVID-19 cases is on the decline in KSA, Qatar, and the UAE resulting in minimal disruption of school, work, and in-person activities.
- Cases continue to soar in Kuwait and Bahrain, despite the rising number of individuals who took the booster shot.



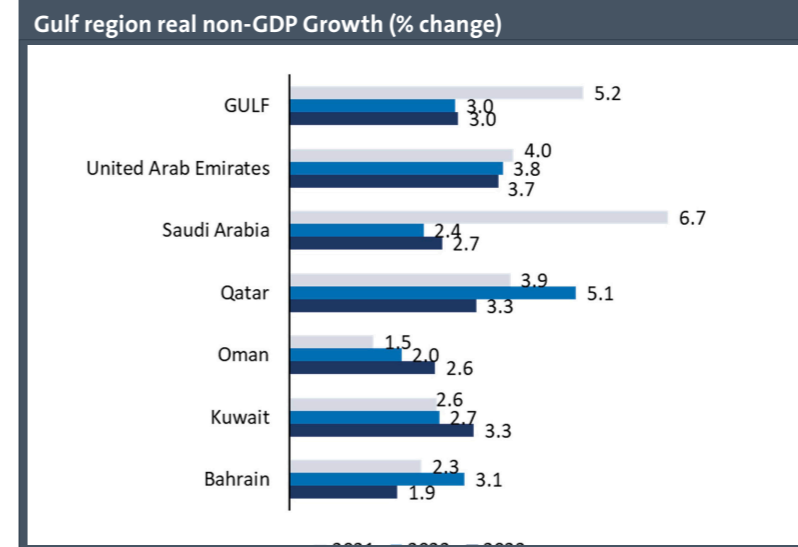
MOST GULF COUNTRIES REMAIN FOCUSED ON DIVERSIFICATION PLANS IN 2022, DESPITE THE ELEVATED—BUT VOLATILE—OIL PRICE OUTLOOK

- Real GDP in the Gulf region is forecast to grow by a strong 5.6 percent in 2022 supported primarily by the hydrocarbon sector. Rising oil production will support the growing global demand and elevated oil prices will provide the financial buffers needed by the Gulf countries to pursue their ambitious development plans.
- Budget deficits across the region are expected to decline and could register a minor surplus if oil prices remain above the \$75-80/bbl range.
- The next few years will be critical to building sustainable growth in the Gulf region in a post-oil era. High oil prices throughout 2022 will accelerate the momentum of government spending. Such opportunities have been squandered in the past: For example, Kuwait's diversification efforts were minimal after the 2014 oil crisis. This time, we expect to see a shift away from redundant and less productive projects as its government remains on track with diversification

plans and support of the non-oil sector; However, no major announcement has been done to date.



Source: The Conference Board



Source: The Conference Board

SAUDI ARABIA AND UNITED ARAB EMIRATES TAKE THE LEAD IN DIVERSIFICATION PROJECTS

- Gulf region's non-oil GDP growth is expected to slow down to 3 percent in 2022 and 2023 following a strong post-pandemic recovery. While all the Gulf countries have designed multi-year plans to boost their non-oil sector Saudi

Arabia and the United Arab Emirates take the lead in terms of magnitude and ambition to put their economies on a sustainable growth path beyond the oil era.

- Saudi Arabia announced an investment spending strategy aimed at boosting non-oil GDP to 65 percent by 2030. The government plans to pump \$7.2 trillion into the local economy, out of which \$3.2 trillion will represent investments in the private sector (\$1.3 trillion), Saudi sovereign wealth fund (\$0.8 trillion), and the new investment strategy (\$1.1 trillion). This new investment strategy aims to raise net FDI to \$103.45 billion annually by 2030. Those investments will focus on turning Saudi Arabia into a touristic, industrial, technology, and innovation hub by 2030. A fairly optimistic plan that comes with a significantly large bill.

- Facing increased economic competition from Saudi Arabia, the UAE is gearing up to stimulate the non-oil sector through two long-term economic initiatives, among others. First, the government intends to implement Operation 300bn, the UAE's industrial strategy to raise the industrial sector's contribution to GDP from AED 130bn to 300bn by 2031, and the new National Agenda for Non-oil Export Development, which plans to increase non-oil exports by 50 percent and promote Emirati products and access 25 new markets. Second, the UAE has plans to generate 22 percent of its electricity using clean energy by 2024 and 50 percent by 2050.

- Qatar, similar to its neighboring countries, is going through a transformation phase to sustain long-term potential growth. It has advanced in terms of digital transformation and has implemented strategic reforms to attract foreign direct investment (FDI), including allowing 100 percent foreign ownership of companies.



4.0% resulting in a 3.9% monthly gain for the All Share Index. In terms of YTD-2022 performance, the broader Kuwait All Share index was up 8.4% with the Main 50 Index up 8.0% vs. 8.9% gains for the Premier Market Index. The month also saw Jazeera Airways added to Premier Market index bringing the total number of companies listed in the Premier Market to 26.

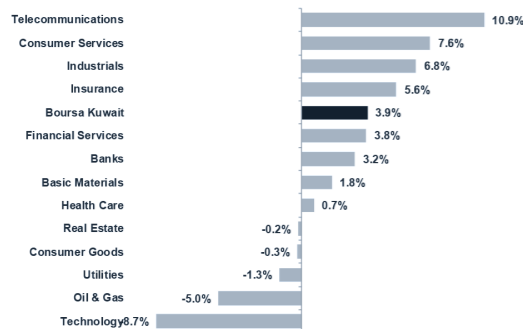
The monthly sector performance chart was topped by the Telecom index with a gain of 10.9% led by 51.7% gain in shares of STC Kuwait that came after the company announced 60 fils per share dividends and a 100% bonus shares. A 16.3% gain in shares of Ooredoo Kuwait and 3.5% gain in shares of Zain also supported the surge in the Telecom index. The Consumer Services Index was next with a gain of 7.6% followed by Industrials and Insurance indices with gains of 6.8% and 5.6%, respectively. Gains in the Consumer Services index was led by a sector-wide gains with only a few small cap stocks seeing declines during the month. Shares of Jazeera Airways and Kuwait Hotels reported double-digit gains. Jazeera Airways reported a net profit of KWD 7.1 Mn for FY-21 against a loss KWD 26.4 Mn for FY-20 supported by increase in operating revenue. The airline also said it aims to increase its fleet to 60 aircrafts by 2025. Within the banking sector, merely two banks reported declines, while the remaining 8 banks reported growth led by the strong earnings growth. During the month, Kuwait's banking regulator gave a green light to the long awaited decision to allow Kuwaiti banks to pay

Kuwaiti equity market was up for the second consecutive month during February-2022. However, unlike the previous month when large-cap stocks outperformed, the gains during February-2022 was mainly led by mid-cap and small-cap stocks with slightly better monthly performance. This was seen in the Main Market stocks with the Main 50 Index recording a gain of 4.1% outperforming the Premier Market index that recorded a gain of 3.8%. The broader Main Market index reported a gain of

semi-annual dividends. On the decliners side, the Technology index witnessed the biggest drop during the month at 8.7% led by an equivalent decline in its sole constituent, Automated Systems Co. followed by Oil & Gas and Utilities indices with declines of 5.0% and 1.3%, respectively.

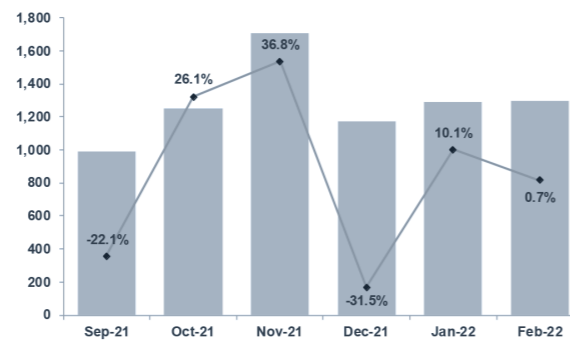
Gulf Cable & Electrical was the best performing stock in Feb-2022 with a gain of 54.4% followed by STC Kuwait and PAPCO with gains of 51.7% and 50.8%, respectively. On the decliner's side, Hilal Cement topped with a decline of 27.0% followed by Gulf Petroleum Inv. and The Energy House with declines of 21.2% and 16.7%, respectively. Trading activity remained weak during the month owing to lesser number of trading days. Monthly volume of shares traded declined by 15.3% to 5.2 Bn shares while value traded saw a modest decline of 0.7% to reach KWD 1.30 Bn. KFH once again topped the value traded chart at KWD 122 Mn followed by AUB Bahrain and NBK at KWD 93.7 Mn and KWD 85.9 Mn, respectively.

Boursa Kuwait Monthly Sector Performance



Source: Kuwait Stock Exchange, Kamco Invest Research

Monthly Value Traded (KWD Mn)



GCC MARKETS MONTHLY REPORT

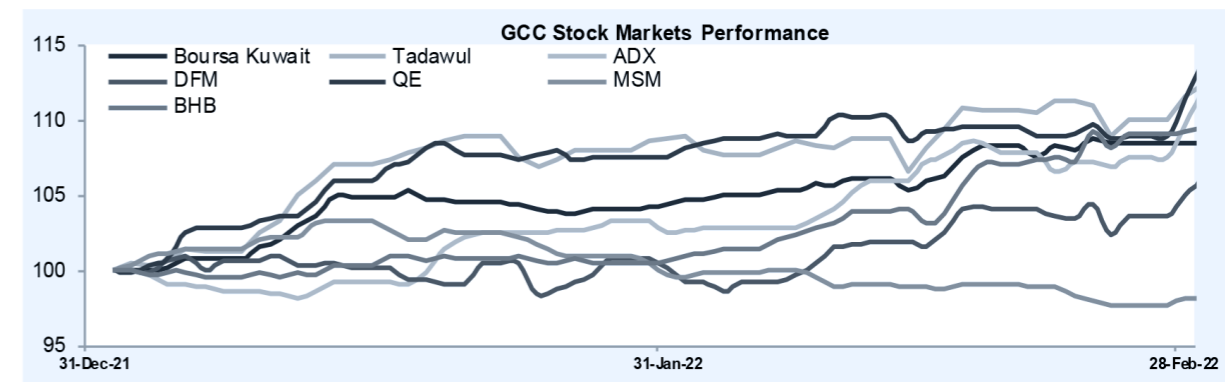
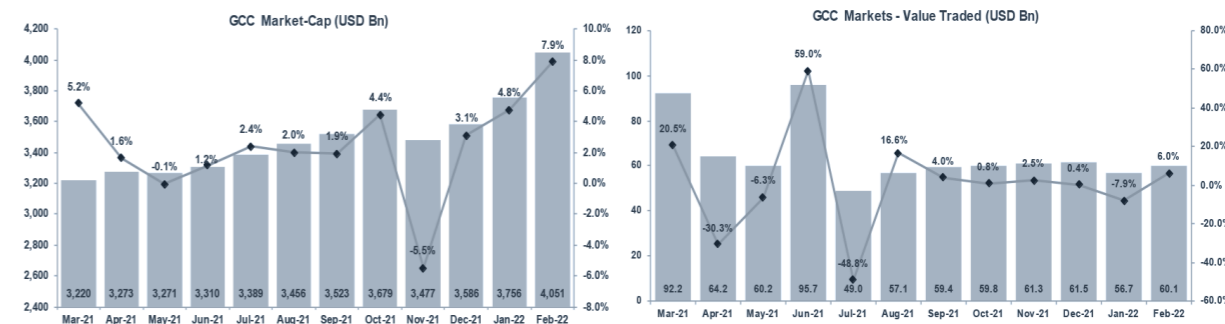
GCC INDEX REMAINS ELEVATED IN FEB-2022 MAINLY BACKED BY CRUDE OIL RALLY...

The geopolitical situation concerning Russia and Ukraine and the events that transpired on 24-February-2022 affected markets across the globe resulting in a steep decline in valuations. The Russian benchmark plunged 45% during the day of the news and lost almost USD 250 Bn only to recover partially towards the end of the day to close with a daily decline of 38.3%. Other prominent decliners on 24-February-2022 included Germany and India with declines of 4.8% and 4.7%, respectively, while the broader European benchmark dropped 3.9% during the day. The aggregate MSCI World Index declined for three consecutive weeks until last week and declined in 7 out of 8 previous weeks. However, the 2.6% recovery on 25-Feb-2022 led by hopes of talks between Russia and Ukraine almost fully offset the weekly decline. The reports of sanctions on Russia also sent Brent to USD 100/b and traded at USD 101/ b at the close of the month.

GCC equity markets remained largely insulated from the global sell-off and increased volatility. The MX-GCC index declined marginally by 0.8% last week but gains during the previous weeks led to a monthly gain of 4.2% during February-2022. All the GCC markets were in the green during the month, barring Oman which declined for the second consecutive month by 1.5%.

The sector performance chart for the GCC markets showed the Energy sector leading with a gain of 8.3% followed by Hotels, Restaurant & Leisure and Capital Goods indices with gains of 5.4% and 4.9%, respectively. Banks were next with a gain of 4.4%. On the decliner's side, the Consumer Goods & Apparels index topped sliding by 12.0% followed by Pharma and F&B indices with declines of 4.6% and 1.6%, respectively.

GCC Equity Markets	Index Closing	MTD Chg%	YTD Chg%	M-Cap (USD Bn)	Monthly Val Traded (USD Mn)	P/E (x) TTM	P/B (x) TTM
Kuwait - Premier Market Inde	8,320.3	3.8%	8.9%	150.8	4,299.5	20.1	1.7
Kuwait - Main 50 Index	6,596.4	4.1%	8.0%				
Kuwait - Main Market Index	6,291.0	4.0%	6.9%				
Kuwait - All Share Index	7,637.6	3.9%	8.4%				
Saudi Arabia	12,590.3	2.6%	11.6%	3,059.8	42,532.6	27.6	2.7
Abu Dhabi	9,319.4	7.1%	9.8%	470.9	7,619.8	24.9	2.6
Dubai	3,354.6	4.7%	5.0%	113.9	1,565.6	16.0	1.2
Qatar	12,948.8	3.6%	11.4%	201.8	3,786.2	17.0	1.9
Bahrain	1,963.6	8.5%	9.3%	33.9	44.8	8.3	0.9
Oman	4,055.4	(1.5%)	(1.8%)	20.3	227.8	11.2	0.8
Total GCC				4,051.4	60,076.5	25.0	2.4



Source: GCC Stock Exchanges, Kamco Invest Research

Boursa Kuwait

Monthly Indicators	Mar-21	Apr-21	May-21	Jun-21	Jul-21	Aug-21	Sep-21	Oct-21	Nov-21	Dec-21	Jan-22	Feb-22
Premier Market Index	6,324.4	6,623.2	6,740.0	6,936.1	7,164.6	7,431.6	7,496.5	7,692.8	7,345.5	7,639.1	8,012.9	8,320.3
Monthly % Change	2.7%	4.7%	1.8%	2.9%	3.3%	3.7%	0.9%	2.6%	(4.5%)	4.0%	4.9%	3.8%
Main 50 Index	4,874.5	5,303.4	5,408.5	5,540.8	5,737.6	5,801.6	5,886.5	6,167.1	5,863.5	6,108.0	6,334.9	6,596.4
Monthly % Change	1.1%	8.8%	2.0%	2.4%	3.6%	1.1%	1.5%	4.8%	(4.9%)	4.2%	3.7%	4.1%
Main Market Index	4,687.2	5,127.5	5,182.2	5,316.9	5,437.4	5,507.4	5,618.7	5,978.2	5,718.9	5,886.3	6,048.3	6,291.0
Monthly % Change	0.8%	9.4%	1.1%	2.6%	2.3%	1.3%	2.0%	6.4%	(4.3%)	2.9%	2.8%	4.0%
All Share Market Index	5,775.9	6,113.6	6,210.9	6,386.8	6,581.0	6,786.8	6,864.8	7,107.7	6,790.0	7,043.2	7,350.4	7,637.6
Monthly % Change	2.2%	5.8%	1.6%	2.8%	3.0%	3.1%	1.1%	3.5%	(4.5%)	3.7%	4.4%	3.9%
Market Cap (KWD Mn)	34,320	36,096	36,734	37,734	38,904	40,156	40,602	42,108	40,374	41,963	43,846	45,559
P/E (X) - TTM	45.72	47.37	39.45	37.10	38.20	27.20	27.50	28.24	14.00	21.02	15.20	20.14
P/BV (X) - TTM	1.41	1.54	1.59	1.62	1.67	1.70	1.72	1.78	1.59	1.59	1.72	1.69
Dividend Yield (%)	2.97%	2.49%	2.26%	1.87%	1.86%	1.81%	1.76%	1.60%	1.67%	2.03%	1.81%	2.03%
Volume (Mn Shares)	4,723.3	7,531.6	9,116.3	8,274.3	4,348.4	6,818.6	5,843.3	9,309.6	10,684.5	5,848.9	6,123.7	5,186.2
Value (KD Mn)	907.6	1,083.1	1,377.2	1,421.9	751.9	1,272.9	991.2	1,250.1	1,709.8	1,171.1	1,289.4	1,299.0
Trades ('000)	210.1	262.3	302.4	296.1	178.7	245.9	226.1	313.1	378.5	224.6	230.3	254.1

Source: Boursa Kuwait, Kamco Invest Research

Using Technology to Make Work More Human

Allison Fine and Beth Kanter

The next wave of digital tech, or “smart tech,” has the potential and power to help us rehumanize work. Rather than doing the same work faster and with fewer people, smart tech creates an opportunity to redesign jobs and reengineer workflows to enable people to focus on the parts of work that humans are particularly well-suited for, such as relationship building, intuitive decision making, empathy, and problem solving. But it will require organizational leaders to make informed, careful, strategic decisions to ensure the technology is used to enhance our humanity and enable people to do the kinds of relational, empathetic, problem-solving activities we do best. This article offers some initial steps to get started introducing smart tech within your own organization.

The Great Resignation wasn't created by the pandemic so much as supersized by it. The unwillingness of workers to rush back into cubicles, behind counters, onto assembly lines, and behind the wheel is a direct result of work cultures that too often default to suspicion, inflexible schedules, and unrealistic workloads. The virtual and flexible work arrangements necessitated by the pandemic were revelatory for many people, but didn't free them from the 24/7 onslaught of tasks, back-to-back meetings, and emails created by always-on cultures and technologies. But the next wave of digital tech — what we call “smart tech” — has the potential and power to be different and to reverse these trends. Instead of dehumanizing us, smart tech can actually help rehumanize work.

In our book *The Smart Nonprofit*, we define “smart tech” as the AI and other advanced digital technologies

that automate work by taking over tasks that only people could do previously. Smart tech makes decisions instead of and for people. While some feel that the interests of workers are at odds with smart tech — that humans and machines are in direct competition — we believe that this is a false dichotomy that's uninformed, unimaginative, and just plain wrong. Smart tech and humans are not competing with one another; they are complimentary, but only when the tech is used well.

There will be parts of jobs that are suitable for automation, but few, if any, that can (or should!) be completely replaced by smart tech. What automation can change for the better is the experience of work. Rather than doing the same work faster and

with fewer people, smart tech creates an opportunity to redesign jobs and reengineer workflows to enable people to focus on the parts of work that humans are particularly well-suited for, such as relationship building, intuitive decision making, empathy, and problem solving.

Companies will be making many choices about automation in the next few years. And those decisions will influence how employees, customers, and other stakeholders perceive your company going forward. For instance, will your company choose to institute:

Bossware — technology that's lurking in the background of screens watching employees all day to catch, and presumably punish, anyone taking an unscheduled break?

Or

Software like CultureX, which can measure and improve workplace culture so that it's less toxic, in-



creasing employee work-life balance while decreasing the levels of burnout that lead to turnover.

Organizational leaders are going to face many choices when it comes to smart tech in the near future. Commercial applications using smart tech are available off-the-shelf for every department from communications to accounting to service delivery. It will require informed, careful, strategic thought to ensure the technology is used to enhance our humanity and enable people to do the kinds of relational, empathetic, problem-solving activities we do best.

Consider the case of The Trevor Project, an organization that provides crisis counseling to young lesbian, gay, bisexual, transgender, queer, and questioning (LGBTQ+)

people. The Trevor Project is an example of what we call a “Smart Nonprofit” — an organization that has stepped carefully and wisely into automation by understanding “cobotting,” the combination of people and smart tech that brings out the best in both. They created Riley, a chatbot that helps train counselors by providing real-life simulations of conversations with potentially suicidal teens. Riley expands the training capacity of the organization enormously by always being available for a training session with volunteers. But the Trevor Project also knows that staying human-centered and ensuring that teens are always talking directly to another human being is

critical to fulfilling its mission. Riley isn't subtracting from the human experience; it's adding to it.

Cobotting goes beyond working with chatbots. For example, Benefits Data Trust (BDT), a Philadelphia-based organization focused on poverty reduction, integrated smart tech into their application process. Call-in center staff assist clients in navigating and completing applications for public benefits. The computer system was trained on thousands of interactions between call-in staff and clients to make recommendations among dozens of possible public benefits. ●

SOURCE: HARVARD
BUSINESS REVIEW

Will new digital habits stick in our post-pandemic world? Meet a researcher who's finding out



June 16, 2021 Ask someone about what they're most excited to do when life begins to normalize, and you're likely to get a range of answers: a trip, a family reunion, a dance party, a favorite restaurant. As people start to get out and about, digital use is expected to drop across all industries except for travel and banking, according to a new McKinsey survey of some 29,000 consumers across 24 countries.

"We crave being outside, seeing loved ones, and getting hugs," explains Neira Hajro, a McKinsey partner who led the research. A native of Bosnia, Neira has worked with McKinsey in both New York and now in London, where she serves startups and helps clients with their digital transformations. "As the world opens and consumers have more choices, they will move to a hybrid model, combining pre-pandemic preferences for physical channels with the digital knowledge and sophistication they've acquired over the last 18 months," she reports.

What does this mean for businesses going forward? She explained in a recent conversation excerpted here.

LET'S START ON A PERSONAL NOTE. YOU WERE BORN AND RAISED IN BOSNIA.

Yes, I grew up Sarajevo. My dad was a professor in the university and my mum was an executive at an energy company. During the war from 1992 to 1995, my family, including my sister with whom I am very close, stayed there because we love our country. My parents made the decision. I was 13 at the time, and none of us knew what war looked or felt like. After the war, when I was 17, I got a scholarship to attend school in the US. I still remember that first time on a plane by myself. I landed on a Saturday, started school on Tuesday, and took my first calculus test on Wednesday.

After a year, the lovely family I was staying with in Virginia convinced me to go to university in America. I received a full scholarship to MIT, where I earned a master's degree in electrical engineering and computer science. In 2004, I joined McKinsey and worked in New York for six years. I then moved to London because I wanted to be closer to my family,

spent some time at Google, and re-joined McKinsey in London in 2016.

TELL US MORE ABOUT THESE NEW DIGITAL CONVERTS.

They became savvy very quickly. As we were all on lockdown, consumers began investing in their homes—we call it "nesting behaviors"—buying furniture, electronic equipment, groceries, outdoor items. They were forced to try new brands beyond the local physical world of goods and had new digital experiences, which caused them to become more discerning.

In this borderless digital world, they also moved beyond their local environments to experience best-in-class events, resources, and expertise. Students from Denmark dialed into MIT for lectures. Patients consulted with medical specialists from around the world. Music fans everywhere were able to watch the Berlin Philharmonic Orchestra perform live, from their living rooms.

The bar is much higher now for any business: they must compete digitally on a global level, not just a local one.

WHAT CAN BUSINESSES DO TO HOLD ONTO THEIR NEW DIGITAL CUSTOMERS AS PHYSICAL CHANNELS BECKON?

They'll need to innovate so they can give these newly sophisticated consumers what they say they want: a better user experience. This includes inspiring trust that their personal data is safe. It also means providing more complete, helpful product information online. And it means ensuring that users can easily move across channels: research products online; see and try them out in the store or at a physical location; go back online to complete the purchase and manage

after-sales details, such as tracking and warranties; and return the item, if necessary, in-store.

This seamless experience requires access to human help at critical points in the buying process. Industries can innovate by learning from each other. For example, grocery stores and healthcare may pick up lessons from banking, which tends to offer best-in-class data security.

MANY COMPANIES HAVE STRUGGLED THIS YEAR. HAVE YOU SEEN ANY BRIGHT SPOTS?

Yes. A number of our clients who were faltering in their digital transformations were able to accomplish them during the pandemic. It became really clear that transformations, which undoubtedly are very hard to achieve, can be hindered by internal reasons: siloed teams, lack of agreement on goals, uncertainty about direction, inconsistent commitment. The pandemic swept away a lot of these issues, and we saw a number of transformations suddenly gain momentum and succeed.

WHAT'S THE BIG TAKEAWAY FOR BUSINESS LEADERS IN ALL THIS?

Some digital habits and usage will decrease, but there will be clear gains that will last. For business leaders, now is a very exciting time in digital because there is so much to do. We can iterate quickly because tech is cheap and fast. We can test with customers for feedback, innovate, and roll out the sorts of capabilities—improved privacy, seamless channels, thoughtful human intervention—that provide a more effective, sophisticated digital experience. It is a very nice flywheel. ●

SOURCE: WWW.MCKINSEY.COM

Making It Work: On giving birth during the pandemic—and returning from maternity leave with a renewed sense of urgency



Sarah Mulligan, a communications manager

March 18, 2021 The pandemic has disproportionately affected women. In our *Women in the Workplace* research last year, 1 in 4 of them said they were considering taking a step back in their careers or leaving the workforce entirely. A year after WHO declared COVID-19 a global pandemic, we're talking to several McKinsey women about how they've made it work over the last year—the surprising challenges, unexpected joys, and how the last 12 months have shaped their outlook on life and work. Here, Sarah Mulligan, a communications manager based in New York City, talks about giving birth during the pandemic, navigating grief, and returning to work with a new outlook on life.

On navigating the changes of the last year:

It has been extraordinary in every positive and negative way imaginable. I was pregnant during the pandemic, and working while parenting my two-year-old, until I had my second child at the end of August. I still think it's very funny that I labored and

gave birth to my daughter wearing a mask. At one point, I pulled down my mask to breathe better while having a contraction and the nurse said to me, "Honey, I need to ask you to put that back on." I will never forget that moment and being so upset—and in pain! The last year has been extremely challenging, but I also spent more

intimate, one-on-one time with my family than I would have otherwise, which I loved and cherished.

On the lived experience of COVID-19's disproportionate impact on Asian-Americans and other communities of color:



Sarah and her family

It hit our South Asian community pretty hard. My grandmother was in a rehab facility from the beginning of 2020 recovering from a stroke. When lockdowns began in March, we couldn't see her. Like a lot of South Asians, I grew up with my grandparents living with me, so I was very close to her. She didn't have a smartphone and she didn't speak English, so we were relying on the kindness of nurses to get updates or—if we were very lucky—to video chat with her. It was a horrific time, and we were always bracing ourselves that she would contract COVID-19 at some point because this was at the height of the pandemic, and so much was still so unknown about the disease that all of us were too scared to bring her back home. She then got COVID-19 in April, was hospitalized in an isolation unit in a hospital for a week, and miraculously beat it at 86 years old.

I recently lost two uncles to COVID-19, one in Montreal and one in Dubai. They were both beautiful people, so vibrant and full of life. Because of the pandemic, I couldn't be at their funerals or be with family. This distance has added another layer

to such devastating and premature losses. Cumulatively, my family knows about a dozen acquaintances and relatives who have contracted COVID-19, many of whom have passed away.

On finding hope during the most difficult parts of the last year:

Whenever I feel upset about something, I try to remember to count my blessings. At least I have a backyard for my kids. At least my mom and siblings are in my social bubble, so we see them frequently and they're able to help with childcare. I have a supportive and loving partner. I think I was also lucky my children weren't in school yet. I really cannot imagine having to balance multiple kids, a dual-career household, and school schedules on top of that. I think the parents who do, especially moms who often carry a disproportionate amount of responsibility in a household, deserve medals.

I'm actually reading *Option B* by Sheryl Sandberg. It's this book she wrote on grief after she lost her husband suddenly in 2015. One of the things that she and psychologist Adam Grant



Sarah's grandmother with her first great-granddaughter, Noor.

talk about is when you have gone through trauma or you are grieving something, try and think about how it could've been worse, because what that forces you to do is be grateful for what you have, even when you're going through something difficult. I'm grateful that my young children encourage me to be emotionally present, healthy, and calm. I still find pockets of peace and true joy every day because of them.

On how the pandemic has changed her outlook on life:

Life is so delicate. I think I've always known this in general terms, but what's shifted is that I don't think there's any time to waste. I approach life with such urgency now. The second I'm able to travel again and have my vaccine, I need to visit my grandfather in Bangladesh, who just turned 92. I want to celebrate every birthday and anniversary with gusto. The Zoom calls with extended family are now mandatory and consistent. I heard Sheryl Sandberg say once, "You have two choices: You either grow old or you don't. And if you do, it is a gift." I try to always remember and honor that. ●

SOURCE: WWW.MCKINSEY.COM

WRITTEN BY | EDITOR-IN-CHIEF | DR. HAMAD AL-HASAWI

“80 years of Banking Business” .. A LEGACY THAT CALLS US FOR PROUDNESS



Under the caption “80 Years of Banking Business”, Kuwait Banks Association recently commemorated the 80th anniversary of the establishment of the banking sector in the country. From 1941 to date, Kuwaiti banks have succeeded in strengthening their position at various fronts locally, regionally and globally, and have been able to achieve motivating successes and important milestones inside and outside Kuwait. With such successes, we pride ourselves of the Kuwaiti banking Industry that has a clear imprint on the advancement of Kuwait, the development of its economy, and an ambitious vision for a prosperous and promising future for the country.

Talking about the Kuwaiti banking sector is such a cross-success talk; and why not! The banking sector has always been a vital sector to the economic cycle, a reliable partner in addressing crises and passing them safely, and the largest employer of Kuwaitis in the private sector. Further, the banking sector is a dynamic contributor to the progress of society and the improvement of the quality of life. Many examples illustrate the true stand of Kuwaiti banking sector in face of crisis, salient of which is its proactive role during the brutal invasion, the financial and economic crises, and finally the pandemic crisis. All of these have proven the strength and solidity of the country’s banks. We saw in it the role of the savior, the guarantor and the defender together, and it contributed with its strenuous efforts alongside the government’s plans to overcome one of the most difficult crises in the world; the Corona pandemic.

The celebration of the 80th anniversary of the founding of banks coincided with the 40th anniversary of the Kuwait Banks Association, which was established in May 2001 and continues its path with a future vision that keeps pace with the changes witnessed by the world in the banking industry. In addition to this KBA is focusing on achieving its strategic objectives in line with the common interests and future vision

of Kuwait banks and strengthening cooperation with the Central Bank of Kuwait, governmental, legislative and economic institutions in the country and abroad.

The celebration of an 80-year sine the foundation of the banking sector coincides with the 20th anniversary of the issuance Al Masaref Magazine, issued by KBA in both languages (Arabic & English) which has attained a prominent position among the specialized economic publications in Kuwait and the region given the regional and global economic events its covers.

Over the past 20 years, Al Masaref Magazine has been and remains a reliable source for topics and analyses associated with banking affairs, and played an important role in enriching the economic press with distinct and specialized content in areas of economy, finance and business. Today, Al Masaref magazine has succeeded in keeping pace with the digital transformation, through a digital plan aimed at expansion social communication platforms in addition to the printed version, with the aim of reaching the largest segment of society, and contributing to strengthening the financial and economic culture of the public.

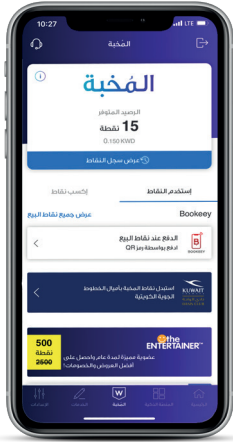
In conclusion, this “Issue” of Al Masaref Magazine documents the



historical phases in the Kuwaiti banking business as presented by the Chairmen of the boards of local banks and prominent economic figures. This shall come and will be covered through a series of designated dialogues that summarize a history full of achievements and anticipate the features of the future of the banking sector in light of the accelerating developments and changes that our world is witnessing. ●

حلول تجمعنا

تعرف على تطبيق بنك وربة



المُخبِة

برنامج ولاء ديجيتال
يُمكّنكم من جمع النقاط
والاستفادة منها



المنصة الذكية

تابع تفاصيل نفقاتك
واتخذ قرارات ذكية



الحصّالة

نظام اذخار ذكي
يساعد على تحديد هدف الادخار
وتحقيقه



تمويل اكسبرس

اطلب تمويلك وانت بمكانك في أقل من 5 دقائق



خدمة التحويل السريع

خدمة تحويل دولية جديدة بالتعاون مع ماستركارد



أميال نادي الواحة

استبدل نقاط 'المُخبِة' بأميال نادي الواحة الجوية

BLOOM
مزايا الانهائية

أول تطبيق للخدمات المصرفية
للشباب في الشرق الأوسط

حمّل وافتح حسابك الآن عن طريق
تطبيق بنك وربة واستمتع بخدمات
ومزايا لا نهائية.



نتميز بالحلول

182 55 55 | www.warbabank.com

بنك
وربة